**الحزب الوطنى الديمقراطى**

**الأمانة العامة**

**لجنة الشئون الإقتصادية والمالية**

---

**لقاء العمل السنوى الخامس**

**موضوع الحوار**

**الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى**

**الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ**

**١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦**

# إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات

الأهـــداف ـ المحـــددات ـ الآليـــات

**ورقة مقدمة من**

**د/ سعد نصار**

من لايملك قوته لايملك حريته
الرئيس محمد حسنى مبارك

## تقديم

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الرائدة فى الإقتصاد القومى المصرى إذ أنه يسهم بنحو خمس الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى أنه مجال عمل رئيسى يعول نحو نصف تعداد السكان فضلاً عن كونه الركيزة الأساسية لتأمين إحتياجات الشعب المصرى من الغذاء، إذ تعتبر قضية الغذاء فى مصر قضية قومية بكافة الأبعاد والمعايير تتعدى حدود قطاع بعينه وتتشعب محاورها غير مقتصرة على الأبعاد الفنية والإقتصادية والإجتماعية وإنما تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والإستراتيجية بالإضافة إلى ذلك تأتى أهمية دور القطاع الزراعى المصرى من خلال دوره فى التجارة الخارجية المصرية وتشابكه مع انشطة القطاعات الاقتصادية اللازراعية التى تتكامل مع القطاع الزراعى، إذ أن القطاع الزراعى هو القطاع الذى يحقق فائضاً يتم إستخدامه فى دعم وتنمية القطاعات الأخرى فى البنيان الإقتصادى بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسى لإمداد القطاعات السلعية الأخرى بالمواد الخام كذلك يعتبر القطاع الزراعى سوقاً للمدخلات الزراعية المنتجة بالقطاعات اللازراعية والتى تستخدم كعناصر إنتاجية فى الزراعة كالأسمدة والمبيدات والأعلاف المركزة والآلات والمعدات.

ويعمل القطاع الزراعى فى إطار إستراتيچيات متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشى مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الإقتصادى والسياسى والمحلى والإقليمى والعالمي.

وقد استهدفت استراتيچية الزراعة فى الثمانينات مجموعة من الأهداف العامة التى فرضتها الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى تلك الفترة.

ولقد شهد .قد الثمانينات توجهاً واضحاً استهدف تحرير الزراعة المصرية من خلال سياسة تدريجية لايترتب عليها اختلالات غير محسوبة على فئات المتأثرين بدءاً من الزراع وإنتهاءً بالمستهلكين ولقد تضمنت تلك السياسة السير فى محاور متعددة من أهمها تعديل الأسلوب التخطيطى من تخطيط مركزى قائم على سيطرة وتحكم الدولة إلى توجيهى أو تأشيرى يعتمد على إعمال أوسع لآليات السوق وقصر دور الدولة على التوجيه، ولايعنى ذلك تقليص أو إنحسار مسئولية الدولة وإنما على العكس يعنى المزيد من المسئولية الملقاة على عاتق الدولة فى إحداث التنمية الزراعية مع تعديل فى فلسفة إدارة موارد الاقتصاد القومى الزراعى وفى آليات تحقيق أهداف الاستراتيچية بطريقة توسع دور ومساهمة القطاع الخاص والعمل على عبور الفجوة بين ربحية الفرد والربحية القومية والتى برزت من خلال سياسات التدخل الحكومى عبر فترة زمنية ممتدة، كذلك اشتملت سياسة تحرير القطاع الزراعى على محاور أخرى منها محور زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد بالمزيد من إعمال لآليات السوق، ومحور الإصلاح التشريعى والمؤسسي، ومحور تحرير توزيع مستلزمات الإنتاج والتحرر والتخصيصية فى مجال التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى وكذا تحرير التجارة الخارجية الزراعية، والسماح للقطاع الخاص بتصدير بعض المحاصيل وإستيراد المستلزمات والالغاء التدريجى لمختلف صور

التدخل بحظر الإستيراد.. ولقد كان لبرنامج الاصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة فى الثمانينات العديد من الآثار الإيجابية الملموسة مما يشجع على الإسراع فى إستكماله كما أن الزراعة المصرية فى نهاية الثمانينات قد تأثرت بالمتغيرات السياسية والإقتصادية على المستوى المحلى والإقليمى والدولي.

لذلك فقد أصبح ضرورياً صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات لتتواصل مع استراتيچية التنمية الزراعية فى الثمانينات وتستكمل برنامج الإصلاح الاقتصادى وتتمشى فى نفس الوقت مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وتبرز فيها الملامح الرئيسية لكل من أهداف ومحددات وآليات التنمية الزراعية المصرية المتواصلة مع التركيز على عقد التسعينات.

ولقد حرصت وزارة الزراعة على إنتهاج أسلوب علمى فى إعداد هذه الإستراتيجية حيث دعت لعقد عدد من المؤتمرات التى وجهت الدعوة فيها لمختلف الأحزاب السياسية والجامعات المصرية والخبراء فى مختلف المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية كذلك تم دعوة عدد كبير من المنظمات الدولية للتعرف على مختلف الآراء والاتجاهات وصهرها فى بوتقة واحدة على شكل نسيج فكرى متكامل يحقق آمال وطموحات الإنسان المصرى من القطاع الزراعى.

والجدير بالذكر أنه فى ضوء تلك المتغيرات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لايمكن النظر إلى المستقبل على أنه مجرد امتداد للماضى وإنما يتطلب الأمر كذلك أن تتمشى استراتيچية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات مع تلك المتغيرات الهيكلية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ويشرف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى أن تضع الملامح الرئيسية لاستراتيچية التنمية الزراعية فى مصر لعقد التسعينات، أملة من خلال هذا العمل أن تحقق الأهداف المرجوه من قطاع الزراعة فى العقد القادم فى إطار المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الجديدة وفى ظل السياسة الرشيدة للسيد محمد حسنى مبارك والله نسأل أن يوفقنا لخدمة مصرنا العزيزة.

**د. يوسف والي**

## مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة الدعامة الرئيسية لرفاهية المجتمع وتقدمه، وقد أثبتت التجارب أن الدول الزراعية، التى أستطاعت إستغلال امكاناتها الزراعية وسعت إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاجية الزراعية، قد نجحت فى إقامة أوثق العلاقات بين قطاع الزراعة والصناعة وحققت أسرع التحولات الهيكلية بالإضافة إلى قيامها بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد إلى الأمام.

وتتمثل أهمية قطاع الزراعة فى مصر فى كونه مصدراً لتوليد الدخل القومى حيث يساهم بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ويعمل به نحو ٣٦ ٪ من إجمالى القوى العاملة المصرية وبالرغم مما يواجهه سوق العمل فى قطاع الزراعة من تزايد الهجرة إلى القطاعات اللازراعية والهجرة إلى المناطق الحضرية وإلى الدول العربية البترولية فى محاولة تحسين لمستويات الدخول فضلاً عن العوامل المحددة للقدرة على إمتصاص القوة العاملة فى مصر والتى ترجع إلى عدم مرونة التركيب المحصولى المعتمد على محاصيل إستراتيچية معينة، وبطء التغير التكنولوچى الراجع إلى عدم مرونة نظام الحوافز السعرية وجنود النظام التسويقى بالإضافة إلى أن مهنة الزراعة فى مصر شأنها فى ذلك شأن جميع الدول النامية خاصة تلك المكتظة بالسكان تتسم بإنخفاض نسبى لأجور العمال الزراعيين فقد بلغت إنتاجية العامل فى قطاع الزراعة المصرى فى المتوسط ما يقرب من من ١٥٠١,٦ جنيه فى السنة فى الثمانينات بمتوسط أجر سنوى بلغ ٣٩٢,٥ جنيه ولقد حققت تلك الإنتاجية زيادة كبيرة حيث بلغت فى عام ٩٠ / ١٩٩١ نحو ٢٩١٨,٥ جنيه بمتوسط أجر سنوى بلغ ما يقرب من ٨١٨,٣ جنيه.

ويحظى قطاع الزراعة بنحو ٩,٥٪ من جملة الاستثمارات العامة الموجهة إلى مختلف القطاعات السلعية حيث يبلغ نصيب قطاع الزراعة من جملة الإستثمارات العامة للقطاعات السلعية نحو ١٤٪ بينما تبلغ نسبة الاستثمارات الخاصة الزراعية من جملة الاستثمار الخاص فى القطاعات السلعية نحو ٢٧٪

ويعتبر القطاع الزراعى مصدراً أساسيا وهاما لحصيلة النقد الأجنبى للمجتمع المصرى وذلك لسد الاحتياجات الغذائية وتوفير مستلزمات برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم بنحو ٢٠,٣٪ من إجمالى قيمة الصادرات القومية عام ١٩٩٠, وبالنظر إلى هيكل الصادرات الزراعية يتبين أن صادرات القطن تساهم بأكثر من ٥٤٪ فى جملة الصادرات الزراعية وقد أهتمت الدولة بتشجيع تلك الصادرات وتنويعها لزيادة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى وذلك بتشجيع تصدير البطاطس والموالح حيث تساهم بنحو ٣,٧٪ و ٢٢٪ من جملة الصادرات الزراعية على الترتيب عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ .

كذلك يعتبر قطاع الزراعة ركيزة الأمن الغذائى لتأمين أحتياجات الشعب المصرى من الغذاء، فقضية الغذاء تعد من أهم القضايا الاستراتيچية التى تأخذ كثيراً من الأهتمام على كافة المستويات العالمية والاقليمية والمحلية لما لها من أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية، وتتمثل مشكلة الغذاء فى تزايد السكان بمعدلات متسارعة أبتلعت كل ما حققته الزراعة المصرية من إنجازات كبيرة فى الانتاجية وفى مجمل الانتاج خلال العقد الماضى ولمواجهة مشكلة الغذاء فد أتجهت الدولة إلى تعبئة الموارد الزراعية المحدودة، وتخصيصها بصورة تحقق كفاءة إستخدام الموارد ومواجهة أحتياجات السكان المتزايدة على الغذاء من خلال إتباع أحدث التقنيات من نتائج أجهزة البحث الزراعى وتقوية وزيادة كفاءة أجهزة الأرشاد الزراعى لضمان تبنى الزراع لتلك التقنيات مع العمل على تحسين المناخ الاقتصادى من خلال سياسات التحرير وزيادة دور القطاع الخاص لضمان كفاءة تخصيص الموارد وكذا لضمان اختيار الزراع للتكنولوچيا الملائمة مع زيادة الاستثمار فى المشروعات المحافظة على الطاقة الانتاجية للأراضى الزراعية كمشروعات تحسين وصيانة الأراضى الزراعية ومشروعات أنتاج وتعميم التقاوى المحسنة فضلا عن ترشيد استخدام مستلزمات الانتاج المطلوبة وتوفيرها بالكميات والتوقيتات المناسبة الأمر الذى أنعكس على أتجاهات الإنتاج الغذائى لأهم الحاصلات الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية التى تحسنت تحسنا ملموسا وقد أمتد هذا التحسن إلى الحاصلات الحقلية التى تلعب دورا هاما فى تجارة مصر الخارجية وذات وضع استراتيچى كغذاء ضرورى لكافة أفراد الشعب المصري.

كذلك فمن المهام الصعبة التى تلقى على عاتق القطاع الزراعى خلال مراحل التنمية المختلفة توفير المواد الخام اللازمة لنشاط القطاع الصناعى ومن الجدير بالذكر أن نحو ٦٠ ٪ من إجمالى الدخل الصناعى يتم الحصول عليه من الصناعات التى تعتمد على قطاع الزراعة فى أمدادها بالمواد الخام والتى من أهمها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومن ناحية أخرى يعتمد النشاط التجارى المصرى بنسبة كبيرة على القطاع الزراعى حيث يتناول تسويق السلع الزراعية التى تشكل القدر الأكبر من السلع التى يتم تداولها سواء من حيث الكمية أو القيمة. كذلك يعتبر القطاع الزراعى سوقاً للمدخلات الزراعية المنتجة بالقطاعات اللازراعية والتى تستخدم كعناصر إنتاجية فى الزراعة مثل الأسمدة والمبيدات والأعلاف المركزة والآلات والمعدات وغيرها.

## المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية الداعية لصياغة استراتيچية جديدة فى التسعينات

فى إطار سياسات التحرر الإقتصادى وفى إطار التطورات التكنولوچية المتلاحقة وكذا التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيچية والمؤسسية على كافة الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية تتضح ملامح الاطار الجديد لاستراتيچية التنمية الزراعية فى التسعينيات من حيث أهدافها ومحدداتها وآليات تحقيقها وذلك فى ضوء المتغيرات الهيكلية على تلك الأصعدة التى تفرض ضرورة النظر فى إعداد استراتيچية التنمية الزراعية فى التسعينات وصياغتها لتتلائم وتلك الأطر الجديدة والمتغيرات الهيكلية التى تجعلنا لا تنظر لمستقبل الزراعة المصرية على أنها مجرد إمتداد للماضي، وإنما يحتاج الأمر أيضاً إلى أن تتمشى استراتيچية الزراعة المصرية فى التسعينات مع هذه المتغيرات عند صياغة فلسفتها ومستهدفاتها وآليات تحقيق تلك المستهدفات.

ولتناول وتحديد ملامح إستراتيچية التنمية الزراعية المصرية فى التسعينات فإن الأمر يتطلب تحديد أهداف تلك الإستراتيچية.. ثم التعرف على محددات تحقيق هذه الأهداف سواء الاقتصادية أو الإجتماعية على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى والتعرف على المحددات المؤسسية والتشريعية حيث تظهر الحاجة الملحة إلى تعديل الاطار التشريعى بشكل يتلائم مع هذه المتغيرات الجديد فى هذا الصدد فأنه يستلزم تعديل القوانين المتعلقة بالتعاونيات وإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتعديل المؤسسات التسويقية وتعديل دور التعاونيات الزراعية والمؤسسات التمويلية والتوسع فى إسهام القطاع الخاص وتحديد الأولويات فى ضوء تخطيط تأشيري.. ويلى تحديد أهداف ومحددات الاستراتيچية تحديد آليات تحقيق تلك الأهداف.

**٢ ـ ١: المتغيرات الاقتصادية على الصعيد المحلى**

أنتهج الاقتصاد القومى المصرى سياسة مؤداها إحكام وزيادة التدخل الحكومى فى كافة الأنشطة الاقتصادية منذ أوائل الستينات. وكان اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو التخطيط المركزى من خلال خطة خمسية تستهدف تحقيق مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وفق مجموعة من السياسات الحمائية ولم يكن قطاع الزراعة بمعزل عن باقى قطاعات الاقتصاد القومى من حيث زيادة التدخل الحكومى ولكن نظرا للطبيعة خاصة لذلك القطاع من حيث إتسامه بالملكية الفردية لكافة الأصول الإنتاجية فقد أخذ التدخل الحكومى فى تعبئة موارد القطاع الزراعى وإدارتها صورا أخرى لاتمس الملكية والتى تعتبر ٩٨ ٪ منها ملكية خاصة ولكن تمس التحكم فى القرارات الاقتصادية الرئيسية مثل قرارات الإنتاج ونظم المقاومة للآفات والتركيب المحصولى والتسويق التعاونى ونظام التوريد الاجبارى وتسعير المنتج ونظام الحوافز وما استتبعها من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للانتاج من خلال دعم مستلزمات الانتاج أو بعض العمليات الزراعية ولقد أدت هذه السياسة خلال فترة زمنية ممتدة تصل إلى ثلاثة عقود إلى هجرة فائض اقتصادى كبير من القطاع الزراعى إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى مرجعه السياسات السعرية الزراعية التى استخدمت كأسلوب لفرض الضرائب غير المباشرة على القطاع الزراعى استخدم فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بل ولقد تم بناء الصناعة المصرية من ذلك الفائض الاقتصادى الناتج من القطاع الزراعي. ولقد أدت هذه السياسة السعرية إلى إحداث تشوهات سعرية نتج عنها عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لقطاع الزراعة فضلاً عن الآثار التوزيعية للدخل القومى بطريقة لاتعكس التحفيز الكافى لقطاع الزراعة حتى تستمر فى عملية التنمية، ومن ثم كان لذلك أثار كبيرة على معدلات التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى هذا القطاع الهام.

لذلك فقد بدأت وزارة الزراعة منذ أوائل الثمانينات ـ وكوزارة رائدة فى مجال الإصلاح الاقتصادى ـ التوجه نحو المزيد من التحرر الاقتصادى وتبنى برامج الاقتصادى مستهدفة تحقيق توازن ونمو متواصل للبنيان الاقتصادى الزراعى هذا فضلاً عن الاصلاح الاقتصادى على مستوى الاقتصاد الكلى لاستعادة النمو الاقتصادى على المدى المتوسط والطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد القومى بصورة جوهرية مع الأخذ فى الاعتبار التخفيف من آثار اجراءات الاصلاح الاقتصادى على الفئات محدودة التدخل من خلال تحسين

السياسات الإجتماعية وفى هذا الصدد برزت ضرورة إصلاح القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار وتحرير الأسعار وإلغاء التوريد الاجبارى فى قطاع الزراعة وكذا تحرير باقى القطاعات مثل الصناعة والطاقة والنقل وتحرير سياسة التجارة الخارجية من خلال تضييق التفاوت بين معدلات التعريفة الجمركة وتخفيض التفضيلات والاعفاءات الجمركية مع الخفض التدريجى فى الحواجز غير الجمركية المفروضة على الصادرات وتنمية القطاع الخاص وما يتطلبه ذلك من إصلاحات تنظيمية وإنشاء الصندوق الاجتماعى بغرض تصحيح ما قد ينتج عن برنامج الإصلاح الإقتصادى الهيكلى من آثار اجتماعية على الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى المجتمع والاتجاه إلى المزيد من التحرر الاقتصادى وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة التى تستهدف ترك القرارات الاقتصادية الاساسية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وقوى السوق وفى هذا الصدد كان أحد أدوات السياسة الاقتصادية الزراعية فى مصر الالغاء التدريجى للدعم المباشر والمتمثل فى تخفيض أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات وتقاوى وغيرها، وكذلك تخفيض دعم سعر الفائدة على الائتمان الزراعى بفرض أسعار فائدة ميسرة تقل عن أسعار الفائدة السائدة وكذلك الالغاء التدريجى للدعم غير المباشر والمتمثل فى إستيراد بعض مستلزمات الانتاج على أساس أسعار صرف غير حقيقية للعملات على أن يواكب ذلك الإلغاء للدعم المباشر وغير المباشر رفع أسعار السلع الزراعية والخروج من تحديد أسعار توريدها وترك الأسعار لتحددها قوى السوق مع الدخول فقط بأسعار دنيا للتوريد الاختيارى للزراع فى حالة عجز قوى السوق عن توفير أسعار أفضل.

وقد أستوجب تصحيح الخلل فى قطاع الزراعة تحرك الدولة فى اتجاهين بالتوازن فى آن واحد، تمثل الأول فى ضرورة إجراء بعض التعديلات الهيكلية فى السياسات الزراعية المصرية سواء فى مجال السياسة السعرية والتسويقية أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف المرتبطة بقطاع الزراعة بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية فى مجال الاصلاح المؤسسى والتشريعى مثل قصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعى تدريجيا على تمويل الانتاج الزراعي، وكذلك تشجيع القطاع الخاص والاستثمارى وشباب الخريجين على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة فى حين يتمثل الاتجاه الثانى فى العمل على تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات القومية من ناحية وتكامل السياسات السعرية فى مجموعها مع باقى السياسات الاقتصادية القطاعية والقومية خاصة السياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسات الأجور بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف.

وتتمثل الأهداف طويلة المدى لسياسة الاصلاح فى القطاع الزراعى فى الاستمرار فى تصحيح المسار الاقتصادى فى مجال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل وترك أسعار المحاصيل لتحدد من خلال قوى السوق مع إلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى سواء الدعم المباشر أو غير المباشر مع إزالة القيود الحكومية على دور القطاع الخاص فى التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية وفى إستيراد السلع ومستلزمات

السياسات الإجتماعية وفى هذا الصدد برزت ضرورة إصلاح القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار وتحرير الأسعار وإلغاء التوريد الاجبارى فى قطاع الزراعة وكذا تحرير باقى القطاعات مثل الصناعة والطاقة والنقل وتحرير سياسة التجارة الخارجية من خلال تضييق التفاوت بين معدلات التعريفة الجمركة وتخفيض التفضيلات والاعفاءات الجمركية مع الخفض التدريجى فى الحواجز غير الجمركية المفروضة على الصادرات وتنمية القطاع الخاص وما يتطلبه ذلك من إصلاحات تنظيمية وإنشاء الصندوق الاجتماعى بغرض تصحيح ما قد ينتج عن برنامج الإصلاح الإقتصادى الهيكلى من أثار اجتماعية على الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى المجتمع والاتجاه إلى المزيد من التحرر الاقتصادى وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة التى تستهدف ترك القرارات الاقتصادية الاساسية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وقوى السوق وفى هذا الصدد كان أحد أدوات السياسة الاقتصادية الزراعية فى مصر الالغاء التدريجى للدعم المباشر والمتمثل فى تخفيض أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات وتقاوى وغيرها، وكذلك تخفيض دعم سعر الفائدة على الائتمان الزراعى بفرض أسعار فائدة ميسرة تقل عن أسعار الفائدة السائدة وكذلك الالغاء التدريجى للدعم غير المباشر والمتمثل فى إستيراد بعض مستلزمات الانتاج على أساس أسعار صرف غير حقيقية للعملات على أن يواكب ذلك الإلغاء للدعم المباشر وغير المباشر رفع أسعار السلع الزراعية والخروج من تحديد أسعار توريدها وترك الأسعار لتحددها قوى السوق مع الدخول فقط بأسعار دنيا للتوريد الاختيارى للزراع فى حالة عجز قوى السوق عن توفير أسعار أفضل.

وقد أستوجب تصحيح الخلل فى قطاع الزراعة تحرك الدولة فى اتجاهين بالتوازن فى آن واحد، تمثل الأول فى ضرورة إجراء بعض التعديلات الهيكلية فى السياسات الزراعية المصرية سواء فى مجال السياسة السعرية والتسويقية أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف المرتبطة بقطاع الزراعة بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية فى مجال الاصلاح المؤسسى والتشريعى مثل قصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعى تدريجيا على تمويل الانتاج الزراعي، وكذلك تشجيع القطاع الخاص والاستثمارى وشباب الخريجين على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة فى حين يتمثل الاتجاه الثانى فى العمل على تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات القومية من ناحية وتكامل السياسات السعرية فى مجموعها مع باقى السياسات الاقتصادية القطاعية والقومية خاصة السياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسات الأجور بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف.

وتتمثل الأهداف طويلة المدى لسياسة الاصلاح فى القطاع الزراعى فى الاستمرار فى تصحيح المسار الاقتصادى فى مجال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل وترك أسعار المحاصيل لتحدد من خلال قوى السوق مع إلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى سواء الدعم المباشر أو غير المباشر مع إزالة القيود الحكومية على دور القطاع الخاص فى التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية وفى إستيراد السلع ومستلزمات

الانتاج ولايعنى هذا إزالة الدور الرقابى لقطاع الزراعة على النوعية ومراقبة الجودة والإلتزام بقواعد الحجر الزراعى والبيطرى مع إجراء الإصلاحات المؤسسية والحد من ملكية الدولة للأراضى وتكثيف دور وزارة الزراعة فى البحث والارشاد ورسم السياسات الاقتصادية الزراعية.

**٢ - ٢ : المتغيرات الإقتصادية والسياسية على الصعيد الاقليمى والدولي:**

أتسم عقد الثمانينات ببعض الجهود لزيادة التنسيق على الصعيد الإقليمى بهدف خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها إطارا اقتصاديا أفضل وتنسق مع توجهات العالم المعاصر إلى خلق كيانات وتكتلات كبيرة وأن كانت هذه الجهود قد مرت بعثرات حدت من فعالية ذلك التنسيق خلال عقد الثمانينات وقد عكست أزمة الخليج فى أوائل عقد التسعينات اخفاق النظام العربى فى توفير أسس متينة للمصالح المتبادلة الجوهرية بين البلدان العربية وبين المصالح الإقليمية والفرعية نتيجة التناقضات الظاهرة بين المصالح القطرية والمصالح الإقليمية والتى أدت بدورها إلى سيادة اختيارات العزلة القطرية أو فرض الزعامة على أساس من أطماع امبراطورية ومصالح قطرية. وكذلك كان لحرب الخليج آثار اقتصادية تمثلت فى زيادة العجز فى موازين المدفوعات بالدول المتقدمة والموازنات العامة فيها، فضلاً عن الكساد الذى تعانى منه دول العالم الثالث وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى بها وقلة الاقبال على الاستثمار الاجنبى فى المنطقة العربية.

وعلى الصعيد الدولى برز إتجاه قوى نحو تكتل كثير من الدول للإستفادة من وفورات الحجم الكبير وللإستفادة من السعة السوقية الكبيرة وحجم الطلب ولضمان التوجة إلى التخصص وتأكيد مبدأ الميزة النسبية فى التجارة وتحويل تياراتها بما يحقق أكبر نفع لكل عضو فى التكتل الاقتصادى وأبرز هذه التكتلات الجماعة الإقتصادية الأوربية، ومن المفروض أن يشهد نهاية عام ١٩٩٢ أكتمال وحدة سوق هذه الجماعة بما يكون تكتلا اقتصاديا كبيرا خاصة بعض وحدة شطرى ألمانيا، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حرة مع كل من كندا والمكسيك وهناك أيضا مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون المغربي، والتكتلات المختلفة فى جنوب أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وتكتلات اقتصادية على صعيد الدول الإسلامية الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى، غير أنه من الملاحظ أن تكتلات الدول النامية لم تحقق نجاحاً يذكر فى إتجاه زيادة درجة التكامل بين اقتصادياتها بل أن كثيرا منها قد أنفض قبل أن يصبح حقيقة مؤثرة.

لذا فمن المتوقع أن يكون للتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية خلال عقد التسعينات أثر على علاقات الانتاج وشكل التجارة الخارجية الأمر الذى قد يؤدى إلى إيجاد قوة احتكارية لبعض المنتجات الزراعية الأمر الذى قد يؤدى إلى أرتفاع فاتورة واردات مثل هذه السلع إلى الدول النامية، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال لن تكون سوقا متاحة فى المستقبل أمام الصادرات الزراعية المصرية من الفواكة والخضروات إلا بالنسبة للمنتجات التى تتمتع مصر بميزة التبكير فى إنتاجها كذلك من المحتمل أن يكون لتلك التكتلات الاقتصادية أكبر الأثر على حجم المتاح من التمويل الخارجى للتنمية الزراعية.

وفى المقابل يشهد العالم اتجاها عكسيا نحو التفكك بعد الوحدة كما هو الحال فى يوغسلافيا، والعديد من دول الكتلة الشرقية بزوال تكتل الكميكون وكذا تفكك الاتحاد السوفيتى إلى جمهوريات مستقلة تعرف «بدول اتحاد الكومنولث» ومن المتوقع أن يؤدى التعمق فى هذا الإتجاة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية مع نقص المعروض منها مما قد يهدد بتعمق أزمة الغذاء.

ومن المعروف أن الأقتصاد العالمى قد عانى من ركود شديد فى عقد الثمانينات وذلك باستثناءات طفيفة جدا تتمثل فى الصناعة الحديثة فى جنوب شرق أسيا وألمانيا واليابان وتشير الاسقاطات الخاصة بعقد التسعينات فى ضوء المتغيرات المختلفة المتوقعة إلى إنعكاس هذا الإتجاه مع جنوح الاقتصاد العالمى إلى إستئناف مسيرة النمو وقد أظهر معدل النمو للإقتصاد العالمى تراجعا خلال أواخر عقد الثمانينات نتيجة لإنخفاض معدلات النمو فى غالبية الدول الصناعية، وذلك فى إطار السياسات التقليدية التى أتبعتها هذه الدول للسيطرة على معدلات التضخم كما أسهم فى هذا التراجع انخفاض معدلات النمو الإقتصادى بالدول النامية فى ظل سياسات الإصلاح الهيكلى التى يقوم بتطبيقها كثير من هذه الدول وقد صاحب ذلك ارتفاع معدلات التضخم بكل من الدول الصناعية والنامية، حيث أرتفعت تكاليف الانتاج مع استمرار ارتفاع أسعار الخصم والفائدة وقد أنخفضت أسعار المواد الغذائية والمشروبات والخامات الزراعية والمعادن فى حين أرتفع سعر البترول ليصل إلى ١٥,٧ دولار للبرميل فى المتوسط خلال عام ١٩٨٩ مقابل ١٣,٢ دولار خلال عام ١٩٨٨ كما تناقص معدل نمو التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة بسبب نقص الإستثمارات من ناحية وتزايد الطلب المحلى بالدول الآسيوية حديثة التصنيع من ناحية أخرى مما ساهم فى تزايد عجز موازين المعاملات الجارية للدول الصناعية وكذلك للدول النامية التى مازالت تعانى من أعباء الديون الخارجية. وفضلاً عن ذلك فقد تناقصت تدفقت المعونة إلى الدول النامية منذ أوائل الثمانينات وتشير التوقعات إلى أنها سوف تتناقص بدرجة أكثر بالنسبة لدول العالم الثالث نظرا لتوقع تغير وجهتها بحيث تخصص لدول أوربا الشرقية، ولقد ظهرت بوادر ذلك بشدة فى صندوق المعونة الذى دعا إليه الرئيس الفرنسى ميتران، والإلتزامات التى قدمها رئيس وزراء اليابان لأوربا الشرقية عام ١٩٩٢ وفى التصريحات التى تصدر عن الإدارة الأمريكية.

ولقد كانت للنظام الإقتصادى آثار مواتية على أداء بعض الدول النامية فى أواخر العقد الماضى حيث كانت الظروف فى عام ١٩٨٨ مواتية بوجه عام للنمو الاقتصادى فى تلك البلدان النامية، إذ تمتعت البلدان ذات الدخل المرتفع بنمو منتظم مع إنخفاض فى التضخم للعام السادس على التوالي، وزادت معدلات النمو فيها. كما كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف أقل تقلباً عما كانت عليه فى المراحل المبكرة للانتعاش من الكساد العالمى فى عام ١٩٨٢، كذلك بلغ الارتفاع فى أسعار السلع الأساسية التى تصدرها البلدان النامية نحو ٢٠٪ فى المتوسط.

ومن المتوقع أن تتسم البيئة الاقتصادية العالمية بعدد من الميزات من أهمها التحرير الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية، حيث يجرى على المستوى الدولى مفاوضات من أجل تحرير التجارة الدولية فى إطار اتفاقية

الجات فى جولتها السادسة المعروفة باسم (جولة أروجواي) والتى بدأت عام ١٩٨٦ ويتمثل الوجه العام لإطار محادثات اتفاقية الجات فى إلغاء كافة صور التشوهات السوقية والتحرير الكامل لأسواق السلع والموارد ضمانا لعدم تأثيرها على حرية التجارة الخارجية وتحويل كل صور الحماية لبعض المنتجات إلى تعريفات جمركية مع إلغاء لسياسيات الدعم التصديرى وكذلك إلغاء لكافة صور الاغراق فى التجارة الدولية ويستهدف هذا التوجه ازالة كافة صور العاقيل أمام حركة التجارة الدولية بعد أن بلغت كثيراً من الدول فى منح قيم مرتفعة من الدعم السنوى للإنتاج الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة حيث بلغ حجم الدعم السنوى للإنتاج الزراعى فى الولايات المتحدة قرابة ٧٠ مليار دولار وبلغ نظيره فى دول السوق الأوروبية ٥٠ مليار دولار، الأمر الذى يستتبعه أرتفاع اسعار الواردات الزراعية والغذائية للدول النامية من جانب وزيادة الاعباء على المزارع فى دول وهم مجموعات مؤثرة وذات ثقل من الوجهة السياسية من جانب أخر بحيث لاتقل هذه الأعباء عن تلك التى تتحملها الدول النامية ومرجعها يتوقع أن تعانية هذه المقتصدات من تضخم وبطالة يتوقع أن تترتب على تقليص نظم الحوافز المترتبة على الغاء الدعم وعلى الصعيد السياسى يتجه العالم إلى عهد من الوفاق الدولى وحل المنازعات بالطرق السلمية وتأكيد الشرعية الدولية وبينما يعتقد بعض المحللين السياسيين إلى أن العالم يتجه إلى نظام القطب الواحد فى السياسة الدولية وهذا التوجه، بالإضافة إلى الإطار السياسى للوفاق الدولى سيعمل على إيجاد مناخ سياسى دولى يعرف بالنظام العالمى الجديد هذا النظام سيساعد على ازدهار النشاط الاقتصادى وزيادة الإستثمارات الموجهة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا تحليل استاتيكى وأن ما يسمى بالوفاق الدولى هو أمر نظرى فى الأمدين المتوسط والطويل وأن صور تعارض المصالح الدولية والراجعة فى المقام الأول إلى العلاقات الإقتصادية سوف تبرز، وأن صورة القطب الواحد سرعان ما تتلاشى بزيادة فاعلية وقوة السوق الأوروبية الموحدة من جانب اليابان من جانب آخر.

### ٣ـ الاطار الاقتصادى الاجتماعى العام للتنمية الزراعية فى التسعينات: قضايا أساسية

عند وضع استراتيچية للتنمية الزراعية فى التسعينات يتطلب الأمر ضرورة دراسة والتعرف على القضايا الرئيسية التى تعترض طريق التنمية الزراعية المصرية، وتشكل أختناقات راهنة لمسيرة التنمية ولاشك أن الكثير من هذه الاختناقات قد أعترض طريق التنمية فى العقود الماضية، وأثر بشكل مباشر على مستويات الاداء وهذه القضايا تمثل الاطار الذى يستمد منه أهداف استراتيچية التنمية الزراعية فى التسعينات وإن وضع برنامج عمل مدروس ومتكامل لازاحة بعض هذه الإختناقات أو التقليل من آثارها، سوف يؤثر إيجابا على مسار التنمية الزراعية فى العقد القادم

وترتبط الغالبية العظمى من هذه القضايا بالظروف الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة للمجتمع المصرى وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع الزراعى ومستويات أدائه ومن أهم تلك القضايا أختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية والتفتت الحيازى وضآلة السعة الزراعية

ومحدودية الموارد المائية الاروائية المصرية والأساليب التكنولوچية فى الزراعة المصرية ومشاكل العمالة الزراعية المصرية والإطار المؤسسى والتشريعى للتنمية الزراعية والأجهزة التسويقية الزراعية والتنسيق بين تخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية والقومية بدرجة كافية والتحولات فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية المصرية والتغيرات فى الريف المصرى والضآلة النسبية للإستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى.

### ٣ - ١ : أختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية

نتيجة للزيادة السكانية السريعة وعدم مسايرة معدلات الزيادة فى الأراضى الزراعية للزيادة السكانية فقد إتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية إلى الانخفاض ففى خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ومنذ عام ١٩٦٠ تناقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية المصريةة من حوالى ٠,٢٣ فدان فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٠,١٢ فدان فى عام ١٩٩٠، كما تقلصت حصة الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٤ فدان إلى ٠,٢٢ فدان خلال نفس الفترة وقد أظهر النمو السكانى فى مصر أرتفاعاً ملحوظاً بين التعدادات الأخيرة حيث أرتبع عدد االسكان من حوالى ٢٦,٠٨٥ مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٥٠,٤٥٥ مليون نسمة فى عام ١٩٨٦ بزيادة بلغت حوالى ٩٣٪ الأمر الذى يوضح إقتراب حجم السكان من الضعف خلال هذه الفترة التى تبلغ خمسة وعشرون عاما. وإذا أمعنا النظر فى معدل النمو السكانى بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ يلاحظ أنه قد بلغ ٢,٥٤٪ بينما أنخفض لظروف الحرب بين تعدادى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ إلى ٢,٣١٪ ثم عاد للارتفاع مرة أخرى إلى ٢,٨٪ بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ويعنى ذلك أن أستمرار هذا المعدل المرتفع للنمو السكانى يترتب عليه مضاعفة حجم السكان فى فترة زمنية أقل من تلك مابين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ مستقبلا وهو ما يمثل نذير خطر يهدد التنمية والجهود المبذولة للارتفاع بمستوى المعيشة خاصة وأن عدد سكان مصر حاليا قد بلغ حوالى ٥٦ مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ حوالى ٦٧ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ إذا ما إستمر معدل النمو السكانى على ما هو عليه ومن المؤشرات الصحة حديثاً حدوث انخفاض طفيف فى معدلات النمو السكانى فى عام ١٩٩٢،

ولاشك أن أستمرار تلك المعدلات المتزايدة من السكان مع تواضع معدلات التوسع الزراعى الافقى يترتب عليها إلتهام جهود التنمية لمواجهة تلك الأعداد الجديدة من البشر ويعوق ظهور أى بوادر لارتفاع مستوى معيشة الفرد والأسرة وتبرز حدة تلك المشكلة ل نظرنا إلى تركز السكان فى نحو ٥٪ من جملة المساحة الأرضية لمصر.

### ٣ ـ ٢: التفتت الحيازى وضآلة السعة المزرعية:

منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى وتعديلاته أعيد توزيع حولى ٩٠٠٠٠٠ فدان على المعدمين وحدد الحد الأقصى للحيازة الزراعية بحوالى ٥٠ فدان للفرد، ١٠٠ فدان للأسرة ورغم ذلك فإ إجمالى الحيازات بتلك الحدود العليا تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالى الحيازات الزراعية وبما يمكن معه أن يوصف الهيكل الحيازى الزراعى المصرى بأنه صغير وقزمى إذ يبلغ متوسط سعة الحيازة أقل من ٢ فدان وحوالى ٥٠٪ من جملة الحيازات فى مصر ذات مساحة تقل عن فدان واحد فى حين أن حوالى ٨٤٪ من هؤلاء الملاك يمتلكون فقط ٥٠٪

من المساحة الكلية، والتفتت الحيازى شائع فى الزراعة المصرية خاصة فى الأراضى القديمة والأرض مملوكة ملكية خاصة للأفراد وتقدر مساحة الأراضى الجديدة المملوكة لشركات القطاع العام بحوالى ٢٥٠٠٠ فدان وكانت تدار عن طريقها وتتجه الحكومة حاليا لبيع تلك الأراضى للأفراد والمستثمرين فى إطار سياسة الاصلاح الاقتصادى وفى إطار تحول شركات القطاع العام الزراعية إلى شركات تخضع للقانون ١٩٩١/٢٠٣ الأمر الذى ساهم فى الحد من التفتت الحيازى. ولا شك أن التفتت الحيازى وضآلة السعة الزراعية المصرية يعرقل الكثير من جهود التنمية خاصة فى مجال تطبيق واستخدام الميكنة الزراعية والتكنولوجيات الزراعية المتقدمة فى مجالات الرى وغيرها ويحرم الزراعة المصرية من الاستفادة من وفورات السعة.

### ٣ ـ ٣: محدودية الموارد المائية الإروائية المصرية:

لقد برزت بشدة فى السنوات الأخيرة قضية ندرة الموارد المائية كأحدى أخطر المشاكل التى تواجه صانعى القرار فى مصر سواء على صعيد السياسة الزراعية أو على صعيد القطاعات الأخرى المستخدمة للمياه، وهى ندرة اقتصادية تتمثل فى نقص المعروض بالمقارنة بحجم الطلب المشتق عليها لانتاج مختلف الناتجات الزراعية، بل يذهب كثير من المحللين السياسيين إلى أن تنافس الدول على المياه سوف تكون له آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بشكل العلاقات الدولية فى المنطقة الحقبة القادمة وما يليها.

وفى ضوء الأرقام المتاحة عن الموارد المائية المصرية كان نصيب الفرد من إيراد نهر النيل فى عام ١٩٣٧ نحو ٩,٣م٣/ يوم حيث كانت أعداد سسكان مصر ١٤ مليون نسمة وكان إيراد مصر من مياه النيل ٤٨ مليار م٣ وقد أستمر نصيب الفرد المصرى من إيراد النهر يتناقص إلى أن بلغ ٢م٣ / يوم فى عام ١٩٨٥ حيث بلغ حصة مصر المقررة لا يزيد عن ٢,٧٥م# / يوم ومع توقع إيراد النهر بما يكفل ٥٥,٥ مليار م٣ فى السنة عام ٢٠٠٠ فستظل مصر تعانى من الندرة المائية حيث سيكون أعداد سكانها حوالى ٦٧ مليون نسمة ويكون نصيب الفرد من المياه حوالى ٢م٣ / يوم.

وعن الموقف المائى الحالى لعام ١٩٩٠ فإن كمية المياه الواردة من نهر النيل خلف السد العالى والمتاحة للاستخدام تبلغ ٥٢,٨ مليار م٣ بينما تبلغ كمية المياه المستخدمة الناتجة من إعادة استخدام مياه الصرف نحو ٤,٦ مليار م٣ فى حين أن كمية المياه الواردة من خزانات المياه الجوفية بالوادى والدلتا تبلغ ٢,٦ مليارم٣ ويعنى ذلك أن إجمالى كمية المياه المتاحة للإستخدام تبلغ ٦٠ مليارم٣/ السنة ـ وتشير دراسات وزارة الاشغال العامة والموارد المائية إلى أن الطلب على المياه سوف يرتفع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢,٧ مليارم٣ أى بزيادة تقدر بنحو ١٢,٧ مليار م٣ عما هو الآن فى عام ١٩٩٠.

وتثير قضية المياه وندرتها فى مصر بعض التساؤلات التى تتعلق بأنسب التراكيب المحصولية فى الأراضى القديمة من وجهة نطر استخدام المياه وكذلك أساليب إستخدام المياه المتاحة ونسبة المخصص من الموارد المائية لقطاع الزراعة ولغيرها من القطاعات، وبطبيعة الحال فإن الإجابة على هذه التساؤلات الهامة تحتاج إلى دراسات مستفيضة إلا أنه يمكن أن تتلمس بعض النتائج الأولية ففيما يتعلق بأنسب التراكيب المحصولية فى

الأراضى القديمة من وجهة نظر استخدام المياه فإن التركيب المحصولى الراهن يشتمل على بعض المحاصيل غزيرة الإستهلاك للموارد المائية التى لا يتناسب عائدها الاقتصادى مع ما تستنفذه من مياه فى الرى، وعلى رأس هذه المحاصيل محصولا الأزر وقصب السكر واللذان يستهلكان وحدهما نحو ثلث إجمالى التصرف المائى عند أسوان وهى ثروة مائية ضخمة تتجاوز العائد الاقتصادى لهذين المحصولين إذا أخذ فى الإعتبار ما يمكن أن يعود على الزراعة المصرية من توجيه تلك الموارد المائية أو الحزء الأكبر منها إلى مشروعات التنمية الرأسية والأفقية وهذا بطبيعة الحال يظهر ضرورة العمل على ترشيد استخدام الموارد المائية النادرة وتطوير وصيانة نظم الرى والصرف والتعديل التدريجى فى التركيب المحصولى أخدى فى الإعتبار أن الأرز فى المحافظات الرئيسية لإنتاجه يعتبر اساساً محصول اصلاح للتربة تقضى دواعى الحفاظ على التربة من الملوحة استمرار زراعته.

### ٣ ـ ٤: الأساليب التكنولوجية فى الزراعة المصرية:

تعتب العوامل التكنولوجية أحد المحددات الهامة التى تواجه التنمية الزراعية فى التسعينات، الأمر الذى يستدعى ضرورة العمل على مواكبة الطفرات التكنولوجية الكبيرة والمتقدمة والعمل على إستجلابها وتطويعها لظروف الزراعة المصرية، فضلاً عن إنتاج تقنيات محلية تتفق وطبيعة ظروف الزراعة المصرية.

ولقد كانت صغر الحيازات الزراعية وتفتيتها، وضعف الإستثمارات الزراعية، وخاصة فى مجالات البحوث والارشاد الزراعى ونظم الحيازات السائدة وراء إنخفاض معدلات إستخدام الميكنة فى الزراعة المصرية سواء فى مجال الإنتاج النباتى أم الحيوانى فى الماضى، ولقد كان أسلوب الرى التقليدى فى مصر وهو الرى بالغمر مسئولاً عن تدهور خصوبة وكفاءة الكثير من الأراضى الزراعية المصرية، والإسراف فى استخدام مياه الرى، وزيادة تكلفة صيانة وصرف المياه من الأراضى الزراعية وف هذا الصدد تحتل قضية المعلومات أهمية قصوى كذلك قضية تطوير وتطويع التكنولوجيا واختيار التكنولوجيا الملائمة وعلاقتها بالتنمية وتطوير الإنتاج ليلائم إحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية.

### ٣ ـ ٥: مشاكل العمالة الزراعية المصرية:

يمثل الحجم والتركيب النوعى والعمرى للسكان المصدر الطبيعى لقوة العمل البشرية ف إطار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يعيشها المجتمع، فلا شك أن النمو العددى لحجم السكان ينعكس أثره على حجم الداخلين الجد لسوف العمل سنوياً وعلى الرغم مما أظهرته نتائج التعدادات الأخيرة من معدلات مرتفعة فى النمو السكانى ترتب عليها زيادة السكان بنسبة ٩٣٪ خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٦ إلا أن معدلات زيادة قوة العمل لم تزد خلال نفس الفترة بأكثر من ٧٥٪.

ويرجع إنخفاض نسبة الزيادة هذه فى الغالب إلى إنتشار التعليم والإرتفاع بنسب الإستيعاب فضلا عن ما أدت إليه الهجرة الداخلية والخارجية

من الريف المصرى للحضر وللخارج من خفض واضح فى عرض العمل الزراعى فى الريف المصرى، وقد أدى التفاعل بين المتغير السكانى - الذى يعكس نموا مرتفعا فى حجم السكان - والمتغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة إلى ظهور ما يمكن أن يعتبر نوعاً من الإختلال فى هيكل قوة العمل مما ترتب عليه وجود عجز واضح فى العمالة الفنية والحرفية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية بالإضافة إلى خلف فائض ظاهر بين خريجى التعليم عامة والنظرى بصفة خاصة بما يمثل عبئاً جديداً على الموارد الاقتصادية المحدودة يظهر فى شكل ضغوط تضخمية من جانب تكاليف الإنتاج COST PUSH من ناحية وبطالة بين هؤلاء الخريجين من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك تشير بيانات التعداد إلى أن معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة والأقل من الجامعية قد إرتفع من ٢٠٪ فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٢٩٪ فى تعداد ١٩٨٦ بينما ارتفع هذا المعدل بالنسبة لخريجى الجامعات من ١١٪ إلى ٢٥٪ خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بتوزيع معدلات البطالة بين الحضر والريف بالجمهورية فإن بيانات التعدادات السكانية تؤكد زيادة مستوى البطالة فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية بصرف النظر عن المستوى السائد للبطالة فقد بلغ معدل البطالة فى المناطق الحضرية نحو ٤٪، ٩٪ ،١٤٪ فى تعدادت السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ على الترتيب بينما كانت المعدلات المناظرة فى المناطق الريفية ١٪، ٦٪، ١١٪ تقريباً ومن الأمور الملفتة للنظر أن الفارق بين معدلى البطالة فى الحضر والريف يكاد يكون ثابتاً عند مستوى ٣٪ فى التعدادات الثلاث دون أن يتأثر هذا الفارق بالإتجاه التصاعدى للبطالة الذى شهدته مصر فى السبعينات والثمانينات.

### ٣ - ٦: الإطار المؤسسى والتشريعى للتنمية الزراعية:

وتجمع هذه القضية بين كافة أطراف التعامل فى النشاط الزراعى وهم الزراع ووزارة الزراعة ومؤسساتها المختلفة، والوزارات والهيئات ذات الصلة والمؤسسات التمويلية والتعاونية والنقابات وإتحادات المنتجين والمصدرين والإتحادات النوعية المختلفة، وتحديد دور كل من هذه المؤسسات بما يكفل التكامل بينها ويزيل التعرض فى الإختصاصات قدر الإمكان لتيسير إدارة اقتصادى الزراعى المصرى. كما تتناول هذه القضية التشريعات اللازمة لتنظيم طرق التعامل بين هذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها بطريقة تكفل العدالة والحماية للحوق والإستثمارات. ولا شك أن إعادة تنظيم وترتيب ورفع كفاءة تلك المؤسسات وإزالة التعارض فى اختصاصاتها من خلال تعديل التشريعات بما يكفل تحقيق النمو ليعتبر من الأسس الهامة للتنمية الزراعية خاصة فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى والتوسع فى التخصيصية.

ولقد أدى عدم التكامل المؤسسى والديمقراطى فى الماضى إلى عدم تحقيق التوازن فى المصالح بين فئات المجتمع فضلاً عن مواكبة التشريعات للتغيرات السريعة المتلاحقة فى أداء تلك المؤسسات خاصة الهيئات غير الحكومية مثل التعاونية والنقابية وتدخل الدولة بشكل واضح فى نشاطها.

وبصفة عامة فإن المناخ الاقتصادى المصرى مازال يحتاج إلى المزيد من الإصلاح المؤسسى المتكامل وإلى الظروف الاجتماعية وخدماتها الأساسية لزيادة الإنتاج، فضلاً عن ضرورة توفير المعلومات والبيانات المتكاملة

الموجهة والمرشدة لتخصيص الموارد، وكذا الدراسات والبحوث اللازمة للتطوير، ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن معظم القوانين والتشريعات التى تنظم التعامل فى القطاع الزراعى قد تم صياغتها منذ عدة سنوات لتتمشى مع مقومات وفلسفة النظام الاشتراكى حيث تلقى المسئولية وتعطى السلطة فى كثير من الأمور إلى الدولة بحيث تتيح لها هذه التشريعات التدخل فى وضع وتنفيذ كثير من السياسات والإجراءات مثل التسويق والتعسير والتجارة الخارجية، وبصفة عامة كان الفلاح مقيداً وموجهاً فى أغلب أموره ومن ثم فإن الزر يستلزم ضرورة تعديل الإطار التشريعى ليتلائم مع نظام جديد ينحسر فيه الدور الإلزامى للدولة ويقل فيه تدخلها المباشر فى الإنتاج والتسويق ويزداد فيه العمل وفق آليات السوق بصورة تشجع القطاع الخاص وتعمل على رفع كفاءة دائه.

### ٣ ـ ٧: الأجهزة التسويقية الزراعية:

تعتبر الأنشطة التسويقية فى مصر أضعف خلقات النشاط الاقتصادى بصفة عامة وبالنسبة للقطاع الزراعى بصفة خاصة متمثلة فى إرتفاع نسبة الفقد والضياع فى كثير من الحاصلات والتى تبلغ نحو ١٠٪ فى القطن، ١٥٪ للقمح، وتزيد عن ١٠٪ قليلاً لأغلب المحاصيل الحقلية وترتفع عن ذلك كثيراً بالنسبة لمحاصيل الخضر والفاكهة حيثت تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠٪، وقد إرتبطت نسبة الفقد العالية بإرتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها مما يؤثر على أعباء المعيشة ويرفع من معدل التضخم وما يسببه من أضرار اجتماعية واقتصادية ومن ناحية أخرى تؤثر نسب الفقد المرتفعة على إنخفاض الدخل للمزراعين وتذبذبه ولا شك أن نسبة الفقد ترتبط بالمستوى التكنولوجى المستخدم فى مختلف العمليات التسويقية من فرز وتدريج ونقل وتعبئة وتخزين وغيرها كما أن ذلك المستوى التكنولوجى المستخدم يتوقف على مدى حساسية الحوافز السعرية لمستوى ومدى توفر الخدمات التسويقية.

### ٣ ـ ٨: التنسيق بين تخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية والقومية:

يتوقف أداء القطاع الزراعة على السياسات الزراعية التى تتشابك مع السياسات القطاعية والقومية الأخرى كالسياسات الضريبية والمالية والنقدية والأئتمانية وسياسات الدخل والأجور والتجارة الخارجية والتى غالباً ما يتم وضعها دون تحقيق التناسق الكامل بينها وبين السياسة الزراعية، فضلاً عن عدم التوازان بين أدوار كل من القطاع الخاص والتعاونى والعام والحكومى وقطاع الأعمال العام فى تحقيق هدف التنمية الزراعية. كما تتمثل ملامح التنسيق بين السياسات القطاعية والقومية فى عدم تمشى مستوى الأجور خاصة فى القطاع الحكومى والعام مع معدلات التضخم وما قد ينجم عنه من عجز تلك الفئات عن توفير إحتياجاتها الأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والصحة، وما يرتبط به من إضعاف للقدرار البدينية والذهينة والصحية لذوى الدخول المحدودة والذى يمثلون المكون الأساسى لقوى الإنتاج هذا بالإضافة إلى التعارض بين سياستى تحقيق السعر المجزى للمنتجين، وتوفير الغذاء الرخيص للمستهلكين فى إطار الحد من أعباء الدعم على الموازنة العامة حيث يعتبر من أهم وسائل إزالة ذلك التعارض العمل على رفع الكفاءة الاقتصادية والتسويقية من جانب مع ترشيد

الاستهلاك والحد من الفقد على مستوى المستهلك من جانب آخر. وكذا التعارض بين سياسة تحرير الأسعار وعدم تدخل الدولة فى آليات السوق، وسياسة التخطيط لمساحة وإنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية بصورة مستقرة ومتزايدة.

## ٣ ـ ٩: التحولات فى البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية والمتغيرات فى الريف المصرى:

### الريف المصرى:

تكاد تتفق معظم الآراء والدراسات والاستطلاعات التى اهتمت برصد التغيرات التى طرأت على النبية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على أن فترة السبعينات وأوائل الثمانيات قد شهدت تحولات هامة وجوهرية بالغة الأثر، ففى أعقاب مرحلة بدأت منذ نهاية الخمسينات وأستمرت حتى أواخر الستينات حدثت مجموعة من التغيرات الجذرية فى المجتمع كان من أبرزها التأميم وتعاظم دور القطاع العام، والتركيز على التصنيع ثم اتساع مساحة دور الدولة فى مختلف المجالات الاقتصادية وقيادتها لعملية التحول الاجتماعى، وكانت فلسفة التنمية واضحة المعالم ومحددة الأهداف ومتمثلة فى الكفاية والعدل، الكفاية فى تحقيق الإنتاج والعدل فى توزيع الدخل، ولكى تتحقق هذا الأهداف كان تقليل وتذويب الفوارق بين الطبقات من خلال الوصول إلى صيغة ظلت لعهد بعيد غير واضحة المعالم واطلق عليها تحالف قوى الشعب العاملة، وكان حصاد تلك الفترة إرتفاعا فى معدل النمو اقترب من معدل النمو المستهدف لتحقيق هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات على مدى فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) وارتفع الإدخار الإجمالى ومعدلات النمو فى القطاعات السلعية التى يتبعها قطاعا الصناعة والزراعة غير أن هزيمة ١٩٦٧ اصابت هذه المسيرة التنموية فى صميمها. وفى مرحلة الاستعداد لتحرير الأرض ومواجهة آثار العدوان تعدلت رؤى كثيرة واعيدت صياغة فلسفة التنمية بما يتوائم مع متطلبات تلك المرحلة وعلى مدى السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ تمت تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها إلى متطلبات الأعداد للمعركة، وتم تعديل هيكل أولويات العمل الوطنى، واستخدثت أساليب جديدة للتعامل مع معطيات تلك المرحلة ثم تطويع مناهج التخطيط لتوائم احتياجات الحرب ومتطلباتها... وكانت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تتويجا لمرحلة من مراحل صمود الإرادة المصرية. وفى الواقع أن ثمة تغيرات جوهرية بالغة الدلالة كانت إهاصاتها قد بدأت فى الظهور منذ أوائل السبعينات واستهدفت تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وخلال هذه الفترة صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة ـ غير أن ملامح التغير بدأت تتضح فيما بعد عام ١٩٧٣ حيث تراجع دور التخطيط وارتبط هذا التراجع لسيادة مفهوم خاص للانتفاح الإقتصادى إلا أن العامل الحاسم الذى شكل صورة الاقتصاد المصرى فى السبعينات قد تمثل فى ظهور مصادر تمويلية جديدة خاصة فى قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة إلى جانب مصدرين رئيسيين آخرين للنقد الأجنبى هما تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتسهيلات الخارجية.

وبرغم ماتحقق خلال تلك الفترة من إرتفاع فى معدل نمو الناتج القومى الاجمالى إلى مستويات غير مسبوقة بلغ متوسطها ٨,٦٪ فى الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) مع زيادة فى متحصلات النقد الأجنبى من ٥,٢ مليار دولار فى

عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٤ مليار فى عام ٨٠ ـ ١٩٨١ كما أرتفعت معدلات الاستثمار إلى مستويات بلغت نحو ٢٥٪ على الأقل من الناتج المحلى الاجمالى، فإن الخاصية المميزة للنمو فى النصف الثانى من السبعينات هى أن قطاعات النمو الرئيسية كانت إما قطاعات خارجية (التحويلات) أو قطاعات داخلية تعتمد بدرجة كبيرة على العوامل الخارجية (البترول ـ قناة السويس ـ السياحة) حتى أصبحت الموارد المتاحة من هذه المصادر تمثل نحو ٤٥٪ من إجمالى الموارد المتاحة للإقتصاد القومى فى الثمانينات فى الوقت الذى جمد فيه النمو فى قطاعات الإنتاج الرئيسية خاصة فى الزراعة نتيجة لما خلقته وفرة الموارد من رواج نسبى إعتمد على مصادر ذات طبيعة مؤقتة وخلق مناخاً مواتياً لنمو رأس المال المحلى وشيوع نمط إستهلاكى جارف سرعان ما إنتقل إلى مختلف الطبقات الإجتماعية من خلال أساليب المحاكاة والتقليد والإعلان المكثف.. ولقد شهد عقد الثمانينات وأول التسعينات خطوات سريعة فى إيقاع عملية تحرير الاقتصاد المصرى فى ظل إستراتيچية إقتصادية ترمى إلى توسيع قاعدة الإعتماد على القطاع الخاص للمشاركة الفعلية فى صنع القرار مع توجيه جهوده لتحقيق برامج التنمية فى كافة قطاعات الإقتصاد القومى.

ولقد ترتب على التغيرات التى شملت كله تحولات بالغة الأهمية فى الريف المصرى . ولقد تمثلت هذه التحولات فى ظهور نموذج جديد ونمط مختلف للقرية المصرية يتسم بالتوجه الاستهلاكى بدرجة اكبر من الانتاجى . وقد اجتاحت الحياه الريفية المصرية ثمة تغيرات شاملة من خلال عدة محاور رئيسية كان من ابرزها حدوث تغيرات واضحة على كل من الخصائص السكانية للقرية المصرية و المستوى المعيشى والخدمى للقرية المصرية وطبيعة النشاط الاقتصادى وعلاقات الإنتاج وأنماط الإستثمار فى الزراعة والقيم والسلوكيات والممارسات والقيم المتعلقة بالهجرة الخارجية .

ولعل من أبرز المتغيرات التى شهدها الريف المصرى فى سنواته الأخيرة هو إتجاه الهجرة من المدن ال القرى وإنحسار وتراجع تيار الهجرة الحضرية الريفية ورغم ان ذلك ليس سمة عامة فى كل الريف المصرى الا انه قد ترتب على ذلك نتيجتين بالغتى الأهمية :

(١) أن التكدس السكانى ليس قاصراً على المدن الكبرى بل أن إرتفاع الهجرة الريفية إليها لم يعد مدخلاً صحيحاً لعلاج مشكلة لها أسباب مختلفة .

بل أنه يمكن أن يضاف الى ذلك أيضاً أن القرى – ومعظمها يقع فى داخل الزمام الزراعى وفى نطاقه – قد واجهت صعوبات متعددة فى إستيعاب الزيادة الشكانية نتيجة القوانين التى تحظر البناء على الأراضى الزراعية وبالتالى فقد إتجه الخط المعمارى للإسكان القروى الى التوسع الرأسى فى كتل سكانية لم تكن مهيأة لمثل هذا الأسلوب وأدى هذا بدوره الى تفاقم مشكلات الخدمات بالقرى على نحو أكثر حدة مما هو عليه بالمدن فضلاً عن الصعوبات العملية المترتبطة بإيجاد حلول تلك المشكلات ولقد زاد من حدة تلك المشكلة تزايد العائدين من الدول العربية النفطية وغير النفطية وما سببهة ذلك من احداث المزيد من الضغط فى مجال البناء على الاراضى الزراعية.

### ٣ -١٠ : الضآلة النسبية للإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة

لم يحظ القطاع الزراعى منذ منتصف السبعينات بإستثمارات كافية تتناسب مع أهميته ودوره فى الإقتصاد القومى . ففى الوقت الذى لم تزد الإستثمارات العامة المخصصة للقطاع الزراعى عن ١٠٪ من إجمالى الإستثمارات القومية فإن مساهمة القطاع الزراعى ف الناتج المحلى الاجمالى بلغت نحو ٢٠٪ كما أ ٣, ٢٠٪ من جملة الصادرات المصرية هى صادرات زراعية وأكثر من ٣٦٪ من حجم العمالة على المستوى القومى يعمل فى القطاع الزراعى ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن القطاع الزراعى يعتبر أحد الركائز الأساسية للبنيان الإقتصادى القومى المصرى.

وتعتبر الإستثمارات من أهم وسائل تحقيق اهداف التنمية الإقتصادية ، وينعكس تواضع حجم الإستثمار على تواضع البنية الأساسية اللازمة للقطاع وجهود الإستصلاح والإستزراع لإضافة مساحات جديدة ، كما يؤثر ذلك على جهود التوسع الزراعى الرأسى وتنفيذ برامج التنمية الإقتصدية الزراعية وما لذلك من أثار مباشرة وغير مباشرة على مسار التنمية وتشير البيانات الواردة فى جدول (١) أن الإستثمارات التى وجهت لقطاع الزراعة والرى فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ (فترة التخطيط المركزى) قد بلغت ٦٦ مليون جنيه تمثل ٢٢,٤٪ من جملة الإستثمارات القومية ، ثم إنخفضت خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧٣ الى حوالى ٦٠ مليون جنيه تمثل ١٦,٨٪ من إجمالى الإستثمارات القومية فى ضوء ظروف إقتصاديات الرب وكذا الإنتهاء من بناء السد العالى فى عام ١٩٧٠ ، وحاجة البلاد الى المزيد من الإستثمارات القومية فى الفترة من ٧٤ - ١٩٨١ الى نحو ٨٠٠٪ مما كانت عليه فى الفترة السابقة إلا أن النصيب النسبى لقطاع الزراعة والرى قد تدهور الى ٨,٢٪ من حجم الإستثمارات القومية حيث قدر ما وجه لقطاع الزراعة والرى بحوالى ٣١١ مليون جنيه ، وكان نصيب الزراعة أقل من نصف حجم تلك الإستثمارات. ولقد حدث تحسن طفيف تلك الاستثمارات الى ٦١٩ مليون جنيه تمثل نحو ٩,٨٪ من جملة الاستثمارات القومية .

وتشير النتائج الأولية لبيانات الخطة الخمسية الثالثة ٨٧/ ١٩٨٨ - ٩٢/ ١٩٩٣ الى أن نصيب قطاع الزراعة من جملة الإستثمارات القومية لم يزد عن ١٠٪ من جملة الإستثمارات القومية ولكن يتوقع توسع مساهمة المدخرات والاستثمارات الخاصة فى تمويل التنمية الزراعية خلال سنوات الخطة.

جدول (١) : تطور قيمة الاستثمار القومى والإستثمار الزراعى

خلال الفترة ٥٩ / ٦٠ ـ ٨٥ / ١٩٨٦ بالمليون جنيه

| السنوات | الإستثمارات القومية | الزراعة | الري | الزراعة والري | ٪ من جملة الإستثمارات |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٠ ـ ١٩٦٥ | ٢٩٤ | ٤٥,٩ | ٢٠,٤ | ٦٦,٣ | ٣٢,٤٪ |
| ٦٦ ـ ١٩٧٣ | ٣٦٠ | ٣٦,٢ | ٢٤,١ | ٦٠,٣ | ١٦,٧٪ |
| ٧٤ ـ ١٩٨١ | ٢٥٧٢ | ١٠٠,٥ | ١١٠,٦ | ٢١١,١ | ٨,٢٪ |
| ٨٢ ـ ١٩٨٦ | ٦٣٣٠ | ٢٦٦,٦ | ٣٥٢,٨ | ٦١٩,٤ | ٩,٨٪ |

*المصدر: وزارة التخطيط، مجلدات الخطط القومية*

## ٤ – أهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات

تستهدف إستراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات إحداث التنمية الزراعية امتواصلة فى إطار منظور إقتصادى وإجتماعى وسياسى شامل يغطى الإنتاج وزيادته والخدمات وإتساع مجالها وذلك إستجابة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية على الأصعدة المحلية والأقليمية والدولية.

وفى ظل خصائص المجتمع وسمات عقد التسعينات التى تتمثل فى التحول من اقتصاديات تعتمد على مركزية التخطيط الى اقتصاديات السوق ، والذى يعيش ثورة الإتصالات والمعلومات ، والتكنولوجيا المتقدمة ، وإتجاه معظم دول العالم إلى التجمع فى تكتلات إقتصادية ، وتبنى برامج للإصلاح الإقتصادى بما تتضمنه من تغيرات هيكليه وتحرير للتجارة الخارجية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص .

وفى ضوء كل ذلك كان من الضرورى النظر فى إعداد استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات وصياغتها لتتواصل مع استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات ولتتوائم فى نفس الوقت وتتسق مع متغيرات التسعينات ، إنطلاقاً من أن هذه المتغيرات تضع إطاراً بشكل لايمكن معه النظر الى المستقبل على أنه مجرد امتداد للماضى ، وإنما يتطلب الأمر أيضا عند صياغة استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات من حيث الأهداف والمحددات والآليات أن تتمشى تلك الاستراتيجية مع المتغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية .

إن صياغة أهداف عامة للتنمية الزراعية فى التسعينات يجب أن يتم فى إطار من التفهم الكامل للمشاكل والقضايا الرئيسية التى يعانى منها القطاع الزراعى وضرورة العمل على حلها أو التخفيف من آثارها وأن يؤخذ فى الإعتبار عند صياغة الاهداف وآليات تحققها حجم الموارد المتاحة ونوعياتها، والمحددات الرئيسية للتنمية الزراعية وعلاقة القطاع الزراعى بالقطاعات الأخرى فى الأقتصاد القومى والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية المعاصرة وأن يستفاد قدر الإمكان من تجارب الماضى ومن قدرات الإقتصاد المصرى من خلال تقييم لبرامج التنمية السابقة.

ولا يخفى أن أهداف التنمية تتشابك مع بعضها ، بل وفى كثير من الأحيان تتعارض وقد يصعب الفصل فى بعض الحالات بين الغايات والوسائل نتيجة العلاقات السببية بين الأهداف والوسائل فالهدف فى مرحلة معينة قد يكون هو الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى فى مراحل لاحقة وكذلك يجب التفرقة بين الأهداف الجزئية والأهداف الكلية الشاملة كذلك يجب النظر لتلك الأهداف على أمدية زمنية مختلفه وفى هذا الصدد يجب التفريق بين أهداف المدى القصير وأهداف المدى المتوسط وأهداف المدى الطويل والأهداف الواقعية هى تلك الأهداف المدروسة الممكنه التى يسهل التعبير عنها فى صورة كمية ما أمكن بحيث يمكن تحليلا ووضع المؤشرات الرئيسية لقياس معدلات التحقيق والانجاز ، والتى يمكن تحقيقها من خلال برامج عملية يمكن تطبيقها ، وأن تتسق تلك الأهداف مع الأهداف العامة لباقى قطاعات الإقتصاد القومى .

وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية بصفة عامة الى تحقيق الكفاءة الإقتصادية ف تخصيص واستخدام الموارد الزراعية الأرضية والمائية والرأسمالية والبشرية والعدالة الإجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين الزراعة وغيرها من القطاعات بالأقتصاد القومى وكذا تحقيق التنمية المتواصلة ورغم أنه يسهل الأتفاق عى الأهداف العامة للتنمية الزراعية فقد يظهر الخلاف عند وضع تلك الأهداف بصورة تفصيلية أو ترتيبها وفق أولوياتها وتلافياً لمشكلة أمكانية تعارض أهداف التنمية حيث قد يؤدى تحقيق هدف الكفاءة الإقتصادية إلى الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية وظهور آثار إنكماشية تعوق تحقيق الأهداف الأخرى – فإنه من الأهمية بمكان العمل على تحقيق حزمة الأهداف مجتمعة بصورة أنية مع إعطاء أوزان مناسبة لكل منها تعكس وجهة نظر وآمال وطموحات المجتمع وما ينتظر أن يسهم به قطاع الزراعة فى إحداث التنمية الأقتصادية والأجتماعية الشاملة .

ولقد تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات مجموعه من الأهداف تشتمل على تحقيق أقصى صافى ناتج قومى زراعى وتحقيق العدالة الإجتماعية وزيادة قدرة الزراعة على تحقيق الأمن الغذائى وزيادة صافى الحصيلة التصديرية وتوفير فرص العمل المنتجة وصيانة وتنمية والحفاظ على الموارد الزراعية الإقتصادية.

ولاخلاف على ان تلك الاهداف العامة يمكن ان تصلح كأهداف للتنمية الزراعية فى التسعينات الا انه عند وضع اهداف استراتيجية التسعينات فقد يثار الجدل حول الاهداف التفصيلية والتحديد الكمى لها وحول ترتيب هذه الاهداف وفق أولوياتها ، كذلك قد يكون هناك ضرورة لاضافة اهداف جديدة اضهرتها اتجاهات وتجرب الثمانينات وتحتمها المتغيرات والقضايا المطروحة فى التسعينات .

ويمكن اعادة صياغة أهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات مجموعة أهداف رئيسية تتضمن (أولاً) تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص واستخدام الموارد الزراعية (ثانيا) تحقيق التنمية المتواصلة والمحافظة على البيئة و(ثالثا) علاج مشكلة البطالة وتحقق المزيد من فرص العمل المنتجة و(رابعاً) تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى و(خامساً) تنمية الصادرات الزراعية .

**٤ - ١ : تحقيق الكفاءة الإقتصادية فى تخصيص وإستخدام الموارد الزراعية**

وهو من الأهداف العامة التى تحظى بالأولوية فى إهتمامات قطاع الزراعة تمشياً مع سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادى التى تنتهجها الدولة ويحقق هذا الهدف الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة وتوجيهها نحو أنواع الإستغلال التى تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية بما يحقق أكبر ناتج زراعى أو دخل زراعى صافى من إستخدام الموارد الزراعية المتاحة كما تحقق تلقائياً التركيب المحصولى الأمثل على ضوء الأسعار الإقتصادية العالمية للمنتجات ومستلزمات إنتاجها والعلاقات السعرية بينها ، ويقرب بين الربحية الفردية والقومية .

ورغم أن إستراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات قد تضمنت هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية فى إستخدام الموارد الرزاعية فمن المتوقع فى التسعينات زيادة أهمية ذلك الهدف بصفة عامة وخاصة بالنسبة للموارد المائية فى الإنتاج الزراعى ، ومن ثم فأن ترشيد أستخدام الموارد المائية يعتبر أحد الأهداف الهامة للتنمية الزراعية باعتباره العنصر الحاكم فى الانتاج الزراعى المصرى ، كذلك يتضمن هذا الهدف تطوير أداء القطاع العام وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار واستخدام التكنولوجيا الملائمة فى الزراعة بما يحقق إرتفاع معدلات النمو فى الزراعة بما يحقق إرتفاع معدلات النمو فى الزراعة المصرية ويعمل هذا الهدف على تحقيق تعظيم قيمة الناتج الزراعى وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة بما يحقق اعلى صافى عائد مجتمعى ومن المنتظر تمشيا مع سياسات التحرر الاقتصادى ومع الاخذ بمبدأ الميزة النسبية ان يحتل هدف تشجيع الصادرات درجة اكبر من الاهتمام عن هدف الاحلال محل الواردات وذلك بالتوسع فى الزراعات المتطورة التى تستهدف التصدير بالدرجة الاولى وليس النظر الى التصدير على انه يستوعب الجزد الفائض من إحتياجات السوق المحلى ويستلزم ذلك توفير المعلومات والارشاد المتطور حول احتياجات الأسواق الخارجية ومواصفات الجودة المطلوبة والتوقيتات الزمنية التى يمكن فيها الحصول على حصة من السوق العالمى مع تيسير اجراءات التصدير وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة حفاظاً على الاسواق العالمية بالتنسيق بين الجهات المختلفة ، وفتح المجال للقطاع الخاص ليساهم بدور اكبر فى التصدير واستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة .

اما بالنسبة لهدف تحقيق الامن الغذائى فيجب ألا يتعارض مع هدف تعظيم قيمة الانتاج الزراعى ، وبحيث يقتصر مفهوم الامن الغذائى على المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية مثل القمح ، وأن يقتصر مفهوم المخزون الإستراتيجى على التأكيد على إنتاج لا يقل عن الحد الأمن كمخزون إستراتيجى على أن يتم توفير ذلك المخزون بصرف النظر عن التكلفة المجتمعية بحيث يؤخذ بمبدأ الميزة النسبية بعد توفير ذلك الحد الأمن من السلع الأستراتيجية ويساعد فى الأخذ بمبدأ الميزة النسبية السياسات الداعية اى حرية التجارة والأسواق المفتوحة والسياسات الداعية الى ازالة العراقيل امام حركة التجارة الدولية وبالنسبة لمحصول القمح تستهدف الأستراتيجية أن يكون الحد الآمن ف يحدود إحتياجات ثلاثة أشهر ويشير جدول (٢) الى أن الإنتاج المحلى من القمح يقدر بحوالى ٤١٪ من المتاح للإستخدام عام ١٩٩٠/٨٩ وتستهدف إستراتيجية التسعينات أن يتم تناول

قضية الأمن الغذائى من زاويتين ، الأولى تتعلق بالشق الإنتاجى وضرورة العمل على زيادة الإنتاج ، والثانية تتعلق بالشق الإستهلاكى وضرورة العمل على ترشيد الإستهلاك وتقليل الفاقد سواء فى مرحلة ما قبل الحصاد أو ما بعد الحصاد خلال القنوات التسويقية المختلفة .

ويتضمن هدف تحقيق الكفاءة وتعظيم قيمة الناتج الزراعى الصافى مجموعة من الأهداف التفصيلية والتى من أهمها زيادة معدلات النمو فى غلة المنتجات الزراعية بالنسبة لعناصر الإنتاج المختلفة وخاصة التى تتسم بندرة نسبية عالية.

ويتضمن هدف تحقيق الكفاءة وتعظيم قيمة الناتج الزراعى الصافى مجموعة من الأهداف التقصيلية والتى من أهمها زيادة معدلات النمو فى غلة المنتجات الزراعية بالنسبة لعناصر الإنتاج المختلفة وخاصة التى تتسم بندرة نسبية عالية.

كما يتضمن تحقيق هدف الكفاءة الأقتصادية وتعظيم قيمة الناتج الزراعى الصافى الإهتمام بصناعة التقاوى بإعتبارها حجر الزاوية فى إحداث التنمية الزراعية ، وتستهدف الوزارة فى هذا الصادد التركيز على رقابة الجودة وإنتاج تقاوى الأساس من المحاصيل الرئيسية مثل القطن من خلال برامج البحوث حفاظاً على الصفات الوراثية على أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج التقاوى التجارية مع ضمان تغطية ٥٠٪ على الأقل من إحتياجات السوق ، وكذا إنتاج تقاوى المحاصيل ذاتية الإخصاب حتى يتمكن القطاع الخاص من إنتاجها ، والتوسع فى انتاج تقاوى البطاطس محليا حتى يتم احلالها محل الواردات خاصة وأن واردات مصر من تقاوى البطاطس قد زادت خلال العشر سنوات ٨٠ - ١٩٩٠ بنسبة ٢١٪ كما هو مبين فى جدول (٣) .

جدول (٢) العلاق بين الانتاج العملى والمتاح للإستخدام من القمح خلال الفترة ١٩٨٠ - ٨٩ / ١٩٩٠

الكمية بالطن

| السنوات | الإنتاج المحلى | المتاح للإستخدام | الانتاج / المتاح للإستخدام ٪ |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٧٩٦٤٣٦ | ٥٧٨١٦٧٦ | ٣١,٢٤ |
| ٨٠ / ١٩٨١ | ١٩٣٨٣٢٦ | ٦٢٦١٢٩٢ | ٣٠,٩٦ |
| ٨١ / ١٩٨٢ | ٢٠١٧٠٥٠ | ٦١٤٣٣٩٠ | ٣٢,٨٣ |
| ٨٢ / ١٩٨٣ | ١٩٩٦١١٥ | ٦٢١٩٨٥٧ | ٣٢,٠٩ |
| ٨٣ / ١٩٨٤ | ١٨١٥١٧٦ | ٦٤٢٤٠٠١ | ٢٨,٢٦ |
| ٨٤ / ١٩٨٥ | ١٨٧٢٣٩٠ | ٦٤٦٣٨٤٧ | ٢٨,٩٧ |
| ٨٥ / ١٩٨٦ | ١٩٢٨٥٩٠ | ٦٩٩٤٩٦١ | ٢٨,٥٧ |
| ٨٦ / ١٩٨٧ | ٢٧٢١٦٧٩ | ٧٥٧٣٠٣٠ | ٣٥,٩٤ |
| ٨٧ / ١٩٨٨ | ٢٨٣٩٢٠٦ | ٧٩٩٣٧٤٨ | ٣٥,٥٢ |
| ٨٨ / ١٩٨٩ | ٣١٨٣٢٣٦ | ٨٩٣٧٣٧٨ | ٣٥,٦٦ |
| ٨٩ / ١٩٩٠ | ٤٢٦٨٠٤٩ | ١٠٣٦٠٤٤٢ | ٤١,٢٠ |

المصدر: الإدارة العامة للاحصاء الزراعى - قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة

وتستهدف الاستراتيجية فى مجال إنتاج محاصيل الحبوب زيادة الانتاج من هذه المجموعة الهامة . ويشير جدول (٤) الى زيادة انتاج القمح من حوالى ١.٨ مليون طن عام ١٩٨٥/٨٤ الى نحو ٤.٣ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠وتحسن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح الى حوالى ٤١,٢٪ وتقدر كمية الإنتاج من محاصيل احبوب بحوالى ١٤ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ بعد أن كانت نحو ٨ مليون طن فى أوائل الثمانينات ويستهدف زيادتها لتصل لنحو ١٨ مليون طن خلال فترة التسعينات كما تستهدف الأستراتيجية تكثيف الجهود فى البرنامج البحثى الخاص بالأذرة الصفراء لإستنباط هجن عالية الإنتاج لنشر زراعتها والتوسع فيها خاصة بالأراضى الجديدة .

أما بالنسبة للمحاصيل السكرية فتهدف الإستراتيجية الى التوسع فى زراعة بنجر السكر، وزيادة متوسط إنتاجية قصب السكر بهدف إنتاج حوالى ١,٣٧ مليون طن من السكر من كلا المحصولين والإكتفاء بالمساحات المنزرعة حالياً بمحصول القصب بمحافظات إنتاجه الرئيسية والتى تبلغ حوالى ٢٥٢ الف فدان ، وإدخال خطوط إنتاج سكر البنجر بمحافظة سوهاج بعد أن ثبت نجاح زراعة بنجر السكر بها وإنشاء مصانع جديدة له فى الدقهلية والفيوم والنوبارية لتحقيق الإنتاج المستهدف من السكر ولتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتى منه حوالى ٦٠ - ٦٥٪ ويشير جدول (٥) الى إرتفاع إنتاج السكر لنحو ١١ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ كما يشير نفس الجدول الى زيادة إنتاج بنجر السكر من نحو ٥٣٧ الف طن عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو ٥٧٥ الف طن عام ١٩٩١/٩٠ .

وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية بالنسبة لمحصول القطن العمل على تحرير انتاجه وتجارته الخارجية بهدف تشجيع الزراع على زيادة الإنتاج وفق قواعد الميزة النسبية . والتوسع فى إنتاج الأقطان طويلة التيلة الممتازة بهدف تصديرها وإستيراد جزء من إحتياجات الصناعة من الأقطان قصيرة التيلة الرخيصة الثمن ويتحقق ذلك من خلال الرفع التدريجى للأسعار المزرعية كنسب من السعر العالمى وصولا الى اعادة نظام بورصة العقود .

وفى مجال المحاصيل البستانية تستهدف الإستراتيجية عدم التدخل فى تحديد مساحات الخضر والفاكهة مع التوسع فى إنتاج الأصناف عالية الإنتاجية المقاومة للأمراض خاصة فى الأراضى الجديدة ، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج الهجن محلياً والتوسع فى الإنتاج من أجل التصدير ورفع الكفاءة التسويقية للخضر والفاكهة بهدف تقليل قبل وأثناء الحصاد ويشير جدولى (٦ ، ٧) الى زيادة محاصيل الفاكهة من نحو ٢,٩ مليون طن فى عام ٨٥/٨٤ الى نحو ٤,٦ مليون طن فى عام ١٩٩١/٩٠ وإرتفاع إنتاج محاصيل الخضر من ٨,٤ مليون طن الى نحو ١٠,١ مليون طن خلال نفس الفترة وتبرز الأهمية النسبية لمحاصيل الخضر والفاكهة من شكلى (١ ، ٢).

جدول (٣) كمية الاستخدامات من تقاوى البطاطس خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٩٠

الكمية بالطن

| السنوات | الكمية بالطن | التقدير النسبى |
|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٨٤٠٠٠ | ٪١٠٠ |
| ٨٠ / ١٩٨١ | ١٨٣٠٠٠ | ٪٩٩,٥٠ |
| ٨١ / ١٩٨٢ | ١٧٨٠٠٠ | ٪٩٦,٧٠ |
| ٨٢ / ١٩٨٣ | ١٥٩٠٠٠ | ٪٨٦,٤٠ |
| ٨٣ / ١٩٨٤ | ١٧١١٦٠ | ٪٩٣ |
| ٨٤ / ١٩٨٥ | ٢٠٤٧٩٩ | ٪١١١,٣ |
| ٨٥ / ١٩٨٦ | ١٩٥١٣٧ | ٪١٠٦ |
| ٨٦ / ١٩٨٧ | ٢٤٩٨٢٣ | ٪١٣٥,٨٠ |
| ٨٧ / ١٩٨٨ | ٢٥٢٤٩٦ | ٪١٣٧,٢٠ |
| ٨٨ / ١٩٨٩ | ٢٢٢٦٨٧ | ٪١٢١ |
| ٨٩ / ١٩٩٠ | ٢٢٣٤٤٠ | ٪١٢١,٤٠ |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول (٤) تطور الطاقة الانتاجية لأهم محاصيل الحبوب خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٥ ـ ٩٠ / ١٩٩١ (الكمية بالطن)

| المحصول | ٨٤ / ٨٥ | ٨٥ / ٨٦ | ٨٦ / ٨٧ | ٨٧ / ٨٨ | ٨٨ / ٨٩ | ٨٩ / ٩٠ | ٩٠ / ٩١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح | ١٨١٥١٧٦ | ١٨٧٢٣٩٠ | ١٩٢٨٥٩٠ | ٢٧٢١٦٧٩ | ٢٨٣٩٢٠٦ | ٣١٨٣٢٢٦ | ٤٢٦٨٠٤٩ |
| الشعير | ١٤٤٥٥٢ | ١٤٥٣٤٤ | ١٥٣٣٤٣ | ١٣٦٠٣٢ | ١٠٩٤٦٩ | ١٢٥٦٦٢ | ١٢٩٠٦٥ |
| الذرة الشامية | ٣٦٩٧٩١٥ | ٣٦٨٦٤٦٢ | ٢٨٠٧٥٨٨ | ٣٦١٨٨٨٥ | ٤٠٨٧٦٠٠ | ٤٥٢٩٤٧٠ | ٤٧٩٨٦٣٥ |
| الذرة الرفيعة | ٥٦٠٧٦٨ | ٥٤٧١٥٤ | ٦٠٦٣٣٩ | ٥٥١٦٧٤ | ٥٨٧٢٠١ | ٥٨٦٠١٦ | ٦٢٩٦٣٨ |
| الأرز | ٢٢٣٦٤٣٦ | ٢٣١١٢٩٤ | ٢٤٤٤٦٨٤ | ٢٤٠٥٨٤٨ | ٢٣١٦٦١٦ | ٢٦٧٧٣١٩ | ٣١٦٧٤٢١ |
| الجملة | ٨٤٥٤٨٤٧ | ٨٥٦٢٦٤٤ | ٧٩٤٠٥٤٤ | ٩٤٣٤١١٨ | ٩٧٥٥٠٩٢ | ١١١٠١٧٠٣ | ١٢٩٩٢٨٠٨ |

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الزراعى ـ قطاع الشئون الاقتصادية ـ وزارة الزراعة

| المحصول | ٨٤ / ٨٥ | ٨٥ / ٨٦ | ٨٦ / ٨٧ | ٨٧ / ٨٨ | ٨٨ / ٨٩ | ٨٩ / ٩٠ | ٩٠ / ٩١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قصب السكر | ٩١٤١٩٥٩ | ٩٦٨٣٩٢١ | ١٠٨٢٢٠٥٢ | ١٠٧٩٤٧٧٤ | ١١٢١٢٨٠١ | ١١١٤٣٩٦٢ | ١١٠٩٥٢٦٤ |
| بنجر السكر | ٥٣٦٦٤٨ | ٥٧٧٨٨٤ | ٦٠٦٩٥٥ | ٧٢٤١٦٣ | ٧٢٥٦٠٦ | ٦٨٤٧٣٢ | ٥٧٤٧٤٥ |
| الجملة | ٩٦٧٨٦٠٧ | ١٠٢٦١٨٠٥ | ١١٤٣٩٠٠٧ | ١١٥١٨٩٣٧ | ١١٩٢٨٤٠٧ | ١١٨٢٨٦٩٤ | ١١٦٧٠٠٠٧ |

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الزراعى ـ قطاع الشئون الاقتصادية ـ وزارة الزراعة

- وفى مجال المحاصيل الزيتية تستهدف الاستراتيجية العمل على زيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل الزيتية ذات صفات الجودة المرتفعة خاصة عباد الشمس والقرطم بالأراضى حديثة الإستصلاح مع التوسع فى انتاج الكانولا باعتباره المحصول الزيتى الشتوى الوحيد.

- أما بالنسبة للإنتاج الحيوانى فإن مصر لا تقع فى النطاق البيئى الزراعى الذى يعطى للثروة الحيوانية ميزة إقتصادية نسبية، ويوضح جدول (٨) إنخفاض إنتاج محاصل العلف من نحو ٥٤ مليون طن عام ١٩٨٥/٨٤ الى نحو ٥١ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ لذلك يجب أن يكون الهدف من تنمية الثروة الحيوانية والداجنة فى مرحلة التسعينات هو تحقيق جزء من الإحتياجات الإستهلاكية من البروتين الحيوانى بحيث يحقق رفع متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من مصادره المختلفة من ١٤ جرام الى ٢١ جرام الأمر الذى يعنى أن الاستراتيجية تتضمن تنمية هذا القطاع فى مجال إنتاج اللحوم الحمراء وتعمل على تنويع مصادره أخذه فى الإعتبار تحقيق مبدأ الميزة النسبية ، وذلك بالتركيز على إنتاج المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) بدرجة أكبر من الحيوانات الكبيرة التى تقل فيها الميزة النسبية وذلك فى مناطق الساحل الشمالى الغربى بغرض التصدير وتنمية إنتاج الألبان وأن يقتصر دور الدولة بالنسبة للأعلاف على الرقابة للنوعيه وأجراء البحوث بهدف زيادة الأنتاج وتحسين نوعيته وترك مجال توفير وإستيراد الأعلاف الى القطاع الخاص كما تستهدف الإستراتيجية كذلك تحويل صناعة الدواجن إلى القطاع الخاص والتوسع فى إنتاج الأمصال واللقاحات محلياً .

- وفى مجال إنتاج الأسماك تستهدف الأستراتيجية تنمية المصايد الطبيعية، وتشجيع إنشاء المزارع السمكية، والتوسع فى تصدير جانب من الأسماك الفاخرة وإستيراد أسماك شعبية بقيمة عوائدها، مع الإهتمام بتوفير الزريعة اللازمة لتنمية الإستزراع السمكى فضلا عن الأهتمام بالدراسات والبحوث التى تستهدف تنمية الأنتاج التى تستهدف تنمية ومقاومة الأمراض .

- وتحقيقاً لهدف تعظيم الناتج القومى الزراعى فإن إستراتيجية التنمية فى التسعينات تستهدف رفع معدلات التكثيف الزراعى ، وتعديل التركيب المحصولى وفق سياسة تأشيرية تستهدف ترشيد إستخدام مياه ارى بما يحقق تعظيم عائد الوحدة المائية ، مع توفير الموارد المائية اللازمة لإستصلاح وإستزراع المناطق الجديدة .

جدول (٦) تطور الطاقة الانتاجية لأهم محاصيل الفاكهة خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٥ ـ ٩٠ / ١٩٩١ (الكمية بالطن)

| المحصول | ٨٤ / ٨٥ | ٨٥ / ٨٦ | ٨٦ / ٨٧ | ٨٧ / ٨٨ | ٨٨ / ٨٩ | ٨٩ / ٩٠ | ٩٠ / ٩١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| برتقال | ١١٨٢٤٣٦ | ١١٦٨٤٥٩ | ١٢٣٤١٧٣ | ١٣٨٧٠١٤ | ١١٩٨٨٠٩ | ١٣٩٧٥٠٥ | ١٥٧٤٢٨٧ |
| يوسفى | ١٠٤٢٦٨ | ١٠٦٠٨٩ | ١١٧٤٢٠ | ١٣٣٨٠٤ | ١٥١١١٤ | ١٧٠٤٥٢ | ٢٥٧٤٢٠ |
| ليمون مالح | ١١٥٦٧٨ | ١١٩٢٧٨ | ٢٠٥٩٩٩ | ٢٠٧٩٣٤ | ٢٣٤٨٩٨ | ٣٣٧٨٧١ | ٤٠٥٢٩٤ |
| ليمون حلو | ٧٥٣ | ٧٥٠ | ٨١٣ | ٨٥٣ | ٧٦٢ | ٩٢٤ | ٢٠٢٨ |
| ليمون أضاليا | ١٦٩٠ | ٢٠٢٣ | ٢٣٠٢ | ٢٤٥٣ | ٢١٣٦ | ٢٤٢٧ | ٢٤٢٩ |
| نارنج | ٦٩٠ | ٧٢٦ | ٧٩١ | ٧٦٢ | ١٠٠١ | ٩٣١ | ١٠٧٧ |
| جريب فروت | ١٨٠٣ | ٢١٧١ | ٢١٢٥ | ٢٠٦١ | ١٥٠٩ | ١٨٢٤ | ٢١٤٩ |
| موالح أخري | - | - | ٣٤٧٥ | ٣٢٢٩ | ٦٠٢ | ٤٩٦ | ٦١ |
| عنب | ٣٥٧٢٩٥ | ٣٩٥٠١٦ | ٤٥١٩٨٥ | ٥١٠٠٤١ | ٥٥٧١٨٧ | ٦٢٠٥٨٣ | ٥٨٤٦٩٤ |
| مانجو | ١٣٨٧٠٩ | ١١٨٧٧٧ | ١١١٩١٧ | ١٠٦٤٦٥ | ٩٨٦٦٢ | ١٢٩٠٤٥ | ١٤٤٤٥١ |
| الموز | ١٨٣٥٥٦ | ٢٠٢٧٨٩ | ٢٣٦٨٥٩ | ٢٧٨٠٩٧ | ٣٥٥١٤٣ | ٣٨٨١٥٢ | ٤١٥٤٩٥ |
| تين | ٨٧٥١ | ١٠٠٣٢ | ٢٣٥٧٧ | ٢٤٩٨٢ | ٣١٢٤٢ | ٣٨٦٤١ | ٨١٤٨٥ |
| تين شوكى | ٢٨٢٨٣ | ٢٧٦٠٦ | ٢٢٧٠٢ | ١٧١٣٥ | ١٦٩٥٣ | ١٧١٠٨ | ١٠٧٥٧ |
| جوافة | ١٤٠١٨١ | ١٤٣٨٠٧ | ١٧٣٣٦٨ | ١٩٥٩٤٦ | ١٨٣٩٨٩ | ٢٣٥٤٢٤ | ٢٥٧٠٧٧ |
| رمان | ١٨٧٧١ | ١٧٥١٥ | ١٥٨٢١ | ٢٠٤٠٥ | ١٧٣٤٥ | ٢٣٥٣٨ | ٢٣٢٩٢ |
| مشمش | ٢٣٥٠٠ | ٢٣٣٤٤ | ٢١٢٢١ | ٢٩٣٣٠ | ٣٢٥٠١ | ٤١٨١٠ | ٣٨٤٨٦ |
| كمثرى | ٤٩٣٦٢ | ٢٥٧٢٣ | ٣٠٣٩٢ | ٦٢٠٦١ | ٥٢٤٢٤ | ٧٣٢٠٧ | ٤٧٤٥٩ |
| تفاح | ٢٦٨٦٧ | ٢٩٢٧٢ | ٣٤١٢٨ | ٣١٣٥٢ | ٤٣٩٩١ | ٤٤٩٣٥ | ٦١٧١٩ |
| خوخ | ١٢٨٥٢ | ١٢٥٩٩ | ٣١١٧٧ | ٣١٩٥٢ | ٣٢٧١٥ | ٣٣٢٤٠ | ٣٧٤٤٢ |
| برقوق | ٢٢٦٨٣ | ٢٣٤٢٥ | ٢٩٧٠٨ | ٣٥٠١٨ | ٣٥٢٨٠ | ٤٨٥٠٧ | ٤٦٣١٥ |
| زيتون | ٨١٤٠ | ٨٧٨٧ | ٢٧٢٥٦ | ٢٩٠١٢ | ٣٠٦٠٩ | ٣٢٢٩٧ | ٤١٩٦٢ |
| أصناف حلويات | ٢٨٤٠ | ٣٢٦١ | ١٢١٠٨ | ١٣٨١٠ | ١٥٢٩ | ١٣١١ | ٤١٥٩ |
| أخرى | | | | | | | |
| لوز | - - - - | - - - - | - - - - | - - - - | ١٠١٠٢ | ١٥٢١٦ | ١٣٧٧٤ |
| الإجمالى | ٢٤٢٩١٠٩ | ٢٤٤١٤٤٩ | ٢٧٨٩٣١٧ | ٣١٢٣٧١٦ | ٣٠٩٠٥٠٣ | ٣٥٥٥٤٥٤ | ٤٠٥٣٣١٢ |
| البلح | ٤٧٣٨٢٩ | ٥٠٨٥١٠ | ٤٩٠٨٤٨ | ٥٤٢١٥٢ | ٥٢٥٣٤١ | ٥٧١٥٦٨ | ٥٤١٩٦٣ |
| الجملة بالبلح | ٢٩٠٢٩٢٨ | ٢٩٤٩٩٥٩ | ٣٢٨٠١٦٥ | ٣٦٦٥٨٦٨ | ٣٦٢٥٨٤٤ | ٤١٣٧٠٢٢ | ٤٩٨٣٦٠٢ |

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الزراعى ـ قطاع الشئون الاقتصادية ـ وزارة الزراعة

جدول (٧) تطور الطاقة الانتاجية لأهم محاصيل الخضر خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٥ - ٩٠ / ١٩٩١ (الكمية بالطن)

| المحصول | ٨٤ / ٨٥ | ٨٥ / ٨٦ | ٨٦ / ٨٧ | ٨٧ / ٨٨ | ٨٨ / ٨٩ | ٨٩ / ٩٠ | ٩٠ / ٩١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بطاطس | ١١٨٩٢٠٢ | ١٤٧٨٢٢٩ | ١٤٣٠٧٦٥ | ١٨٠٠٧٤٨ | ١٨٦٢٠١٨ | ١٦٥٧٠٢٩ | ١٦٣٧٨٠٧ |
| طماطم | ٢٩٩٢٧٩٦ | ٣٥٧٥٩٥٣ | ٤٤٥٥٩٣٩ | ٤٩٢٠٩٧٢ | ٤٢١٢١٤٦ | ٣٩٩٦٨٤٤ | ٤٢٣٣٨٤٢ |
| كوسة | ٤٨٠٩٥٦ | ٤٦٧٦٤٦ | ٥٠٣١٣٥ | ٤٣٦١١٣ | ٤١٨٤٣٥ | ٣٦٨٤٩٦ | ٣٩١٩٤٢ |
| فاصوليا خضراء | ١١٠٢٣٥ | ١١٣٤٦٣ | ١٤٩٤٧٧ | ١٥٧٠٥٩ | ١٢١٩٢٨ | ١١٤٢٧٨ | ١٢٢٧٤٨ |
| فاصوليا جافة | ٩١٥٣ | ١٠٢٥٥ | ١٧٩٢١ | ٢٧٥٤١ | ١٨٥٠٠ | ٢٠٥١١ | ٢٣٦١٨ |
| لوبيا خضراء | ١٢٣١١ | ١٥٤٦٦ | ٢١٧٨٧ | ٢٠٧٦٠ | ٢٧٦٩٩ | ١٢٦٨٨ | ١٤٧٢٨ |
| لوبيا جافة | ٧٧٠١ | ٨٠٩٨ | ٧٣٤٤ | ٧١١٩ | ٥٧٦٩ | ٥٣٦٢ | ٧٣٠٦ |
| بسلة خضراء | ٦٤٠١٨ | ٧٩٣٦٤ | ٨٠٨٧٤ | ٨٨٧٧٩ | ٩٥٦٢٢ | ٨٩٧٥٢ | ٩٩٦٢٦ |
| بسلة جافة | ٦٠٧٠ | ٢٤٨٦ | ٥٥٠٩ | ٥٧٢٤ - | ٧٢٣٠ | ٦٩٩٩ | ٢٨٧١ |
| فول رومي | ١٥٦٦ | ٢٦٠٩ | ١٢١٠ | ١٦٨٠ | ١٣٤٤ | ٤٤٦ | ١٥٨ |
| كرنب | ٣٩٩٧٧٥ | ٣٩١٥٨٥ | ٤١٢٨٩٤ | ٤٣٠٨٤٦ | ٤٥٩٩٩٣ | ٣٤٦٧٤١ | ٣٨٠٧٥٢ |
| قنبيط | ٩٠٨١٨ | ٩٢٥٠٢ | ٩٥٩٠٤ | ١١٣٠٩١ | ١٠١٣٧٩ | ٧٠٩٤١ | ٨٥٥٨٣ |
| باذنجان | ٢٧٢٧١٨ | ٣٢٢٢٦١ | ٤٢٦٧٩١ | ٤٢٠٥٥٠ | ٣٧٠٧٤٧ | ٣٦٣٦٦١ | ٣٨٤٥٠٤ |
| فلفل | ١٧٢٧٠٦ | ١٩١٧٦٨ | ٢٣٦٥٢٤ | ٢٦٠٨٥٣ | ٢٦٢٢٦٤ | ٢٤٢٣٧٩ | ٢٧٠٦٢٧ |
| بامية | ٦٢٨١٠ | ٥٧١٥٩ | ٦٧٦٧٥ | ٦٤٣٢٩ | ٥٩٨٨٨ | ٥٦٠١٩ | ٦٤١٤٦ |
| ملوخية | ٧٧٢٣٠ | ١٠٨٦٩٨ | ١١١٠٤٦ | ١٠٠٤٨٢ | ١٠٠٨٠٣ | ٧٦٤٥٦ | ٦٦٩٩٠ |
| سبانخ | ٣٦٢٥٤ | ٤٥٢٩٠ | ٤٢٨٢٢ | ٤٩٩٩٢ | ٥١٤٤٥ | ٣٦٨٢٥ | ٣٨٥١٧ |
| خبازي | ٧٦٧٠ | ٢٢٧٤٩ | ٧٠٤٤ | ٤١٦٤ | ٤٦٦٩ | ٣٨٢٦ | ٥٢٨٩ |
| بطاطا | ٩٩٢٣٧ | ١٣٢٠٣٩ | ١١٠٦٤١ | ٦٢٨٣٥ | ١١٦٠٦١ | ٥٤٧٣١ | ١٠٢٢٩٥ |
| خرشوف | ٣٣٦٢٩ | ٤٠٦٩٧ | ٤٦٩٣١ | ٥٢٥٩٩ | ٤٥٠٣٧ | ٨٢٩٨٢ | ٧٣٥٤٤ |
| قلقاس | ١٠٤٨٧٨ | ٩٣٧٥٨ | ١٠٤١٥٢ | ١٠٧١٣٠ | ٩٢٨٥٧ | ١٢٤٨٤٤ | ٩٩٢٨٥ |
| فجل | ٢٢٠٥٧ | ٢٠٨٨٧ | ١٩٤٨٩ | ١٥٢٥٣ | ١٧٣١٠ | ١٤٣٣٨ | ١٤٥٨٥ |
| لفت | ٦٤٧٨١ | ٥٩٨٠٨ | ٧١١٢٩ | ٧٤٥٣١ | ٨٠٨٧٤ | ٥٢٢٢١ | ٤٩٣٤٦ |
| خس | ٩١٠٦٦ | ١١٥٠٢٧ | ١١٨٢٥٦ | ١٣١٥٥٣ | ١٢٤٣٤٦ | ١١٠٦٣٠ | ١٢١٢٥٣ |
| جزر | ١٢٢٠٥٩ | ١٣٣١١٩ | ١٢٣٤٥٦ | ١١٦٤٢٣ | ٩٤٤٩٧ | ٩٤٣١٢ | ٩٢٣٨٧ |
| بقدونس | ٢٦٧٠٩ | ٢٧٢٩٧ | ٤٤٢٤٥ | ٤٢٥٩٩ | ٤١٣٧١ | ٤٣٨٨٤ | ٦٤٨١٧ |
| جرجير | ٤٧٢٩١ | ٤٥٨٢٨ | ٥٦٩٥٠ | ٥٠٦٤٤ | ٤٩٥٦٤ | ٤٦٦٥٤ | ٤٨٨٥٦ |
| كرات مصري | ٣١٢٨٥ | ٢٦٠٧١ | ٣١٧٠٠ | ٣٥٢٧٣ | ٢٦٠١٨ | ٢٢٢٧٨ | ٢٧٤٣٩ |
| شليك | ١٩٣٢٩ | ٢١٤٥٤ | ٢٨١٢٦ | ١٩٩١١ | ٢٤٣٢٢ | ٢٥٩٠٩ | ٤٣٠٥٣ |
| بطيخ أمريكي | ١١٦٣٦٩٣ | ١٢٩٨٠٥١ | ١٢٧٥٦٩١ | ١٣٣٥٤٨٣ | ١١٠٢٩٢٧ | ٩٠٤٢٢٧ | ٩٤٠٧٨٨ |
| بطيخ بلدي | ١٨٢١٤ | ١٩٧٦٢ | ٣٧٩٦٦ | ٤٦٥٠٩ | ٦٢٠٥٩ | ٩٥٩٤٢ | – |
| شمام | ٢٠٤٤٣٠ | ٢٩٧٨٣٣ | ٢٨٨٩٢٩ | ٢٦٤٤٦٨ | ٤٠٨٥٣٧ | ٤٢٥٨٤١ | ٢٧٩٩٦٥ |
| خيار | ٢٨٣٥٣٤ | ٣٠٧٦٢٠ | ٣٣٨١٧٠ | ٣٢٤٧٩٤ | ٢٦٥١٧٢ | ٢٨٩٧٢٧ | ٢٦٦٥٠٥ |
| قثاء | ٢٨٣٥٣٤ | ٤٨٢٥٥ | ٥٤٨٠٨ | ٥٩١٨٥ | ٤١٧٣٠ | ٥١٤٥١ | ٥٧٧٠٠ |
| أصناف أخري | ٥٥١١٢ | ٥٣٠٨ | – | – | – | – | – |
| الإجمالي | ٨٣٨٥٤٣٨ | ٩٦٨٠٤٩٥ | ١٠٨٢٦٣٠٠ | ١١٦٥٩٩٩٧ | ١٠٧٧٤٥٧١ | ٩٩٠٩٢٢٤ | ١٠١١٢٨٧٧ |

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الزراعي - قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة

جدول (٨) تطور الطاقة الإنتاجية لأهم محاصيل العلف خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٥ ـ ٩٠ / ١٩٩١ (الكمية بالطن)

| المحصول | ٨٤ / ٨٥ | ٨٥ / ٨٦ | ٨٦ / ٨٧ | ٨٧ / ٨٨ | ٨٨ / ٨٩ | ٨٩ / ٩٠ | ٩٠ / ٩١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| برسيم التحريش | ٨٢٢٧٦٨٠ | ٩١١٤٧٢٥ | ٨٠٣٣٠١٥ | ٧٦٤٨٢٢٩ | ٨٠١٣١٣٨ | ٧٥٦٨١٥٩ | ٧٧٦٨١١٠ |
| برسيم مستديم | ٤٥٥١٣٧٦٧ | ٤٧٣١٠٣٠٢ | ٤٥٦٨٤٧٧٥ | ٤٣٥١٣٨٤٣ | ٤١٥٥٥٠٦٧ | ٤١٧٩٨٥٨٥ | ٤٢٩٨٥٣٦٦ |
| ذرة مكانس (حب) | ٦٠٨٩ | ١٩٧٣ | ١٩١٣ | ١١٢٥ | ٢٧٠ | ١٠٠ | ٢٥٠ |
| ذرة مكانس (قش) | ١٧٠٧ | ٥٥٧ | ٥٣٥ | ٣١٣ | ٨١ | ٣٠ | ٧٥ |
| الجملة | ٥٣٧٤٩٢٤٣ | ٥٦٤٢٧٥٥٧ | ٥٣٧٢٠٢٣٨ | ٥١١٦٣٥١٠ | ٤٩٥٦٨٥٥٦ | ٤٩٣٦٦٨٧٤ | ٥٠٧٥٣٨٠١ |

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الزراعى ـ قطاع الشئون الاقتصادية ـ وزارة الزراعة

٤ - ٢ : تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمحافظة على البيئة

تستهدف الاستيراتيجية فى هذا الصدد التنمية بالاسلوب الذى يضمن الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتهم ، وتعتبر التنمية المواصلة من الأهداف الهامة فى التسعينات بإعتبار أنها تجمع بين تحقيق الكفاءة الأقتصادية والعدالة فى توزيع الدخل وإستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها بين الأجيال مع ضمان تحقيق الحفاظ على البيئة من التلوث بكافة صوره .

وتقوم التنمية المتواصلة على أربعة ركائز هى :

١ - تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية وصيانتها ومقاومة التصحر .

٢ - مكافحة التلوث البيئى .

٣ - التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

٤ - التوسع الزراعى الافقى باستصلاح واستزراع الراضى الجديدة .

- فبالنسبة للموارد الأرضية تستهدف الأستراتيجية زيادة إنتاجيتها مع الإحتفاظ بقدراتها الإنتاجية وصيانتها وعدم ضياعها بالتجريف بالاضافة الى تحسين الخواص الإقتصادية والفيزيقية للأراضى الزراعية القديمة ، وحمايتها من التدهور ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر فى إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة والحد من التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية أما بالنسبة للموارد المائية فإن الإستراتيجية تستهدف ترشيد إستخدام المياه وزيادة مصادرها وحمايتها من التلوث وتوجيه إستخدام المياه بين الأنشطة الإنتاجية والقطاعات المختلفة بما يضمن الحصول على أعلى قيمة مضافة للموارد المائية وتقليل استخدامها فى أنتاج محاصيل ذات الإجتياجات المائية الأروائية العالية . وتوفير المياه اللازمة لإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة ، حيث تحصل مصر على حصتها من مياه النيل فى ضوء اتفاقية دول حوض النيل ويستلزم الأمر العمل على إستقرار الأوضاع مع السودان لأستكمال قناة جونجلى وكذا تدعيم الصلة مع اثيوبيا ، وإعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى دون الإضرار بخواص التربة الزراعية . وإعادة النظر فى مدة

السدة الشتوية بهدف توفير مياه الرى المهدرة ، والتحول من نظم الرى بالراحة إلى الرى بالرفع لتوفير المياه من ناحية والحفاظ على خصوبة الأرض من ناحية أخرى .

ان الاهتمام بالجوانب البيئية والحفاظ على البيئة من القضايا الهامة الواجب ابرازها خلال التسعينات وذلك بمفهومها الشامل الذى يتضمن ليس فقط جانب الموارد المائية او الارضية ، وانما ايضا يتضمن برامج المقاومة المتكاملة للافات وتقليل الارثار الضارة على البيئة من مختلف انشطة الانتاج الزراعى ، ولاشك ان تحقيق هذا الهدف يساهم فى تحقيق هدف التنمية المتواصلة بمفهومها الشامل .

- وبالنسبة لموارد البشرية العاملة ف يالقطاع الزراعى تستهدف الإستراتيجية تحسين أوضاع سكان الريف المصرى وتنمية المجتمعات الريفية فى إطار المشاركة الشعبية واللامركزية فى التخطيط الإقليمى الزراعى وزيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب والأعلام الزراعى وتوفير الأطار المؤسسى والتشريعى الذى يكفل تحقيق السلام الإجتماعى مع ضرورة إدماج دور المرأة الريفية فى التنمية إدماجاً فعالاص يتفق مع الإطار الإجتماعى لدور المرأة فى الريف المصرى بإعتبارها نصف عدد سكان الريف وبالتالى يجب النظر اليها كأساس لاحداث التنمية وليس فقط كمتلقية للعون .

### ٤ -٣ : علاج مشكلة البطالة وتحقيق المزيد من فرص العمل المنتجة

تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة والملحة خلال التسعينات ، وأحد الأبعاد الإجتماعية لبرامة الإصلاح الإقتصادى ، وفى الوقت الذى يعتبر فيه قطاع الصناعة قطاعا طاردا للقوى العاملة فإن أهمية القطاع الزراعى فى هذا الصدد ترجع الى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة وتزيد هذه المشكلة حدة بالنظر إلى برامج الإصلاح الإقتصادى والذى من المتوقع أن تكون له أثار انكماشية يترتب عليها تفاقم مشكلة البطالة ، خاصة فى المدى المتوسط ، ولذلك فمن المنتظر أن تظهر الآثار الإنكماشية لهذه البرامج خلال عقد التسعينات .

ومن ثم يأتى هدف خلق فرص عمل منتجة كهدف رئيسى لإستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات خاصة وأن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة ف يمجالات التوسع الزراعى الراسى والأفقى فى مختلف أنشطة القطاع الزراعى وكذلك فى مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعى فى كل من القطاع العام والتعاونى والخاص ، وتستهدف الإستراتيجية لحل مشكلة البطالة إعادة التاهيل المهنى والحرفى للعمالة الزراعية ، والتركيز على التدريب والتحويل لهذه العمالة وتشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة والإهتمام بمشروعات شباب الخريجين وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراضى جديدة بأعتباره مشروعا قوميا وإنشاء المجتمعات الزراعية الصناعية الجديدة ، وتوفير مصادر الإعاشة والأنشطة والخدمات اللازمة حتى يتسنى جذب نسبة من سكان مصر للعمل والإستقرار فى المناطق الجديدة ومن المنتظر أن يقدم الصندوق الإجتماعى حلولاً جزئية لمشكلة البطالة فى مصر.

### ٤ -٤ : تحقيق العدالة الإجتماعية فى توزيع الدخل القومى والدخل الزراعى

ركزت سياسة العقدين السابقين فى سبيل تحقيق هدف العدالة الإجتماعية بشكل واضح على قضايا الحوافز السعرية والتى كانت السبب الأول فى إعادة توزيع الدخل القومى لغير صالح القطاع الزراعى فمن خلال الضرائب غير المباشرة التى كانت تفرض عن طريق جهاز الأسعار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية عند

مستويات سعرية تقل عن قيمتها السوقية من خلال نظام التوريد الإجبارى .

ويمكن تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القومى بأن يكون التوزيع على القطاعات بطريقة موضوعية تعكس نسبة مساهمة كل قطاع فى القيمة المضافة بالاقتصاد القومى وحدوث قدر أبر من التوازن فى توزيع الدخل القومى بين الزراعة وغيرها من القطاعات ، بل وفى توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة نفسه بين منتجى مختلف الناتجات الزراعية ، لاشك أن ذلك يعتبر من الأهداف الأساسية لأستراتيجية التنمية الزراعية خلال التسعينات فالأهداف الأجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية ويستلزم تحقيقها ليس فقط تعديل فى الأطار الأقتصادى وتوجيهه نحو مزيد من التحرير وإعمال أليات التسوق لأزالة التشوهات السريعية ومؤسسية.

**٤ - ٥ : تنمية الصادرات الزراعية**

تمشيا مع سياسات التحرر الاقتصادى والاخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة اكبر من الاهتمام عن الأحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجارى وتوفير قدر اكبر من العملات الاجنبية ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أجراء دراسات مكثفة للتعرف على أحتياجات الأسواق الخارجية كما وكيفاوفى هذا الصدد تجدر الأشارة الى ضرورة التمييز بين الأنتاج بهدف التصدير فى المقام الأول حيث يبدأ النشاط الأنتاجى من جانب الطلب الخارجى والتعرف على مواصفاته وحجمه والعمل على مواجهة ذلك الطلب بالكم والكيف والتوقيت المناسب والاستمرار فى دراسة تلك الأسواق الخارجية والتغيرات التى تطرأ عليها والمتغيرات الشارحة لحجم الطلب فيها ، والأنتاج بهدف مواجهة أحتياجات السوق الداخلى مع تصدير الجزء الفائض من الأنتاج الذى تتطابق مواصفاته مع أحتياجات السوق الخارجى ، فهذا النوع الأخير من السياسات الأنتاجية ينطوى على عشوائية وعدم استمرارية ولا يشكل سياسة تصديرية زراعية متواصلة ، كما يستلزم تطوير الصادرات ضرورة العمل على تسهيل أجراءات التصدير والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط بطريقة تكفل تحقيق المرونة اللازمة للمصدرين لما تتسم به معظم السلع الزراعية من خصائص معينة تحتم توفير تلك المرونة .

## ٥ - محددات استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات

إن التعرف على المحددات والعراقيل التى تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة المصرية ليعتبر من الاهمية بمكان عند رسم ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية فى مص فى التسعينات إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليها قد يدفع الى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف واليات لا تتمشى مع الواقع الفعلى لظروف الزراعة المصرية الحالية والتى تأثرت فى نهاية الثمانينات بتيارات التغير الإقتصادى والاجتماعى والسياسى على المستوى العالمى والمستوى الاقليمى ومن خلال الرؤية المستقبلية لإستراتيجية واقعية للزراعة المصرية فى التسعينات فإنه توجد عدة محددات يأتى فى مقدمتها المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتشريعية والتكنولوجية.

**٥ -١ : محددات الموارد الإقتصادية**

**أ - الموارد المائية :**

تحتل قضية توافر المياه فى مطلع التسعينات الإهتمامات الأولى فى العالم أجمع بصفة عامة وف يمصر

بصفة خاصة وذلك فى ضوء عدم قدرة الموارد المائية الحالية والمستقبلية لمواجهة التوسع الزراعى وحجم الطلب عليها للاستخدامات المختلفة وتعتبر مصر أكثر دول العالم إعتماداً على الزراعة المروية نسبياً . فالأمطار فيها لا تسقط بصورة مؤثرة إلا على الساحل الشمالى بمعدل يتراوح بين ١٤٠ - ٢٣٠ مم فى العام ولذلك فإن الزراعة المطرية لا تتجاوز مساحتها ٢٪ من المساحة الكلية المزروعة فى مصر بينما تعتمد مصر على مياه النيل فى رى ٩٧٪ من أراضيها المزروعة ، وتعتمد على المياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء فى زراعة ١٪ من الأراض .

ومنذ قيام السد العالى وطبقاً لاتفاقيات مياه النيل المبرمة بين حكومتى مصر والسودان فى نوفمبر ١٩٥٩ ظل نصيب مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة وخلال السنوات الشحيحة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ التى قل فيها إيراد النهر الطبيعى عن المتوسط استكملت مصر حصتها بالسحب من المخزون فى بحيرة السد العالى .

ويوضح جدولى (٩) ، (١٠) حجم الموارد المائية المتاحة وكذا الإستخدامات المائية فى الأغراض المختلفة ،ذلك فى نهاية الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية المتوقع فى عام ٢٠٠٠ ويتضح من الجدولين السابقين أن الموارد المائية المتوفرة لأغراض التوسع الأفقى تبلغ نحو ٩,٣ ، ٧,٧ ، ٠,٩ مليار متر مكعب وذلك فى نهاية الخطتين ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٩٣/٩٢ وفى عام ٢٠٠٠ على الترتيب وتشير الدراسات الى أن تنفيذ الخطط التوسعية فى توفير المياه حتى عام ٢٠٠٠ مرتبط اساساً بتنفيذ مجموعة من الاجراءات اهمها زيادة السحب من المياه الجوفية فى الوادى والدلتا والتى يمكن من خلاله توفير ٢,٤ مليار متر مكعب وزيادة مياه الصرف المعاد إستخدامها للرى فى الدلتا والفيوم والتى يمكن من خلالها إضافة ٣,٦ مليار متر مكعب والعمل على تخزين مياه النيل التى تهدر فى البحر فى بحيرتى البرلس والمنزلة وإستخدام هذه المياه للرى بعد إعذاب البحيرتين مما يضيف نحو ٢,٣ مليار متر مكعب وكذا تنفيذ المشروع القومى لتطوير الرى بالأراضى القديمة والذى يمكن أن يوفر ١٠ - ١٥٪ من مياه الرى وذلك من خلال تنفيذ المشروع بمعدل ١٠٠ الف فدان سنوياً ويضيف هذا المشروع حوالى مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ وذا زيادة حصة مصر من مياه النيل بعد إتمام المرحلة الأولى من قناة جونجلى والتى تحتاج الى ثلاث سنوات لتنفيذها من بدء إستئناف العمل ويمكن أن يضيف هذا المشروع نحو ٢ مليار متر مكعب اما عن تقنية اعذاب المياة فلا يمكن حاليا ادراج إعذاب مياه ابحر المالحة ضمن موارد مصر المائية فى ضوء الإرتفاع الباهظ لتكلفة هذه التقنية .

وكذلك تشير الدراسات الى أن مصدر المياه الجوفية فى الوادى الجديد والواحات هو الجزء الجوفى الممتد تحت أجزاء كبيرة من جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية والسودان وتشاد ، والجزء الأكبر من مياه هذا الخزان تحملها صخور الحجر الرملى النوبى . وتجرى حالياً دراسة شاملة لهذا الخزان يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة وتوضح الدراسات أنه يمكن التوسع فى الوادى الجديد وفى منطقة غرب العوينات إعتماداً على هذا الخزان فى مساحة ربع مليون فى حدود رفع ٧٠ متر يستمر لمدة مائة عام .

أما بالنسبة للمياه الجوفية فى سيناء فتشير الدراسات الى أن المياه الجوفية التى تحملها طبقة الحجر

من ناحية والحفاظ على خصوبة الأرض من ناحية أخرى.

ان الاهتمام بالجوانب البيئية والحفاظ على البيئة من القضايا الهامة الواجب ابرازها خلال التسعينات وذلك بمفهومها الشامل الذى يتضمن ليس فقط جانب الموارد المائية او الارضية ، وانما ايضا يتضمن برامج المقاومة المتكاملة للافات وتقليل الاثار الضارة على البيئة من مختلف انشطة الانتاج الزراعى ، ولاشك ان تحقيق هذا الهدف يساهم فى تحقيق هدف التنمية المتواصلة بمفهومها الشامل .

- وبالنسبة لموارد البشرية العاملة ف يالقطاع الزراعى تستهدف الإستراتيجية تحسين أوضاع سكان الريف المصرى وتنمية المجتمعات الريفية فى إطار المشاركة الشعبية واللامركزية فى التخطيط الإقليمى الزراعى وزيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب والأعلام الزراعى وتوفير الأطار المؤسسى والتشريعى الذى يكفل تحقيق السلام الإجتماعى مع ضرورة إدماج دور المراة الريفية فى التنمية إدماجاً فعالاص يتفق مع الإطار الإجتماعى لدور المراة فى الريف المصرى بإعتبارها نصف عدد سكان الريف وبالتالى يجب النظر اليها كاساس لاحداث التنمية وليس فقط كمتلقية للعون .

## ٤ -٣ : علاج مشكلة البطالة وتحقيق المزيد من فرص العمل المنتجة

تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة والملحة خلال التسعينات ، وأحد الأبعاد الإجتماعية لبرامة الإصلاح الإقتصادى ، وفى الوقت الذى يعتبر فيه قطاع الصناعة قطاعا طاردا للقوى العاملة فإن أهمية القطاع الزراعى فى هذا الصدد ترجع الى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة وتزيد هذه المشكلة حدة بالنظر إلى برامج الإصلاح الإقتصادى والذى من المتوقع أن تكون له أثار انكماشية يترتب عليها تفاقم مشكلة البطالة ، خاصة فى المدى المتوسط ، ولذلك فمن المنتظر أن تظهر الأثار الإنكماشية لهذه البرامج خلال عقد التسعينات .

ومن ثم يأتى هدف خلق فرص عمل منتجة كهدف رئيسى لإستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات خاصة وأن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة ف يمجالات التوسع الزراعى الراسى والافقى فى مختلف أنشطة القطاع الزراعى وكذلك فى مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعى فى كل من القطاع العام والتعاونى والخاص ، وتستهدف الإستراتيجية لحل مشكلة البطالة إعادة التاهيل المهنى والحرفى للعمالة الزراعية ، والتركيز على التدريب والتحويل لهذه العمالة وتشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة والإهتمام بمشروعات شباب الخريجين وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراضى جديدة بأعتباره مشروعا قوميا وإنشاء المجتمعات الزراعية الصناعية الجديدة ، وتوفير مصادر الإعاشة والأنشطة والخدمات اللازمة حتى يتسنى جذب نسبة من سكان مصر للعمل والإستقرار فى المناطق الجديدة ومن المنتظر أن يقدم الصندوق الإجتماعى حلولاً جزئية لمشكلة البطالة فى مصر .

## ٤ -٤ : تحقيق العدالة الإجتماعية فى توزيع الدخل القومى والدخل الزراعى

ركزت سياسة العقدين السابقين فى سبيل تحقيق هدف العدالة الإجتماعية بشكل واضح على قضايا الحوافز السعرية والتى كانت السبب الأول فى إعادة توزيع الدخل القومى لغير صالح القطاع الزراعى فمن

خلال الضرائب غير المباشرة التى كانت تفرض عن طريق جهاز الأسعار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية عند مستويات سعرية تقل عن قيمتها السوقية من خلال نظام التوريد الإجبارى .

ويمكن تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القومى بأن يكون التوزيع على القطاعات بطريقة موضوعية تعكس نسبة مساهمة كل قطاع فى القيمة المضافة بالاقتصاد القومى وحدوث قدر ابر من التوازن فى توزيع الدخل القومى بين الزراعة وغيرها من القطاعات ، بل وفى توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة نفسه بين منتجى مختلف الناتجات الزراعية ، لاشك أن ذلك يعتبر من الأهداف الأساسية لأستراتيجية التنمية الزراعية خلال التسعينات فالأهداف الأجتماعية لا تقل اهمية عن الأهداف الاقتصادية ويستلزم تحقيقها ليس فقط تعديل فى الأطار الأقتصادى وتوجيهه نحو مزيد من التحرير وإعمال اليات التسوق لأزالة التشوهات السريعية ومؤسسية

**٤ - ٥ : تنمية الصادرات الزراعية**

تمشيا مع سياسات التحرر الاقتصادى والاخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة اكبر من الاهتمام عن الأحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجارى وتوفير قدر اكبر من العملات الاجنبية ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية كما وكيفاوفى هذا الصدد تجدر الأشارة الى ضرورة التمييز بين الأنتاج بهدف التصدير فى المقام الأول حيث يبدأ النشاط الأنتاجى من جانب الطلب الخارجى والتعرف على مواصفاته وحجمه والعمل على مواجهة ذلك الطلب بالكم والكيف والتوقيت المناسب والاستمرار فى دراسة تلك الأسواق الخارجية والتغيرات التى تطرأ عليها والمتغيرات الشارحة لحجم الطلب فيها ، والأنتاج بهدف مواجهة احتياجات السوق الداخلى مع تصدير الجزء الفائض من الأنتاج الذى تتطابق مواصفاته مع احتياجات السوق الخارجى ، فهذا النوع الأخير من السياسات الأنتاجية ينطوى على عشوائية وعدم استمرارية ولا يشكل سياسة تصديرية زراعية متواصلة ، كما يستلزم تطوير الصادرات ضرورة العمل على تسهيل اجراءات التصدير والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط بطريقة تكفل تحقيق المرونة اللازمة للمصدرين لما تتسم به معظم السلع الزراعية من خصائص معينة تحتم توفير تلك المرونة .

**٥ - محددات استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات**

إن التعرف على المحددات والعراقيل التى تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة المصرية ليعتبر من الاهمية بمكان عند رسم ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية فى مص فى التسعينات إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليها قد يدفع الى صياغة غير واقعية من خلال تحديد اهداف واليات لا تتمشى مع الواقع الفعلى لظروف الزراعة المصرية الحالية والتى تاثرت فى نهاية الثمانينات بتيارات التغير الإقتصادى والاجتماعى والسياسى على المستوى العالمى والمستوى الاقليمى ومن خلال الرؤية المستقبلية لإستراتيجية واقعية للزراعة المصرية فى التسعينات فإنه توجد عدة محددات يأتى فى مقدمتها المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتشريعية والتكنولوجية.

**٥ -١ : محددات الموارد الإقتصادية**

**أ - الموارد المالية :**

تحتل قضية توافر المياه فى مطلع التسعينات الإهتمامات الأولى فى العالم اجمع بصفة عامة وف يمصر بصفة خاصة وذلك فى ضوء عدم قدرة الموارد المائية الحالية والمستقبلية لمواجهة التوسع الزراعى وحجم الطلب عليها للاستخدامات المختلفة وتعتبر مصر اكثر دول العالم إعتماداً على الزراعة المروية نسبياً ، فالأمطار فيها لا تسقط بصورة مؤثرة إلا على الساحل الشمالى بمعدل يتراوح بين ١٤٠ - ٢٣٠ مم فى العام ولذلك فإن الزراعة المطرية لا تتجاوز مساحتها ٢٪ من المساحة الكلية المزروعة فى مصر بينما تعتمد مصر على مياه النيل فى رى ٩٧٪ من أراضيها المزروعة ، وتعتمد على المياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء فى زراعة ١٪ من الأراض .

ومنذ قيام السد العالى وطبقاً لاتفاقيات مياه النيل المبرمة بين حكومتى مصر والسودان فى نوفمبر ١٩٥٩ ظل نصيب مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة وخلال السنوات الشحيحة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ التى قل فيها إيراد النهر الطبيعى عن المتوسط استكملت مصر حصتها بالسحب من المخزون فى بحيرة السد العالى.

ويوضح جدولى (٩) ، (١٠) حجم الموارد المائية المتاحة وكذا الإستخدامات المائية فى الأغراض المختلفة وذلك فى نهاية الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية المتوقع فى عام ٢٠٠٠ ويتضح من الجدولين السابقين أن الموارد المائية المتوفرة لأغراض التوسع الأفقى تبلغ نحو ٩,٣ ، ٧,٧ ، ٠,٩ مليار متر مكعب وذلك فى نهاية الخطتين ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٩٣/٩٢ وفى عام ٢٠٠٠ على الترتيب وتشير الدراسات الى أن تنفيذ الخطط التوسعية فى توفير المياه حتى عام ٢٠٠٠ مرتبط اساساً بتنفيذ مجموعة من الاجراءات اهمها زيادة السحب من المياه الجوفية فى الوادى والدلتا والتى يمكن من خلاله توفير ٢,٤ مليار متر مكعب وزيادة مياه الصرف المعاد إستخدامها للرى فى الدلتا والفيوم والتى يمكن من خلالها إضافة ٣,٦ مليار متر مكعب والعمل على تخزين مياه النيل التى تهدر فى البحر فى بحيرتى البرلس والمنزلة وإستخدام هذه المياه للرى بعد إعذاب البحيرتين مما يضيف نحو ٢,٣ مليار متر مكعب وكذا تنفيذ المشروع القومى لتطوير الرى بالأراضى القديمة والذى يمكن أن يوفر ١٠ - ١٥٪ من مياه الرى وذلك من خلال تنفيذ المشروع بمعدل ١٠٠ الف فدان سنوياً ويضيف هذا المشروع حوالى مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ وذا زيادة حصة مصر من مياه النيل بعد إتمام المرحلة الأولى من قناة جونجلى والتى تحتاج الى ثلاث سنوات لتنفيذها من بدء إستئناف العمل ويمكن ان يضيف هذا المشروع نحو ٢ مليار متر مكعب اما عن تقنية اعذاب المياة فلا يمكن حاليا ادراج إعذاب مياه البحر المالحة ضمن موارد مصر المائية فى ضوء الإرتفاع الباهظ لتكلفة هذه التقنية .

وكذلك تشير الدراسات الى أن مصدر المياه الجوفية فى الوادى الجديد والواحات هو الجزء الجوفى الممتد تحت أجزاء كبيرة من جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية والسودان وتشاد ، والجزء الأكبر من مياه هذا الخزان تحملها صخور الحجر الرملى النوبى. وتجرى حالياً دراسة شاملة لهذا الخزان يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة وتوضح الدراسات انه يمكن التوسع فى الوادى الجديد وفى منطقة غرب العوينات إعتماداً على هذا الخزان فى مساحة ربع مليون فى حدود رفع ٧٠ متر يستمر لمدة مائة عام .

أما بالنسبة للمياه الجوفية فى سيناء تشير الدراسات الى أن المياه الجوفية التى تحملها طبقة الحجر

جدول (٩) الموارد المائية المتاحة للبنيان الاقتصادى المصرى فى نهاية الخطتين ٨٦ / ١٩٨٧ و ٩٢ / ١٩٩٣ والمتوقعة فى عام ٢٠٠٠

| الموارد المائية | نهاية الخطة ٨٦ / ١٩٨٧ (مليار م٣) | نهاية الخطة ٩٢ / ١٩٩٣ (مليار م٣) | التوقع عام ٢٠٠٠ (مليار م٣) |
|---|---|---|---|
| حصة مصر من مياه النيل | ٥٥,٥ | ٥٧,٥ | ٥٧,٥ |
| الخزان الجوفى (الوادي والدلتا) | ٢,٥ | ٤,٠ | ٤,٩ |
| اعادة إستخدام مياه الصرف | ٣,٤ | ٦,٣ | ٧,٠ |
| استخدام مياه السدة الشتوية | ---- | ١,٥ | ٢,٥ |
| تطوير نظم الرى | ٠,١ | ٠,٥ | ٢,٠ |
| الجملة | ٦١,٣ | ٦٩,٨ | ٧٣,٩ |

جدول (١٠) استخدامات الموارد المائية فى نهاية الخطتين ٨٦ / ١٩٨٧ و ٩٢ / ١٩٩٣ والمتوقعة فى عام ٢٠٠٠

| أوجه الاستخدامات | نهاية الخطة ٨٦ / ١٩٨٧ (مليار م٣) | نهاية الخطة ٩٢ / ١٩٩٣ (مليار م٣) | التوقع عام ٢٠٠٠ (مليار م٣) |
|---|---|---|---|
| ري الأراضي القديمة | ٤٩,٥٧ | ٤٩,٥٧ | ٤٩,٥٧ |
| مياه الشرب والإستخدام المنزلي | ٣,٧ | ٤,٩ | ٥,٩ |
| الصناعة | ٣,٠ | ٣,٥ | ٥,٠ |
| ملاحقة / طاقة / موازنات | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,٠ |
| الجملة | ٦٠,٤ | ٦٢,١ | ٦٤,٦ |

الرملى النوبى جيدة فى وسط سيناء وتسوء صفاتها كلما ابتعدنا شعاعياً عن هذه المنطقة ويحدث تداخل فى مياه البحر على طول الصدع الموجودة بغالق خليج السويس وذلك فإن تركيز الأملاح فى المنطقة الوسطى يتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ جزء فى المليون بينما يصل إلى عشرة آلاف جزء فى المليون قرب خليج السويس ويمكن القول بأن المياة الجوفية فى وسط سيناء بشكل عام تصلح للرى والشرب معاً ولكن تنحدر صفاتها بشدة كلما اتجهنا شمالا كما تشير الدراسات التى قام بها معهد بحوث الموارد المائية التابع لوزارة الاشغال والموارد المائية على وجود حاملة للمياه الجوفية تحت اودية الساعيد والفتح والخريق على عمق يبلغ نحو ١١٠ متر وأنه يمكن استغلال هذه المياه فى زراعة ٣٠٠ فدان بهذه الأودية وفى وادى العريش الأسفل وفى المنطقة الساحلية تسحب المياه الجوفية من منطقة الحجر - الرملى الجيرى والذى يعلو طبقة زلطية هى الطبقة الحاملة للمياه فيما بين غزة والعريش.

والمياه الجوفية فى العريش هى خليط من تغذية مباشرة فى تدفق الوارد من الأمطار فى الشرق ومن سريان

الماء إلى أعلى من الطبقات الحاملة للمياه وملوحة مياه الآبار فى هذه المنطقة بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ جزء من المليون وتشير الدراسات التى أجريت أخيرا أنه لا مجال للتوسع الزراعى فى هذه المنطقة على المياه الجوفية فى أكثر من ألف فدان.

ويشير تقرير مشروع المخطط الرئيسى للأراضى (عام ١٩٨٥) إلى أن مساحات الأراضى القابلة للإستصلاح فى مصر فى حدود رفع ١٥٠ متر تبلغ ٢,٥٩٣ مليون فدان منها ٢١٧ ألف فدان فى الصحراء الغربية تروى بالمياه الجوفية. وتعطى أولوية الإستصلاح لمساحة ٨٥٥ الف فدان بالوجه البحري، ١٢٣ الف فدان بالوجه القبلي.

ولم يقتصر الأمر على محدودية الموارد المائية التى تعتمد عليها التنمية الزراعية الأفقية. بل أن هناك محدد اخر يتعلق بمشاكل ملوحة التربة الزراعية إذ أن حوالى ٣٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية المصرية تتأثر بالملوحة بدرجات متفاوتة نظرا لوقوع مصر فى المناطق الجافة وشبه الجافة واستخدام المياه التى تحتوى على نسبة من الأملاح الذائبة فى رى الأراضى الزراعية، وكذا التغيير من رى الحياض إلى رى دائم مع عدم كفاءة نظام المصرف مع ارتفاع الحرارة ونسبة البخر الذى يؤدى إلى ارتفاع نسبة الأملاح بالتربة.

ويتضح مما سبق أنه نظرا إلى أن نهر النيل يمثل المورد الرئيسى للمياه فى مصر فإن تنمية النهر وترشيد استغلال مياهه يمثل الركيزة الأولى لأى تقدم زراعى أو صناعى مرتقب وتتوقف تنمية موارد النيل أساسا على تنفيذ مشروعات أعالى النيل والتخزين القرنى فى البحيرات الاستوائية والتى يتوقف تنفيذها على عدة ظروف خارجة عن نطاق قطاع الزراعة.

**(ب) الموارد الأرضية:**

من الطبيعى أن تشكل الموارد الأرضية من حيث الكم والخواص الطبيعية والكيمياوية عنصرا هاما وأساسيا لإحداث التنمية الزراعية وتشير الدراسات إلى أن المساحات القابلة للإستصلاح فى مصر تبلغ نحو ٣,١ مليون فدان يمكن إضافتها للرقعة المزروعة حاليا والبالغة نحو ٧,٥ ملوين فدان ويبلغ المخطط ريه من الأراضى القابلة للاستصلاح بمياه النيل ٢,٩ مليون فدان ونحو ٢ مليون فدان بالمياه الجوفية وتعد محافظات سيناء والوادى الجديد والشرقية والبحيرة والإسماعيلى أهم مناطق التوسع المستقبلى فى التسعينيات حيث تمثل مساحات التوسع فى تلك المحافظات كنسبة من جملة مساحة التوسع الأفقى المتوقعة نحو ٢٦,١٪، ١٥,٧٢٪، ١٣,٩٪، ٨,٢٪، ٧,٥٪ عل يالتوالي. وقد استهدفت استراتيجية الزراعة المصرية فى الثمانينيات تشجيع القطاع الخاص وشباب الخرجين على استصلاح واستزراع وتملك أراضى جديدة بينما يقتصر دور الحكومة على المساهمة فى أعمال البنية الأساسية والدراسات التقنية لتحديد أفضل المواقع الممكن استصلاحها وجدواها اقتصاديا بالإضافة إلى تقديم الإئتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع وبيع ما بحوزتها بشروط ميسرة خاصة لشباب الخريجين وفى إطار هذه السياسة تم توزيع نحو ٤٢ الف فدان عام 871988/ على ٧٦٨٣ خريج، وفى عام ١٩٨٩ تم توزيع ٦٠,٥ الف فدان على ١١ الف خريج، وبنفس الشروط تم توزيع نحو ٧٥ الف فدان عام

١٩٩٠ وقد بلغت المساحة المستصلحة من الأراضى الجديدة خلال عقد الثمانينيات حوالى ١,٢٩٤ مليون فدان كما قدر حجم الاستثمارات المنفذة لإنجازها خلال تلك الفترة بنحو ٢,١٢٨ مليار جنيه.

وتمثل مشكلة ملوحة التربة محددا نوعيا للموارد الأرضية لا يجب إغفاله عند استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات إذ أن حوالى ٣٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية المصرية . كما سبق القول . تتأثر بالملوحة بدرجات متفاوتة وتوزع مساحة الأراضى الزراعية التى تعانى من مشاكل الملوحة بمناطق شرق الدلتا ووسط الدلتا وغرب الدلتا ووسط مصر إذ تبلغ هذه المساحات فى تلك المناطق نحو ٣٧٥، ١٥٠، ١٠٠، ١٠٠ الف فدان على التوالى هذا بالإضافة إلى وجود حوالى مليون فدان تعانى من ارتفاع مستوى الماء فى الأراضي.

**(جـ) الموارد البشرية:**

تشكل ظاهرة البطالة محددا هاما عند وضع ملامح استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينيات لما لها من آثار سلبية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية علاوة على أن الموارد البشرية تمثل طاقة استهلاكية فى المجتمع لا تشارك فى عملية الإنتاج وقد قدرت الخطة الأولى ٨١ / ١٩٨٢ ـ ٨٦ / ١٩٨٧ زيادة حجم العمالة بنحو ١,٥ مليون فرد بمتوسط سنوى قدرة ٣٠٠ الف فرد. وقد ارتفع حجم العمالة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ٨٧ / ١٩٨٨ ـ ٩١ / ١٩٩٢ بنحو ٢,١ مليون فرد بمتوسط ٢٤٠ الف فرد وتعكس التقديرات أن هناك حاجة حقيقية لتوفير فرص عمل لا تقل عن ٥٠٠ الف فرصة عمل سنويا، وبافتراض أن اعداد من يخرجون من سوق العمل بالإحالة إلى المعاش أو لغير ذلك من الأسباب يتراوح ما بين ٥٠، ١٠٠ الف فرد يكون هناك صافى تدفق يزيد المطروح من راغبى وطالبى العمل بقدر يتراوح ما بين ٤٠٠، ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن تعداد القوى العاملة فى مصر يبلغ ١٤ مليون فرد فى حين يقدر عدد غير العاملين بنحو ٢,٨ مليون يمثل نحو ٢٠٪ من القوى العاملة وهذه النسبة بالقياس بالمعدلات العالمية تعد من أعلاها ارتفاعا ولذلك فإنه ينظر إلى قطاع الزراعة على أنه من القطاعات الهامة فى استيعاب وامتصاص أعداد من القوى العاملة.

**٥ ـ ٢: المحددات التكنولوجية:**

ينظر إلى التنمية التكنولوجية على أنها المحور الأساسى للتقد الاقتصادى والاجتماعى لجميع الدول المتقدمة ويشير الموقف الاقتصادى العالمى إلى سيطرة واحتكار الدول المتقدمة لمعطيات العلم والتكنولوجيا التى تتحكم فى الوسائل الإنتاجية والخدمية والدفاعية والأمنية مما يسبب عجزا تكنولوجيا فى قدرات الدول النامية ونتيجة لذلك تتحرك الأسواق العالمية للسلع الصناعية والتكنولوجية لصالح الدول المتقدمة، ومن الثابت أن هناك فجوة بين الدول الصناعية والدول النامية لا سبيل إلى تخطيها إلا بتشجيع البحث والتطوير والابتكار محليا ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة ثم محاولة استيعابها وتطويعها بما يتلائم مع الظروف المحلية على أن يتصف المجتمع بالارتقاء التكنولوجى أى يكون قادرا على التعامل مع التكنولوجيا بإيجابية وبدرجات متزايدة كما وكيفا بحيث يتحول المجتمع تدريجيا من الاقتصار على استخدام التكنولوجيا إلى القدرة على توليدها ذاتيا مع توفير

أكبر قدر من متطلباتها من الموارد المحلية.

وفى الوقاع فإن هناك مصدران رئيسيان للحصول على التكنولوجيا واستخدامها فى الإنتاج الزراعى وهما المصادر الأجنبية والمصادر المحلية وتعتمد أغلب الدول النامية على المصادر الأجنبية نظرا لقدراتها المحدودة لتوفير القدر المناسب من التكنولوجيا اللازمة والملائمة لتطوير إنتاجها الزراعى أما المصادر المحلية فتتوفر عن طريق نشاطات مراكز ومعامل البحوث والتطوير الوطنية والأجهزة الأخرى المعاونة العاملة فى مجال تطوير الإنتاج الزراعى محليا.

وتمثل التكنولوجيا الوطنية حقلة الربط الأساسية فى تطبيق نتائج البحث العلمى والتطوير الكفء لها بما يؤدى إلى وفرة الناتج وتحسين نوعيته وخفض تكلفته ويسر فى الخدمات المترتبة على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن استمرار نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة دون الاستيعاب والتطوير يؤدى بالضرورة إلى التبعية التكنولوجية وهى ليست أقل خطرا من التبعية السياسية ومن المعلوم انه يتوافر لمصر كوادر وطنية على أعلى مستوى من الإعداد العلمى والخبرة القادرة على اقتحام العديد من التكنولوجيات المقتدمة بقصد الاستيعاب والتطويع الكفء لها وصولا إلى تكنولوجيا وطنية، ولعل الأمثلة الناجحة لهذا الأسلوب عديدة نذكر منها على سبيل المثال بوزارة الزراعة بمراكزها البحثية والمركز القومى للبحوث أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والجامعات وكليات الزراعة والتى كان لها دور كبير فى إنتاج العديد من الحاصلات الرئيسية الحقلية والبستانية من خلال التطبيق المتزامن لحزم التوصيات المستنبطة من تطبيق نتائج البحث لفترات طويلة.

ويمثل نقل التكنولوجيا الأجنبية ركنا هاما وأساسيا فى استراتيجية التنمية الزراعية شريطة أن يتم اختبار التكنولوجيا الملائمة والتنظيمية المحلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل على تطويعها بالإضافة إلى ضرورة تدعيم القدرة الذاتية للتكنولوجيا وتقوية مقومات الإنتاج ذلك لأن عملية نقل التكنولوجيا وعملية تنمية الإمكانيات الذاتية عمليتان مترابطتان، فكلما كانت الإمكانيات الذاتية أفضل أدى ذلك إلى نقل التكنولوجيا بكفاءة أفضل مما يجعلها تساهم فى تنمية القدرات الذاتية.

وجدير بالذكر هنا أن التكنولوجيا الحديثة والمتطورة دور متعاظم فى مجالات التنمية الزراعية وتتركز تلك التكنولوجيات المؤثرة فى التنمية الزراعية فى المجالات الآتية والتى لم يقصد بها الحصر وإنما إعطاء بعض الأمثلة الهامة لتكنولوجيا متطورة فى تنمية الإنتاج وزيادته.

تكنولوجيا الاستشعار من بعد وعلوم الفضاء لقد أصبح موكدا أن الأقمار الصناعية بإمكانها تقدمى مسح ورصد للموارد والثروات الطبيعية وللأراضى الزراعية والغطاء النباتى ومختلف الأنشطة الزراعية بما يمكن القائمين على المجالات الزراعية من حساب المساحات المحصولية فى المواصم الزراعية المختلفة واكتشاف ورصد التغيرات البيئية وتأثيراتها الزراعية واكتشاب ورصد المساحات التى تعانى من مشاكل إنتاجية مثل ارتفاع

نسبة الملوحة فى الأراضى وارتفاع مستوى المياه الجوفية ومشاكل الآفات والأمراض النباتية. ومشاكل الجفاف ومشاكل الصقيع والمشاكل الفسيولوجية فى نمو النبات بأجهزة الرصد الفوتوغرافية والحرارية والاليكترونية قبل أن تراها العين المجردة وكذلك التنبوء بإنتاجى المحاصيل وحساب التقديرات الأولية لها قبل أن تتمكن من ذلك أجهزة الرصد الأرضية فضلا عن رصد مشاكل التصحر وتدهور الأراضى الزراعية المنتجة والاكتشاف المبكر لغزوات الجراد الصحراوية من خارج الحدود وكذا التنبوء المبكر بمستوى الفياضانات والتقدير الأولى للموارد المائية المتاحة فى نهر النيل، وتكنولوجيا استخدام أشعة الليزر خاصة فى عمليات تسوية التربة الزراعية وفى العقيم وطرق حفظ المواد الغذائية، بالإضافة إلى تكنولوجيا الزراعات المحمية والتكنولوجيا الحيوية والهندسة وتبلغ القوة العاملة الزراعية حوالى ٣٦٪ من إجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى وعلى الرغم من تزايد الإنتاج الزراعى فإن الطلب على المنتجات الزراعية وخصوصا المنتجات الغذائية يتزايد بمعدلات مرتفعة تتجه لزيادة معدل النمو السكانى وزيادة الدخول وتمثل المحدودات الاجتماعية بعدا هاما وحيويا لا يمكن التغاضى عنه عند وضع استراتيجية الزراعة فى التسعينيات ذلك لأن هذه المحددات ما هى إلا نتاج تفاعلات راسخة فى المجتمع المصرى تؤثر وتتأثر بكل ما يجرى فى البيئة من تغيرات اقتصادية أو اجتماعية وتتحدد أبعاد تلك المحددات فى المحاور الآتية:

**(أ) مشكلة الأمية فى القرية المصرية:**

تعد مشكلة الأمية أخطر مشاكل القرية المصرية فى التسعينيات إذ أن رسالة التنمية ويبلغ معدل الأمية بين الإناث البالغين نحو ٦٢,٦٪ مقابل ٣٧,٤٪ من الذكور البالغين الأمر الذى يعنى استبعاد جزء هام من القوة العاملة وعدم تمكينها من أداء دورها كاملا فى العمل وفى الحياة الأسرية كما ينبغى وفى تأهيل وإعداد الأجيال القادمة.

**(ب) الزيادة السكانية:**

يقدر عدد السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٧ مليون نسمة وتقدر الزيادة فى عدد انسكان بنحو ١١ مليون نسمة عن تعداد السكان عام ١٩٩٢ ويمكن أن تتسبب هذه الزيادة السكانية فى تآكل الأراضى الزراعية من الداخل لبناء المساكن للمتزوجين فضلا عن الزحف الحضرى على الأراضى الزراعية الأمر الذى يؤدى إلى تناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وإنتاج الغذاء ومن ثم زيادة واردات الغذاء وتبديد موارد النقد الأجنبى بدلا من استيراد السلع الراسمالية.

**(جـ) البطالة الريفية:**

شهدت السنوات الأخيرة معدلات عالية للبطالة الريفية والتى يترتب عليها الحد من الانتفاع بالقدرات البشرية وتقصير فترة الاستثمار البشرى المنتج بسبب تعطلها ومن ثم انخفاض عوائد الاستثمار البشرى وتقليل إسهامه فى الدخل القومى الزراعي.

**(د) الأمراض المتوطنة:**

تعتبر الأمراض المتوطنة سببا أساسيا فى تقصير عمر الاستثمار البشرى المنتج ومع التسليم بنجاح الحملة القومية ضد البلهارسيا إلا أن نجاحها ينصب على زيادة وعى الريفيين بأخطار البلهارسيا دون الإدارة الكاملة لمنهج مكافحة البلهارسيا والحد من أخطارها.

**(هـ) محدودية مصادر الطاقة التقليدية:**

وتتمثل أساسا فى الكهرباء والبترول ويقابلها استهلاك متزايد من الطاقة إذ تزايد استهلاك مصر من الطاقة الكهربائية من ٩,٨ مليار ك.و.س. فى عام ١٩٧٥ إلى ٣١,٥ مليار ك.و.س. عام ١٩٨٥ حتى وصل ٤٨ مليار ك.و.س. عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليار ك.و.س. عام ٢٠٠٠ تقريبا.

**(و) تغيرات سلوكية بين الريفيين:**

تتقارب سلوكيات الريفيين مع سلوك الحضر نتيجة للتوسع فى التعليم والعلاج ووسائل الإعلام وهجرة بعض الريفيين إلى الدول العربية مما ادى إلى إحداث تغيرات سلوكية نجم عنها زيادة الطلب الاستهلاكى من قبل الريفيين والعزوف عن إنتاج السلع الاستهلاكية التى كان ينتجها البيت الريفى كالخبز والدواجن والمنتجات الحيوانية.

ولا شك أن التغلب على هذه الجوانب للإطار الاجتماعى المحدد للتنمية الزراعية والعمل على جعلها عوامل دفع وتطوير وليست عوامل منع وتعويق لعتبر من اهم محددات تحقيق النمو المتواصل فى قطاع الزراعة خلال عقد التسعينيات.

**٥ ـ ٤ : المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية:**

لقد بدأت القيادة السياسية فى مصر مسيرة الإصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى منذ عام ١٩٨٢ موجهة اهدافها إلى عام ٢٠٠٠ فى تصور طويل المدى مقسم على اربعة خطط خمسية ـ بدأت بإعداد البنية الأساسية اللازمة لعملية الإصلاح وتوفير المناخ الملائم لزيادة حجم النشاط الاقتصادى وفى منتصف الثمانينيات اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري، وركزت هذه الإجراءات على إعداد سياسات مرنة للاسعار وحسن اختيار مشروعات الاستثمار العامة للدولة.

ولقد تم خلال الفترة ٨٨ / ١٩٨٩ ـ ٨٩ / ١٩٩٠ التخفيف من السيطرة الزراعية، وكذلك زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الصناعية والطاقة الاستهلاكية المدعمة.

وتحولت السلع التى كانت تحصل على دعم إلى التسويق التجارى عن طريق القطاع الخاص وجرت عدة محاولات لإعطاء المزيد من المرونة فى إدارة وحدات القطاع العام. واتخذت الحكومة مجموعة من الإجرادات لزيادة موارد الدولة وضغط الإنفاق العام.

وفى بداية ١٩٩٠ بدأت الحكومة مرحلة الإصلاح الهيكلى الشامل حيث وضعت برنامجا متوسط الأجل لزيادة حجم الاستثمار والارتفاع بمعدلات النمو وتخفيف حدة التضخم وعلاج الإختلال فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

وفى مقدمة الأولويات التى سعت إليها الحكومة تحرير الاقتصاد المصرى وإقامة اقتصاد السوق معتمدا على الياته فى تحقيق نمو حقيقى واستعادة الجدارة الإنتاجية لمصر ليصبح اقتصادا يتميز بزيادة سريعة فى نمو القطاع الخاص ليعمل فى مناخ تنافس حر ومستقر ويتنافس معه القطاع العام والذى يتصور انكماش حجم نشاطه وتطوير أدائه وتحرره من تدخل الحكومة وتوفير الإدارة الذاتية له على الأسس والمعايير التى يعمل القطاع الخاص فى نطاقها . ويتطلب تحقيق هذا الغرض إحداث تغيرات أساسية وشاملة فى صورة حزمة من السياسات والإجراءات تتضمن تحرير الأنشطة الاقتصادية من السيطرة الحكومية والاعتماد فى تخصيص الموارد على قوى السوق وعلى القطاع الخاص فى تحقيق النمو وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل وتخفيض الدعم الذى كان يقدم للسلع الاستهلاكية إلى الحد الأدنى وقصره على السلع الضرورية.

ولتحقيق ذلك عقدت الحكومة النية على الإسراع فى إجراءات الإصلاحات الهيكلية حتى إذا حل منتصف عام ١٩٩٣ يكون قد تم تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية والاعتماد كلية على التعريفة الجمركية وإزالة كافة انواع السيطرة على توريد المحاصيل الزراعية وتسعيرها، والدعم الموجه لمستلزمات الإنتاج الزراعي.، مع تحرير نحو ٩٠٪ من المنتجات الصناعية لتباع بأسعار السوق مع زيادة أسعار الطاقة وخدمات النقل والمواصلات والسكك الحديدية إلى نحو ٨٠٪ من سعرها الاقتصادى وإلغاد كافة القيود والرقابة على الاستثمار ولقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال حزمة متكاملة من السياسات التى تحقق ذلك الهدف ولا يقتصر أثرها على إصلاح الاختلالات المالية دون ما تركيز على جانب التنمية الاقتصادية.

### ٥ ـ ٤ ـ ١ ـ تصحيح المسار الاقتصادى فى مجال السياسة التسويقية الداخلية والخارجية للمحاصيل الزراعية:

تم إلغاء حصص التوريد الإجبارى لكافة الحاصلات الزراعية فيما عدا محصولى القطن وقصب السكر واللذين تجرى الدراسات حاليا لإخراجهما من هذا النظام ونتيجة لذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق والسماح للشركات الخاصة بالإشتراك فى عمليات تداول وتسويق المحاصيل، وفى حالة انخفاض أسعار السوق فيمكن للمزارع توريد محصوله اختياريا بسعر اساس Floor Price يتم تحديده على أساس تكلفة الإنتاج كما تم إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) للمحاصيل الزراعية.

### ٥ ـ ٤ ـ ٢ ـ رفع أسعار توريد المحاصيل استرشادا بالأسعار العالميةك

تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستويات الأسعار المزرعية بهدف تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل الزراعية فيما عد محصولى القطن وقصب السكر الأمر الذى استتبعه إلغاء التحكم الحكومى فى الأسعار المزرعية لتلك المحاصيل وخضوع تلك الأسعار لقوى السوق الحر وقد بلغت نسبة أسعار المحلية إلى نظيرتها العالمية لمحاصيل القمح والبصل والعدس والفول السودانى فى عام ١٩٨٦ نحو ١٣٪، ٤٥٪، ١٥٪، ١٩٪ على التوالى. ويوضح الجدول رقم (١١) التطور فى أسعار توريد تلك الحاصلات الزراعية خلال النصف الثانى من الثمانينيات أما بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية الثلاثة القطن، القصب، الأرز فقد تباينت درجة استجابة الدولة للتغير فى أسعارها كما يلي:

## . التغيرات فى أسعار توريد محصول القطن

اتجهت الدولة فى تحرير سعر قنطار القطن على مراحل مختلفة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن قطاع الزراعة ليس وحده المسئول عن تسعير هذا المحصول بل تتدخل معه العديد من الجهات خاصة الصناعة والاقتصاد فقد بلغ متوسط سعر توريد قنطار القطن موسم ١٩٩٠ حوالى ٢٦٢,٧ جنيه/ قنطار بزيادة حوالى ٤,٦ مثل ما كان عليه فى عام ١٩٨٠ بمتوسط تغير سنوى نحو ٢١,٥ جنيه/ قنطار إلا أن الزيادة السنوية الملحوظة لم تظهر سوى خلال الفترة ١٩٨٧ حتى ١٩٩٠ تقرر أن يصل سعر توريد القطن عام ١٩٩١ حوالى ٣٠٠ جنيه/قنطار وارتفعت اسعار تصدير القطن من ٣٢٩جنيه/قنطار عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٤٣٦ جنيه/قنطار عام ١٩٨٨، ثم أخذت فى الانخفاض حتى ٣٨٨ جنيه/قنطار عام ١٩٩٠ مع حدوث مزيد من الانخفاض عام ١٩٩١ عما هو عليه فى موسم ١٩٩٠ . ويوضح الجدول (١٢) تطور أسعار توريد وتصدير قنطار القطن خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ . ولقد تقرر رجوع العمل بنظام التسويق عن طريق البورصة وتجارة البضاعة الحاضرة فى خلال ٣ - ٥ سنوات من بداية عام ١٩٩٢ وقد تم إجراء العديد من الدراسات لاقتراح الزيادة السعرية لمحصول القطن لزيادة تحفيز الزراع وجعل العائد من دورة القطن متناسبا مع عائد الدورات الزراعية البديلة وكذلك لتحقيق الاتفاق الذى تم بين الحكومة وكل من صندوق النقد والبنك الدول والوكالة الأمريكية للتنمية لرفع سعر القطن للمزارع فى نهاية ١٩٩٢ إلى ٦٦٪ من السعر العالمى كخطوة فى سبيل تحرير إنتاجه وتسويقه وتجارته الخارجية خلال التسعينيات.

جدول (١١) تطور الرقم القياسى ومعدلات التغير السنوى لأسعار توريد الحاصلات الزراعية الاستراتيجية خلال الفترة الزمنية (١٩٨٤ - ١٩٩١) بأعتبار سنة ١٩٨٠ سنة اساس (السعر جنيه)

| المحصول | الوحدة | البيان | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السعر | ١٨ | ٢٥ | ٢٥ | ٣٠ | ٤٠ | ٦٠ | ٧٠ |
| قمح | أردب | تطور الرقم القياسي | ١٥٦,٢ | ٢١٧,٤ | ٢١٧,٤ | ٢٦٠,٩ | ٣٤٧,٨ | ٥٢١,٧ | ٦٠٨,٧ |
| | | التغير النسبي السنوي | ٥٠ | ٣٨,٩ | — | ٢٠ | ٣٣,٣ | ٥٠ | ١٦,٧ |
| | | السعر | — | — | ٣٥ | ٣٥ | ٤٥ | ٥٥ | ٥٥ |
| ذرة شامي صيفي | اردب | تطور الرقم القياسي | — | — | ١٠٠ | ١٤٠ | ١٥٠ | ٢٢٠ | ٢٢٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | — | — | ٤٠ | ٢٨,٦ | ٢٢,٢ | — |
| | | السعر | ١٠٥ | ١٢٥ | ١٦٥ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٧٥ | ٣٠٠ |
| أرز | طن | تطور الرقم القياسي | ١٤٠ | ١٦٦,٧ | ٢٢٠ | ٢٦٦,٧ | ٢٦٦,٧ | ٢٦٦,٧ | ٤٠٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | ١٩ | ٣٢ | ٢١,٢ | — | ٣٧,٥ | ٩,١ |
| | | السعر | ٢٤,٢ | ٢٧,٢ | ٣٠,٥ | ٣٤ | ٣٨ | ٥٠ | ٥٨ |
| قصب | طن | تطور الرقم القياسي | ١٩٣,٦ | ٢١٧,٦ | ٢٤٤ | ٢٨٠ | ٣٠٤ | ٤٠٠ | ٤٦٤ |
| | | التغير النسبي السنوي | ١٩,٨ | ١٢,٣ | ٢٦ | ١١,٥ | ١١,٨ | ٢٦,٦ | ١٦ |
| | | السعر | ٢٨٥ | ٢٨٥ | ٣٧٥ | ٤٢٥ | ٥٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ |
| فول صويا | طن | تطور الرقم القياسي | ١٣٥,٧ | ١٣٥,٧ | ١٧٨,٦ | ٢٠٢,٤ | ٢٣٨,١ | ٣٨١ | ٣٨١ |
| | | التغير النسبي السنوي | ٩,٦ | — | ٣١,٦ | ١٤,٣ | ١٧,٦ | ٦٠ | — |
| | | السعر | ٧٥ | ٨٠ | ١٠٠ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ |
| بصل | طن | تطور الرقم القياسي | ١٦٦,٧ | ١٧٧,٨ | ٢٢٢,٢ | ٢٥٥,٦ | ٢٥٥,٦ | ٢٥٥,٦ | ٢٥٥,٦ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | ٦,٧ | ٢٥ | ١٥ | — | — | — |
| | | السعر | ٤٠ | ٤٣ | ٥٥ | ٧٥ | ٧٥ | ٧٥ | ٧٥ |
| فول | أردب | تطور الرقم القياسي | ١٦٠ | ١٧٢ | ٢٢٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | ٨,٠ | ٧,٥ | ٢٧,٩ | ٢٧,٩ | — | — | — |
| | | السعر | ٢٥ | ٣٢ | ٣٢ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ |
| فول سوداني (بلدي) | أردب | تطور الرقم القياسي | ١٣٨,٩ | ١٧٧,٨ | ١٧٧,٨ | ٢٠٠,٠ | ٢٠٠,٠ | ٢٠٠,٠ | ٢٠٠,٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | ٢٨,٠ | — | ١٢,٥ | — | — | — |
| | | السعر | ٣٦ | ٣٦ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ |
| فول سوداني (رومي) | أردب | تطور الرقم القياسي | ١٨٠ | ١٨٠ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ |
| | | التغير النسبي السنوي | ٢٠ | — | ٥٢,٨ | — | — | — | — |
| | | السعر | ٩٠ | ١١٥ | ١٤٠ | ١٤٠ | ١٤٠ | ١٤٠ | ١٤٠ |
| عدس | أردب | تطور الرقم القياسي | ٢٢٥ | ٢٨٧,٥ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٣٥٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | ٥٠ | ٢٧,٨ | ٢١,٧ | ٢١,٢ | — | — | — |
| | | السعر | ١٠٠ | ١٠٠ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ |
| سمسم | أردب | تطور الرقم القياسي | ١٥٣,٨ | ١٥٣,٨ | ١٧٦,٩ | ١٧٦,٩ | ١٧٦,٩ | ١٧٦,٩ | ١٧٦,٩ |
| | | التغير النسبي السنوي | ١٧,٦ | — | ١٥,٠ | — | — | — | — |
| | | السعر | ٢٣ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٥,٢٦ | ٣٠ | ٥٥ |
| بنجر السكر | طن | تطور الرقم القياسي | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١٣١,٣ | ١٥٠ | ٢٧٥ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | — | — | — | ١٤,٢ | ١٤,٢ | ٨٣,٣ |
| | | السعر | — | — | — | ٥٠٠ | ٦٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ |
| عباد الشمس | طن | تطور الرقم القياسي | — | — | — | ١٠٠ | ١٢٠ | ١٦٠ | ١٦٠ |
| | | التغير النسبي السنوي | — | — | — | — | ٢٠,٠ | ٣٣,٣ | — |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى . الإدارة العامة للإحصاء . سنوات مختلفة بيانات غير منشورة

### ـ التغيرات فى أسعار توريد الأرز:

اتسمت فترة الثمانينيات بتغير كبير فى سعر توريد محصول الأرز حيث زاد سعر توريد طن الأرز من حوالى ٧٥,٧ جنيه عام ١٩٨٠ إلى محو ٢٧٥ جنيه/ طن عام ١٩٩٠ بزيادة تقدر بحوالى ١٩٩,٣ جنيها للطن اى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٦٣٪ بمتوسط تغير سنوى بلغ ١٩,٣ جنيه/طن وذلك حتى يتلائم مع الزيادة الكبيرة فى كل من تكاليف إنتاج الطن من الأرز وأسعار التصدير. ولقد تم إلغاء نظام التوريد الإجبارى لمحصول الأرز الذى ارتفعت اسعار تصديره من ٢٥١,٣ جنيه/طن فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٨٦ جنيه/ طن فى عام ١٩٨٩ اى بحوالى ٩٣,٣٪ وبتغير سنوى قدره ٢٦,١ جنيه/ طن فى المتوسط ويوضح الجدول رقم (١٣) تطور كل من أسعار التوريد والتصدير للأرز خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ .

### ـ التغيرات فى أسعار توريد محصول قصب السكر:

تميزت الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ بتغير كبير فى أسعار توريد محصول قصب السكر حيث زاد سعر التوريد من حوالى ١٦جنيه/ طن عام ١٩٨١ إلى نحو ٥٨ جنيه/ طن عام ١٩٩٠ بزيادة تقدر بحوالى ٤٢ جنيه/طن اى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٦٢,٥٪ بمتوسط تغير سنوى بلغ نحو ٤,٧ جنيه/طن ولقد ارتفعت تكاليف إنتاج الطن من قصب السكر من ١١,٥ جنيه/طن فى عام ١٩٨١ إلى أن بلغت اقصاها فى عام ١٩٩٠ بنحو ٢٦,٧٧ جنيه/ طن بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٣١,٨٪ وبتغير سنوى قدره حوالى ١,٥ جنيه/طن فى المتوسط ومن الملاحظ أن التغير السنوى فى أسعار التوريد أصبح ـ وخاصة فى السنوات الأخيرة ـ أكبر بكثير من نظيره فى تكاليف الإنتاج وذلك بهدف إيجاد حافز للمزارعين على النهوض بإنتاجية المحصول ولكى يتمشى صافى العائد من المحصول مع صافى العائد من الدورات الأخرى المنافسة. كذلك واكب التغير فى الأسعار المحلية لقصب السكر زيادة مضطرده فى أسعار الاستيراد حيث زاد سعر الاستيراد من حوالى ٣٣,٥ جنيه/طن ف عام ١٩٨١ جنيه/ طن فى عام ١٩٨٩ اى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٦٩,٢٪ سنويا. ويوضح الجدول رقم (١٤) تطور أسعار التوريد والاستيراد لمحصول قصب السكر خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠.

### ٥ ـ ٤ ـ ٣ ـ إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي:

لقد كان هدف الدولة من سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى هو تعويض المزارعين عن جزء من الضرائب المستترة التى تفرض عليهم فى صورة أسعار مخفضة للمنتجات الزراعية. وبعد أن اتجهت الدولة فى السنوات الأخيرة ـ فى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى ـ إلى رفع أسعار الحاصلات الزراعية خاصة المحاصيل التصديرية مثل القطن وقصب السكر والأرز إلى مستوى سعرى تقترب إلى حد ما من أسعارها العالمية كان لزاما على الدولة الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعى تدريجيا. وفى إطار هذه السياسة تقوم الدولة بتوفير مسلتزمات الإنتاج الزراعى للمزارعين تجنبا لارتفاع أسعارها فى السوق المحلية ـ وجدير بالذكر أن إلغاء الدعم أصبح ضرورة لمواجهة الآثار والمشاكل الناشئة عنه على كل من المزارع وادولة، حيث تضخم حجم الدعم فى السنوات الأخيرة بصورة كبيرة مما شكل عبئا متزايدا على الميزانية العامة للدولة فضلا عن آثاره السلبية فى إحداث تشوهات سعرية تعيق كفاءة تخصيص الموارد ولقد وضعت الدولة برنامجا لإزالة الدعم عل مستلزمات الإنتاج الزراعى مثل الاسمدة والمبيدات لتأتى مواكبة لرفع أسعار المحاصيل كما تم ازالة الدعم الذى كان يوجه لعسر الفائدة عل القروض.

جدول (١٢) تطور اسعار توريد وتصدير قنطار القطن خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠

| السنوات | اسعار التوريد | | اسعار التصدير | | متوسط التكاليف الكلية | | ٪ سعر التوريد إلي سعر التصدير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه/ قنطار | رقم قياس | جنيه/ قنطار | رقم قياس | جنيه/ قنطار | رقم قياس | |
| ١٩٨٤ | ٧٤,٠٤ | ١٥٦,٧ | ٣٢٩ | ١٠٠ | ٦٩,٦٦ | ١٠٠ | ٢٢,٥٠ |
| ١٩٨٥ | ٩٦,٨٦ | ٢٠٥ | ٣٧٣ | ٨٨,٢٠ | ٧٣,٥٧ | ١٠٥ | ٢٥,٩٦ |
| ١٩٨٦ | ٩٧,١٥ | ٢٠٥,٦ | ٢٥٧ | ٧٨,١١ | ٨٢,٥٨ | ١١٨ | ٣٧,٨٠ |
| ١٩٨٧ | ١١٤,١٩ | ٢٤١,٧ | ٣٠٢ | ٩١,٧٩ | ٩٦,٨٠ | ١٣٩ | ٣٧,٨٠ |
| ١٩٨٨ | ١٤٦,٥٠ | ٣١٠,١ | ٤٣٦٠ | ١٣٢,٢٥ | ١١٤,٥٠ | ١٦٤ | ٣٣,٦٠ |
| ١٩٨٩ | ٢٠٢ | ٤٢٧,٦ | ٣٩٠ | ١١٨,٥٤ | ١٢٩,٦٠ | ١٨٦ | ٥١,٧٩ |
| ١٩٩٠ | ٢٦٢,٧٠ | ٥٥٦,١ | ٣٨٨ | ١١٧,٩٣ | ١٥٠,٥٠ | ٢١٦ | ٦٧,٧٠ |

بفرض ان اسعار ١٩٨٠ سنة اساس = ١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة ـ الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والاحصاء ـ الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية.

جدول (١٣) تطور كل من التوريد والتصدير للارز خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ (١٩٨٠ ـ ١٠٠)

| السنوات | اسعار التوريد | | اسعار التصدير | | متوسط التكاليف الكلية | | ٪ سعر توريد إلي سعر تصدير طن الارز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه/ قنطار | رقم قياس | جنيه/ طن | رقم قياس | جنيه/ طن | رقم قياس | |
| ١٩٨٠ | ٧٥,٧٣ | ١٠٠ | ٢٥١,٣ | ١٠٠ | ٦٦,٢١ | ١٠٠ | ـ ـ ـ |
| ١٩٨٤ | ١٠٥,٢٠ | ١٣٨,٩ | ٢٣٠ | ٩١,٥٢ | ١٤٢,٣٦ | ٢١٥,٠ | ٤٥,٧٣ |
| ١٩٨٥ | ١٢٢,٠٠ | ١٦١,١ | ٢٩٧ | ١١٨,١٨ | ١٣٨,١١ | ٢٠٨,٦ | ٤١,٠٧ |
| ١٩٨٦ | ١٦٥,٠٠ | ٢١٧,٩ | ٤٦٠ | ١٨٣,٠٤ | ١٥٦,٩٨ | ٢٣٧,١ | ٣٥,٨٦ |
| ١٩٨٧ | ١٩٨,٨٠ | ٢٦٢,٥ | ٣٤٧ | ١٣٨,٠٨ | ١٧٣,٠٦ | ٢٦١,٤ | ٥٧,٢٩ |
| ١٩٨٨ | ٢٠٠,٠٠ | ٢٦٤,١ | ٣٥٤ | ١٤٠,٨٦ | ١٧٤,٢٣ | ٢٦٣,١ | ٥٦,٤٩ |
| ١٩٨٩ | ٢٧٤,٥ | ٣٦٢,٥ | ٤٨٦ | ١٩٣,٢٩ | ١٧٤,٢٧ | ٢٦٣,٢ | ٥٦,٤٨ |
| ١٩٩٠ | ٣٠٠ | ٣٩٦,١ | ـ ـ ـ | ـ ـ ـ | ١٧٠,١٦ | ٢٥٧,٠ | ـ ـ ـ ـ |

المصدر: وزارة الزراعة ـ الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والاحصاء ـ الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية ـ بيانات غير منشورة.

جدول (١٤) تطور اسعار التوريد والاستيراد لمحصول قصب السكر خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠

| السنوات | اسعار التوريد | | اسعار التصدير | | متوسط التكاليف الكلية | | ٪ سعر التوريد إلي سعر الاستيراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه/ طن | رقم قياس | جنيه/ طن | رقم قياس | جنيه/ طن | رقم قياس | |
| ١٩٨٠ | ١٦٠,٠ | ١٠٠ | ٣٣,٥ | ١٠٠ | ١١,٥٥ | ١٠٠ | ٤٧,٤٦ |
| ١٩٨٤ | ٢٤,٢ | ١٥١,٣ | ٢١,٠ | ٦٢,٦٨ | ١٨,٧ | ١٥٦,٥ | ١١٥,٢٠ |
| ١٩٨٥ | ٢٧,٢ | ١٧٠,٠ | ٢٠,٠ | ٥٩,٧٠ | ١٧,٨٨ | ١٥٤,٨ | ١٣٦,٠٠ |
| ١٩٨٦ | ٣٠,٥ | ١٩٠,٦ | ٤٤,٠ | ١٣١,٢٤ | ١٨,٠١ | ١٥٥,٩ | ٦٩,٣٠ |
| ١٩٨٧ | ٣٤,٠٠ | ٢١٢,٥ | ٥٢,٠ | ١٥٥,٢٣ | ١٩,٥٠ | ١٦٨,٨ | ٦٥,٤٠ |
| ١٩٨٨ | ٣٨,٠٠ | ٢٧٣,٥ | ١١٦,٠ | ٤٧,٧٦ | ٢١,٠٠ | ١٨١,٨ | ٣٢,٨٠ |
| ١٩٨٩ | ٥٠,٠٠ | ٣١٢,٥ | ٢١٩,٠ | ٦٥٣,٧٣ | ٢١,١٥ | ١٨٣,١ | ٢٢,٨٠ |
| ١٩٩٠ | ٥٨,٠٠ | ٣٦٢,٥ | ـ ـ ـ ـ | ـ ـ ـ ـ | ٢٦,٧٧ | ٢٣١,٨ | ـ ـ ـ ـ |

المصدر: وزارة الزراعة ـ الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والاحصاء ـ الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية ـ بيانات غير منشورة.

### ٥ ـ ٤ ـ ٤ ـ تحرير دور القطاع الخاص فى استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج:

تعتبر مشكلة نقص مستلزمات الإنتج من المشاكل الرئيسية التى تواجه قطاع الزراعة فى الأونة الأخيرة حبث أن الإنتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية بوجه عام لا يكف لسد حاجة الاستهلاك منها، ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستيراد ولا يقتصر العجز فى مستلزمات الإنتاج على الاسمدة فقط، بل يتعداه إلى التقاوى المحسنة والمبيدات وكذلك بعض مكونات العلف الحيوانى والداجنى مما دعى الحكومة فى الفترة الأخيرة إلى الموافقة لشركات القطاع الخاص على استيراد الأسمدة والمبيدات وباقى مستلزمات الإنتاج الزراعى وجاء ذلك فى إطار سياسة توسيع مساهمة القطاع الخاص، بالإضافة إلى رفع النسبة الاسترادية المسموح بها للقطاع الخاص إلى نحو ٣٠٪ من اجمالى احتياجات السوق المحلى على أن يتم توريد ما لا يقل عن ٦٠٪ من حجم الاستيراد المسموح به للقطاع الخاص من مستلزمات الإنتاج إلى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي، كما يسمح للقطاع الخاص بالتصرف فى الكمية المتبقية من وارداته بأسعار السوق المحلية وعلى ذلك مرت عملية استيراد مسلتزمات الإنتاج الزراعى بمرحلتين تتمثل أولهما فى احتكار القطاع العام لاستيراد وتوزيع مسلتزمات الإنتاج الزراعى خلال الفترة قبل الثمانينيات ومع بداية الثمانينيات وفى إطار تنفيذ بعض السياسات الإصلاحية لمعالجة الخلل فى القطاع الزراعى تم السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع تلك المستلزمات على أنه يجب أن نؤكد أن السماح للقطاع الخاص باستيراد تلك المستلزمات لا يلغى الدور الرقابى لقطاع الزراعة عل النوعية والجودة.

### ٥ ـ ٤ ـ ٥ ـ التعديلات فى مجال الإصلاح المؤسسي:

لقد شملت سياسة التحرير الاقتصادى عددا من التعديلات فى مجال الإصلاح المؤسسى من أهمها قصر دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على تمويل النشاط الزراعى وتجحيم دوره فى استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج المدعمة، وتصحيح هيكل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بما يتلائم مع مهامها الجديدة وبهدف إزالة الازدواجية فى دورها مع جهات أخرى داخل القطاع ولضمان التنسيق الكامل فى مختلف عمليات الإنتاج الزراعى وتحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية.

ويرجع قصر دور البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعى على تقديم المويل اللازم للخدمات الزراعية (ابتداء من عام ١٩٨٧) إلى أن استراتيجية الزراعة المصرية قد استهدفت تحرير الحاصلات الزراعية من كافة القيود الحكومية سواء نظام التوريد أو التحكم فى المساحة المزروعة والأسعار المزرعية عدا محصولى القطن والقصب وفى إطار تلك السياسة عملت الحكومة على تحديث القطاع المصرفى النوعى المرتبط بالريف ليكون أكثر كفاءة وأن يعمل وفقا للمعايير الاقتصادية ـ ويشهد بنك التنمية والائتمان الزراعى نشاطا لتصبح كافة صور الائتمان التى يمنحها خاضعة إلى سعر السوق.

وفيما يتعلق بتصحيح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنتهج الهيئة عدة سياسات إصلاحية تستهدف توسيع دور القطاع الخاص منها الحد من ملكية الدولة للاصول والتحول إلى تشجيع القطاع الخاص وذلك من خلال

بيع الأراضى الزراعية التى تمتلكها للقطاع الخاص فى ضوء أسعار السوق الحاية ويقدر اجمالى العائد المتوقع بنحو ٧٥٠ مليون جنيه تمثل مصدرا هاما للايرادات العامة للدولة ومن جانب أخر قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنفيذا للمادة السادسة من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ بشأن بيع الأراضى المؤجرة للمستأجرين وواضعى اليد بحصر الأراضى التى ينطبق عليها هذا القانون وقدرت بنحو ٨٤,٢ ألف فدان بمختلف المحافظات ولا شك أن التعديلات المؤسسية لمختلف الهيئات التابعة لقطاع الزراعة لأمر يستوجب تغير أهداف ومهام وتوجهات قطاع الزراعة بصورة تمكنه من الاضطلاع بمهامه الجديدة خلال المرحلة القادمة فهناك هيئات بقطاع الزراعة تنتهى مهمتها فى ضوء سياسة التحرر الاقتصادى ومنها على سبيل المثال الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية والتى تقوم بموازنة أسعار مستلزمات الإنتاج المدعمة كذلك فإن هناك هيذات أخرى مثل الهيئة الزراعية وبنك التنمية والائتمان وبعض الشرككات الزراعية ومن ثم جارى اتخاذ إجرادات تحويلها إلى شركة يساهم فيها القطاع الخاص تركز على الجزء من مهامها غير المتداخل مع الهيئات الأخري.

كما تم تحويل عدد من الهيئات العامة التى كانت خاضعة للقانون ٩٧ لعام ١٩٨٣ إلى شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ شركات قابضة فى قطاع الزراعة اثنان منها فى مجال الزراعة وهما الشركة القابضة للتنمية الزراعية والشركة القابضة لإنتاج اللحوم والألبان وواحدة فى مجال استصلاح الأراضى وهى الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى ووفقا لهذا القانون فقد تم إعطاء هذه الشركات القابضة مرونة كبيرة فى إدارة انشطتها وفق الأسس الاقتصادية كما أن هذه الشركات تقوم بدور كبير فى التخصيصية لأصولها وبيعها للقطاعين الخاص والاستثمارى وفضلا عن ذلك فإن هناك نظرة تشمل كافة الهيئات الأخرى التابعة للقطاع بهدف تغيير هياكلها الإدارية وأهدافها لتتلاءم مع التوجه الجديد لقطاع الزراعة ومن بينها صندوق تحسين الأقطان والجهات التنفيذية لمشروعات تحسين الأراضى والهيئات العامة للخدمات البيطرية.

أما فيما يتعلق بتحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية فجارى تنفيذ ذلك وأصبح دور الهيئة هو تهيئة المناخ الملائم للإنتاج أى التخطيط التوجيهى أو التأشيرى للمنتجين مع تعميل أليات السوق لتشجيع المنتجين الحقيقيين فى قطاع الصيد الخاص بما يضمهم من تنظيمات رسمية أو شعبية أو جمعيات تعاونية ولا يقتصر المحددات المؤسسية على إعادة التنظيم داخل الزراعة وإنما تمتد لتشمل تنظيم علاقة القطاع الزراعى بغيره من القطاعات الأخرى ذات الصلة بقطاع الزراعة وف يهذا الصدد تبرز أهمية علاقة قطاع الزراعة بقطاع التعليم والإعلام والمحليات والتجارة الخارجية والصناعة والإنتاج الحربى وغيرها فلا شك أن دور السياسة التعليمية يعتبر من الأهمية بمكان ليس فقط فى تخريج نوعيات من الخريجين بالاعداد فى التخصصات والمجالات وبالاعداد التى يستوعبها سوق العمل مع التوسع فى التدريب العملى وإنما أيضا فى مجال التعليم الزراعى الفنى والذى يلزم فيه إعادة النظر فى المناهج الدراسية والبرنامج الدراسى بالكامل ليتفق مع الأهداف المرجوة وفى هذا الصدد يستلزم الأمر إعادة النظر فى التخصصات ذات الأولوية وتطويرها مثل الإرشاد الزراعى كما يمكن من خلال تحقيق التنسيق بين قطاعى الزراعة والتعليم إبراز دور الجامعات الإقليمية

فى التنمية الزراعية والذى يمكن أن يكون دورا إرشادياً بالإضافة إلى الدور التعليمي.

كما أن تنظيم وتنسيق العلاقة بين القطاع الزراعى والإعلامى تعتبر من الأهمية بمكن وفى هذا الصدد يجب إبراز اهمية الإعلام الزراعى خلال العقد القادم فى إطار اقتصاديات السوق ليس فقط لأهمية السياسة الإعلامية فى التعريف بمجالات الاستثمار الزراعى والخيارات المتاحة والأسعار العالمّية والإمكانات التصديرية والتوعية ببرامج الإرشاد الزراعى لتنمية ريفية متكاملة بل لأن السياسة الإعلامية تلعب أيضا دورا هاما فى تشكيل أنماط الاستهلاك الغذائى ويمكن أن تكون ذات أثر بالغ بالتنسيق مع قطاع الزراعة فى تحقيق الأمن الغذائى وتقليل الفقد فى الإنتاج والتسويق.

كذلك يعتبر تنسيق العلاقة بين قطاع الزراعة والمحليات من الأهمية بمكان حيث يمكن مزيد من التوجه إلى إعمال اليات السوق والتخصص الإقليمى والالتزام بمباديء الميزة النسبية زيادة دور المحليات فى تشجيع القطاع الخاص والتعاونى والتنظيمات الشعبية غير الحكومية فى إحداث التنمية الزراعية ويمكن فى هذا المجال تشجيع الصناعات الزراعية الصغيرة والقيام بدور هام فى مجال التخطيط التوجيهى أو التأشيرى الذى يميز النشاط الزراعى فى عقد التسعينيات.

أما بالنسبة للتنطيق بين قطاعى الزراعة والصناعة فإن التوجه لسياسة التحرر الاقتصادى يقضى بأن تكون الكفاءة الاقتصادية معيار أساسى فى توجيه الموارد الزراعية وتصيصها ومن ثم فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل على المستوى الاقتصادى العام الجارى تطبيقه حاليا يقضى بضرورة التركيز على القطاع الزراعى وتنميته كأحد ركائز التنمية الاقتصادية فى مصر والتحول عن سياسة تنمية قطاع على حساب قطاع آخر من خلال تكوين فوائض اقتصادية نظرا لأن هذا التوجه يساعد على إحداث التنمية المتواصلة فى كلا القطاعين من خلال التركيز على مجالات الإنتاج ذات الكفاءة الاقتصادية المرتفعة.

ومع التعديلات المؤسسية يقوم قطاع الزراعة بإجراء تعديلات تشريعية تعيد تنظيم العلاقة بين أطراف التعامل فى النشاط الزراعى وتتسم بالمرونة اللازمة التى تقتضيها متطلبات سياسة التحرر الاقتصادى وتقليص دور الدولة الإنتاجى واتقصار دورها على البحوث والارشاد ورسم السياسة الزراعية التأشيرية وتوفير المعلومات من خلال سياسة إعلامية متكاملة فضلا عن الدور الرقابى على النوعية لمستلزمات الإنتاج وللسلع النهائية من خلال الحجر الزراعى والبيطرى ومن أهم التشريعات التى تم إصدارها هى إعادة التوازن فى العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية بشكل يعيد التوازن فى تلك العلاقة ويحقق العدالة والكفاءة فى نفس الوقت ومن أهم ملامح التشريع الجديد رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٣٢ مثل الضريبة مع معاملة العقود الجديدة فى إطار القانون المدنى فى حين تم امتداد العقود القديمة لمدة ٥ سنوات وإمكان بيع الملاك للأراضى شريطة تعويض المستأجرين بقيمة ٤٠ مثل الضريبة عن كل سنة متبقية من الخمس سنوات إذا لم يرغب المستأجر فى الشراء بالسعر الذى يعلنه المالك أو البقاء بالأرض لنهاية الخمس سنوات مع تطبيق القانون المدنى على العقود الجديدة وتحويل العقود القائمة إلى قواعد القانون المدنى بعد ٥ سنوات من تاريخ صدور القانون

وكذلك قانون التعاون الزراعى بصورة تحقق نظام تعاونى نابع من أصحاب المصلحة يعتمد على العضوية الاختيارية ويحقق مصالح الأعضاء فضلا عن التعديلات التشريعية فى مجال استصلاح الأراضى بصورة تحدد دور الدولة فى توفير البنية الأساسية مع قيام القطاع الخاص والاستثمارى باستصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة.

## للآليات

## ٦ ـ آليات استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر

شهد عقد التسعينيات خطوات سريعة فى إيقاع عملية تحرير الاقتصاد المصرى فى ظل استراتيجية اقتصادية ترمى إلى توسيع قاعدة الاعتماد على القطاع الخاص للمشاركة الفعلية فى صنع القرار مع توجيه جهوده لتحقيق برامج التنمية فى كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وقد استوجب تحقيق أهداف التنمية الزراعية توسيع قاعدة وتشجيع القطاع الخاص ويتناول هذا الجزء إبراز أهم الآليات والسياسات التى يمكن من خلال تطبيقها تحقيق الأهداف والتغلب على المحددات التى تواجه التنمية الزراعية بمختلف صورها الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتشريعية.

### ٦ ـ ١ : آليات تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص واستخدام الموارد الزراعية:

لا شك أنه يمكن تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص واستخدام للموادر الزراعية من خلال إعمال آليات السوق والتوقف عن تدخل الدولة فى السياسات السعرية والتسويقية وسياسة دعم مستلزمات الإنتاج وهو الإتجاه الذى تسلكه الدولة أما بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية وخاصة محاصيل الحبوب فنظرا لأهميتها فى مواجهة مشكلة الغذاء فهناك أهداف كمية محددة وإجراءات فنية يلزم اتباعها تحقيقا لتلك الأهداف.

### ٦ ـ ١ ـ تنمية والنهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية

يستهدف قطاع الزراعة لمواجهة مشكلة الغذاء وتضييق الفجوة الغذائية من المحاصيل الاستراتيجية تنمية إنتاج مجموعة الحبوب ليصل الناتج منها إلى ١٨ مليون طن وفى إطار تحقيق ذلك تتركز آليات النهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية في: ـ

١ ـ التوسع فى زراعة مجموعة الاصناف عالية الإنتاجية مع الاهتمام بالمعاملات الزراعية المثلى الواجب اتباعها بالنسبة لهذه الأصناف والتوسع فى استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج. ذات كفاءة عالية فى استخدام مستلزمات الإنتاج الأمراض والآفات الزراعية وظروف البيئة غير الملائمة والتوسع فى إنتاج التفاوى عالية الجودة بهدف التغطية الكاملة للمساحة سنويا وحصر المناطق ضعيفة الإنتاجية والعمل على تحسين إنتاجيتها وتكثيف الجهد الإرشادى لنشر زراعة الأصناف عالية الإنتاج وتحقيق العائد المرجو منها وذلك من خلال الحملات القومية للنهوض بالإنتاج وبرامج نقل التكنولوجيا بالمشروع القومى للابحاث فضلا عن تحديد أنسب المعاملات الزراعية للحصول على أقصى إنتاجية ممكنة للحاصلات الزراعية ويشمل ذلك مواعيد الزراعة

المختلفة وكميات الأسمدة ونوعيتها وطرق وكثافات الزراعة والاحتياجات من مياه الرى واستخدامات مبيدات الحشائش واقتصاديات التحميل مع محاصيل أخرى كذلك إدخال زراعة القمح فى الأراضى الجديدة الصحراوية التى تروى بالرش إلى جانب التوسع فى زراعة القمح بالمناطق المصرية بالساحل الشمالي. مع توفير الاستثمار لمد ترعة النوبارية حوالى ٥٠ كيلومتر غرب الموقع الحالى لخدمة تلك المنطقة مع استمرار العمل لاستنباط هجن درة فردية وثلاثية عالية الإنتاج صفراء وبيضاء الحبوب تتميز بالمقاومة لأهم الأمراض والآفات الحشرية ويتحمل الجفاف والحرارة لنشر زراعة الذرة بالأراضى الجديدة وكذلك استنباط هجن تتميز بالتبكير فى النضج مراعاة لظروف الدورة الزراعية وإيجاد هجن تلائم مناطق الزراعة النيلية للنهوض بإنتاجية ما يصل إلى نصف مليون فدان.

- إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة استجابة لآليات السوق دون التدخل فى تحديد مساحات معنية والعمل على التوسع فى إنتاج الأصناف عالية الإنتاج والمقاومة للامراض والحشرات فى الأراضى الجديدة أو فى الزراعات المتطورة.

العمل على رفع معدلات التكثيف الزراعى إلى أكثر من ٢٠٠٪ من خلال زراعة أصناف قصيرة المكث مثل بعض أصناف عباد الشمس التى تستغرق نحو ١٠٠ يوم وإحلال محصول بنجر السكر محل قصب السكر وتعديل التركيب المحصولى وفق سياسة تأشيرية تستهدف ترشيد استخدام مياه الرى وزيادة الناتج القومى الزراعى مع الأخذ فى الاعتبار تعظيم عائد الوحدة المائية بتشجيع التوسع فى محصول بنجر السكر وإدخال إلى مناطق زراعة القصب وزيادة مساحة كل من فول الصويا. الفول البلدي، العدس، الحمص، الحلبة إلى ٣٥٠ ألف فدان وزيادة الإنتاج بحوالى ٢٠٪ - ٢٥٪ عن طريق الأصناف عالية الجودة وفيرة المحصول والمقاومة للأمراض.

### ٦ - ١ - ٢ - النهوض بإنتاج محصول القطن

يحتل محصول القطن مكانة متميزة فى الاقتصاد القومى حيث تساهم صادراته بنصيب كبير فى حصيلة الصادرات الزراعية والقومية إلى جانب أنه من الحاصلات التى تعمل بها جانب كبير من الأيدى العاملة بالإضافة إلى اعتماد صناعة الغزل والنسيج المحلية عليه هذا إلى جانب منتجاته الثانوية من علف مصنع وزيت. الأمر الذى يستلزم النهوض بإنتاج محصول القطن والعمل على تحرير تجارته لتشجيع الزراع على إنتاجه لما لمصر من ميزة نسبية فى إنتاجه خاصة بالنسبة للأصناف طويلة التيلة المتميزة فى خواصها الغزلية ويستلزم النهوض بذلك المحصول القومى الهام وعودة النصيب السوقى العالمى للصادرات المصرية منه إتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير التى من أهمها:

- إلغاء التحكم الحكومى فى تسويق وتسعير هذا المحصول الهام على مراحل مختلفة لزيادة تحفيز الزراع وجعل العائد من دورة القطن متناسبا مع عائد الدورات الزراعية البديلة (آخذين فى الاعتبار أنه محصول مجهد وحساس) ويتم خلال تلك المرحلة إزاله تدريجيه على دعم مستلزمات الإنتاج لحين تطبيق نظام التسويق الحر

عن طريق البورصة وتجارة البضاعة الحاضرة لتحل محل التسويق التعاونى الجارى تطبيقه فلا شك أن التسويق الحر وتهيئة المناخ الملائم لتفاعل قوى الطلب والعرض سيحقق مستويات سعرية تؤدى إلى تخصيص الموارد بكفاءة تحقيقا لطلب السوق وتعمل على تحفيز المنتجين.

- جمع وتوفير ونشر المعلومات التسويقية للمشتغلين بإنتاج وتسويق وتجارة القطن مع مد الموسم التوسيقى للقطن بما يسمح بتوريد القطن الزهر إلى المحالج فى فترات مختلفة على مدار الموسم منعا لتكدس القطن بالمالج.

- فتح بورصة التجارة الحاضرة فى الإسكندرية لتسهيل التعامل فى تجارة وتصدير القطن المصرى الأمر الذى يستلزم معه:

(أ) سرعة الإعلان عن سياسة ثابتة ونظام متكامل لتداول القطن المصرى محليا وعالميا لتوفير ثقة جميع المتعاملين خاصة المنتجين والمستوردين والإسراع فى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تحرير تجارة القطن تدريجيا مع توفير الحافز المادى والنفسى لمنتجى القطن بإقرار حقهم فى حرية بيع أقطانهم أو أن يتم التعامل بين المنتجين والمشترين مباشرة وحصول المنتجين على استحقاقاتهم دون تدخل من أية جهة.

(ب) رفع كافة القيود على التسعير وحرية الإتجار والتداول فى القطن الزهر والمحلوج والنواتج الثانوية من عمليات الحلج باستثناء (بذرة التقاوي) مع تأكيد حق التجار والمزارعين فى حلج أقطانهم لحسابهم وحق الجمعيات التعاونية فى حلج أقطان أصحابها لحسابهم.

(جـ) قصر دور وزارة الزراعة على الإجراءات التنظيمية للحفاظ على الصفات الوراثية للبذرة وعدم تدهورها وذلك بتخصيص مناطق الإنتاج لكل صنف وفقا لرغبات المنتجين مع تخصيص المحالج على أن يعمل كل محلج فى صنف واحد من أصناف القطن.

(د) السماح لشركات الغزل المحلية بتدبير احتياجاتهم من الأقطان من المتعاملين فى القطن سواء بالداخل أو من بورصة البضاعة الحاضرة بالإسكندرية والسماح لها بالاستيراد للأقطان قصيرة التيلة.

(هـ) تطوير نظام التسويق الحالى على مراحل بحيث ينتهى إلى التحرير الكامل فى تسويق وتجارة القطن وعلى أن يتم البدء فى تطوير نظام التسويق اعتبارا من موسم القطن ١٩٩٢ .

- ترك حرية شراء الأقطان لجميع المتعاملين سواء الشركات القابضة للقطن أو الأفراد من المنتجين أو التجار أو الجمعيات أو الأفراد وشركات الأقطان من القطاعين العام والخاص مع الإبقاء على مراكز التجميع لمن يرغب فى عرض أقطانه للبيع من خلالها مع السماح للمتعاملين فى تجارة القطن بالداخل ببيع وشراء الأقطان زهرا أو شعرا مع السماح للقطاع الخاص (أفرادا وشركات) بتداول الأقطان الزهر أو الشعر وحلجها وتخزينها وعلى أن يتم التعامل بين المنتجين والمشترين مباشرة بدون أى تدخل من بنوك القرى وأن يحصل المنتجون على مستحقاتهم بدون تدخل من أى جهة بحيث يتم التعامل بيعا وشراء على أساس الأسعار كحد أدنى مضافا إليها علاوة تحديد أسبوعيا عن طريق بورصة مينا البصل طبقا لظروف العرض والطلب ونوعية الأقطان وحالة الأسواق العالمية.

- يتنافس تجار القطن الزهر والشعر وشركات الأقطان والغزل والجمعيات فى شراء الأقطان من المنتجين سواء كانت مخزونة صبا بالمخازن أو معبأة فى أكياس فى أماكن تواجدها على أن تنشأ بكل مركز شونة تجميع القطن الزهر يكون للمنتجين الحق فى نقل أقطانهم إليها وبيعها فى ظل مستوى أفضل من المنافسة بين المتعاملين مع إطلاق حرية التعامل فى مخلفات الأقطان بدون تدخل من أى جهة.

## ٦ - ١ -٣ - اليات وسياسات تنمية الثورة الحيوانية

مع إدراك عدم تميز مصر النسبى فى إنتاج اللحوم البيضاء والأسماك توفيراً للبروتين الحيوانى ويمكن الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف بتبنى سياسات مفادها تشجيع منتجى الدواجن وتنمية الثروة السمكية.

### ١ - إنتاج اللحوم الحمراء.

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية اللحوم البيضاء والأسماك نظرا لزيادة كفاءتها التحويلية مع تعديل السياسة السعرية الاستهلاكية لتلك المنتجات بما يضمن إقبال المستهلكين عليها بدلاً من اللحوم الحمراء.

العمل على إحياء المشروع القومى للبتلو والذى حقق نجاحا فى توفير حوالى ٦٢ ألف طنا من اللحوم عن طريق توفير التمويل اللازم من البنوك التجارية للمشروع فى مراحله المختلفة وذلك بسعر الفائدة العادية مع تخفيف عبيء هذه الفائدة من صندوق يمول من حصيلة رسم التنمية كذلك فرض رسم تنمية على اللحوم المستوردة يوجه لتمويل هذا المشروع وهذا إجراء يتم فى كافة الدول وتقره أتفاقية الجات مع فتح باب الاستيراد وإنشاء جهاز تنفيذى للمشروع القومى للبتلو يضم المربين من القطاع الخاص فضلا عن اختصار أعداد العجول المسمنة إلى ١٢٠ - ١٥٠ ألف عجل سنويا وتطوير المشروع بحيث يشمل تسمين العجول البتلو إلى ٢٨٠ كجم حي.

- زيادة الاهتمام بالمجترات الصغيرة وتشجيع المربين وتنمية هذا الإنتاج بمنطقة الساحل الشمالى الغربى بغرض التصدير وذلك من خلال استخدام الجيرمبلازم المتميز وتطرير الخدمات البيطرية.

### (ب) الإنتاج الداجني:

- إعطاء أولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محليا بهدف السيطرة على التكلفة.

- العمل على إيجاد التوازن فى أسعار بيع الدجاج المذبوح والبيض للمستهلكين عن طريق تنظيم العملية التسويقية مع تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية مثل مشروع الأصول والجدود واللقاحات والبريمكس والآلات والمعدات مع توفير قاعدة معلومات سوقية بمعرفة وزارة الزراعة.

- توفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة وقمح العلف والشيعر وبدائل كسب الصويا.

### (جـ) إنتاج الألبان

- العمل على تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج اللبن وإعطائها فترات سماح وإقامة نظم لتسويق اللبن ومنتجاته.

- تحسين القدرة الإنتاجية للجاموس والماشية من خلال التحسين الوراثى والتوسع فى تطبيق نظم التسجيل القياسية من خلال تحديد القيمة الوراثية للطلائق والإبقار وانتخاب الطلائق للتلقيح الصناعى ويمكن أن تلعب الوزارة من خلال أجهزتها البحثية والإرشادية دورا رئيسيا فى ذلك- تنظيم الخدمات التى تقدم لهذا القطاع من خلال أسلوب التمكين والخصخصة لهذه الخدمات وجارى تطبيق هذا الأسلوب بالنسبة للتلقيح الصناعى من خلال توفير خط للإئتمان بما سيحقق زيادة فى كفاءة الأداء وخلق فرص عمل وعدم تحميل موازنة الدولة أعباء جديدة.

- تزويد تعاونيات الثروة الحيوانية بمستلزمات الإرشاد الحيوانى والبيطرى ومراكز تجميع وتبريد الألبان بحيث تصل هذه الخدمات إلى كافة المربين وكذلك تشجيع التصنيع الريفى وتطوير صناعة الحليب ومنتجاته بحيث يتم الاستفادة من كل المكونات والنواتج العرضية وهذا التطوير سيزيد من العائد على إنتاج وتصنيع اللبن بما ينعكس على زيادة الإنتاج.

**(د) إنتاج الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية:**

- القيام بحملات سنوية لتحصين الحيوانات ضد الأوبئة المعدية والطفيليات، وعلاج العقم والرعاية التناسلية لرفع الكفاءة الإنتاجية مع التصدى للأمراض الوافدة عن طريق الحيوانات المستوردة ومنتجاتها ومخلفاتها وذلك بإحكام الرقابة فى المحاجز البيطرية.

- تطوير المجازر الآلية لإتمام الاستفادة من النواتج العرضية للحيوانات والطيور وصناعة الألبان بالإضافة إلى إصدار التشريعات الهادفة لدعم الإنتاج الحيوانى والداجنى وإنشاء بالإضافة إلى إصدار التشريعات الهادفة لدعم الإنتاج الحيوانى والداجنى وإنشاء صندوق للتنمية الحيوانية يمول من فرض رسم تنمية على اللحوم المستوردة.

**٦ - ١ - ٤ - تنمية الثروة السمكية**

يعتبر قطاع الإنتاج السمكى من القطاعات الهامة التى يستهدف تنميتها خلال عقد التسعينيات فى إطار استراتيجية التنمية الزراعية وذلك باعتباره قطاعا كفء من الناحية الاقتصادية والذى يوفر له الكثير من الإمكانات التى يمكن من خلال التأكيد عليها إحداث طفرات واضحة فى الإنتاج ومن أهم الإجراءات والتدابير التى يمكن التركيز عليها فى هذا المجال ما يلي:-

- إبرام الاتفاقيات مع الدول المتقدمة فى مجال الثروة السمكية والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف تدعيم مراكز الأبحاث أو تدريب العاملين أو تبادل الخبراء وإيفاد المبعوثين والاهتمام بدور قطاع تعاونيات الثروة السمكية باعتباره المسئول عن الإنتاج السمكي، مع تطوير الجمعيات التعاونية، وتيسير تقديم القروض للصيادين من خلال صندوق دعم الجمعيات لصائدى الأسماك.

## أولا: تنمية وتطوير مصادر الإنتاج الطبيعية:-

### (أ) المصايد البحرية:

- وفى هذا الصدد فقد تم رفع قيود الصيد التى كانت مفروضة من قبل نتيجة العمليات العسكرية السابقة مما نتج عنه إضافة مساحات حيوية جديدة بالبحرين الأبيض والأحمر وحرية حركة الصيد ودخول موانى الصيد والخروج منها دون التقيد بمنطقة السروح مع إجراء السواحات السمكية لتقدير المخزون السمكى واكتشاف مناطق صيدية جديدة والعمل على تطوير أسطول الصيد الساحلى بمكينة المراكب الشراعية أو برفع القوى المحركة لها مع إعدادها بالتجهيزات الخاصة بحفظ الإنتاج بما يمكنها من الصيد فى المياه المفتوحة وقد ارتفعت عدد المراكب الآلية المرخصة من ٢٢٠ مركب قبل عام ١٩٧٧ إلى ٢٢٥٠ مركب حاليا.

- تنظيم المصايد البحرية وإدارتها بمنع الصيد المخالف وحظر الصيد فى مناطق معينة حيث تتكاثر الأسماك مع تطوير قطاع الصيد التعاونى ودعمه ماديا بتوفير التمويل اللازم بموانى الصيد واتخاذ إجراءات تبعيتها للهيئة باعتبارها إحدى دعامات الإنتاج السمكى وقد تم إنشاء مينائين بالعريش والغردقة مع تطوير ميناء بورسعيد وجارى إقامة ميناء الاتكة بالسويس على أحدث النظم العلمية.

- إبرام اتفاقيات دولية للصيد مع اليمن وإريتريا وأثوبيا.

### (ب) البحيرات الشمالية والمنخفضات الساحلية:

إعطاء المزيد من الاهتمام لبحيراتنا فى إدارتها ورعايتها بجعل كل بحيرة وحدة إنتاجية مستقلة مع المواءمة فيما بين الإنتاجين النباتى والسمكى فى ظل محدودية مواردنا الأرضية والمائية وإجراء التطهيرات الدورية للبواغيز والفتحات الداخلية والمجارى المائية داخل البحيرات وتقييم حرف الصيد بصفة مستمرة ومنع الصيد المخالف مع إعطاء فترات راحة للبحيرات بمنع الصيد وقت دخول الزريعة وتوفير الخدمات التسويقية اللازمة وتكثيف التنمية بشواطيء البحيرات واستخدامها كمرابي.

### (جـ) البحيرات الداخلية:

- استمرارية مد بحيرات قارون والريان بحتياجتها من زريعة الأسماك والاهتمام بعمليات صدى ونقل وتداول وإقامة وتحضين الزريعة المنقولة لتلك البحيرات والمتابعة البيولوجية لحالة بحيرة قارون ومنخفضات الريان لمعرفة مدى استجابتها لأنواع الأسماك مع محاولة تأصيل بعض الأنواع تكاثرها مباشرة بها ودارسة المشروعات الجارى إقامتها حول تلك البحيرات على الإنتاج السمكي.

### (د) نهر النيل وفروعه:

- دراسة المخزون الغذائى بنهر النيل وفروعه والمجارى الداخلية وكذا معرفة مدى تلوث المجارى المائية ودراسة المجتمع السمكى بنهر النيل والمجارى الداخلية للتعرف على الأسماك الملائمة وغير المناف سة الممكن تربيتها مع

إقامة شبكة من المفرخات لتغذية نهر النيل بالزريعة المناسبة واستخدام الأسماك والعمل على تطوير الخبرات والمرابى الموجودة فى المجارى المائية.

**ثانيا: آليات تطوير الاستزراع السمكى والاهتمام به:**

نظرا لأن إنتاج مواردنا الطبيعية فى أحسن حالاتها لا يعى بتحقيق المستهدف المطلوب فأنه من الضرورى تشجيع الاستزراع السمكى جنبا إلى جنب مع تنمية مواردنا الطبيعية وذلك من خلال إقامة المرابى والمزارع السمكية مع توفير جميع الخدمات اللازمة لها وإقامة مزارع سمكية نظامية فى صورة وحدات إرشادية لهدفين الأول نشر أسلوب الاستزراع السمكى لراغبى مزاولة هذا النشاط فى الأراضى البور غير المستغلة نباتيا وتغذيتها من مياه الصرف طبقا للقانون والثانى بيع إنتاج هذه المزارع بأسعار تعاونية من خلال منافذ وزارة التموين لإيجاد توازن فى أسعار الأسماك المعروضة بالأسواق مع ضرورة تطوير شواطيء البحيرات التى انحسرت عنها المياه وأصبحت بورا مهملة وتحويلها إلى مرابى سمكية والاستفادة من البرك والسياحات باستزراعها سمكيا وإقامة شبكة مفرخات أسماك المياه لتوفير احتياجات قطاع الاستزراع السمكى من الزريعة.

- نشر أسلوب الاستزراع السمكى فى الأقفاص بنهر النيل وفروعه وزراعة الأسماك فى حقول الأرز، حيث بدأت الهيئة باستزراع مساحة ٥٠٠ فدان عام ١٩٨٣ وبدأت فى الزيادة حتى وصلت إلى قرابة النصف مليون فدان فى الموسم الماضى محققة إنتاجية تقدر بنحو ٣٠ ألف طن علاوة على زيادة محصول الأرز بنسبة ١٠٪ ودخول مجال الاستزراع البحرى كأمر ضرورى تفرضه علينا محدودية مواردنا الأرضية وسياسة ترشيد استخدام المياه وحتى يمكن الدخول فى هذا المجال فلابد من توفير مقوماته الأساسية وهى الزريعة المطلوبة والعليقة المتزنة وكذلك زراعة الأسماك فى المحافظات الصحراوية.

## ٦ - ١ - ٥ - تحرير تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي

تتلخص اليات استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات فى مجال تحرير تجار مستلزمات الإنتاج فى السماح للقطاع الخاص والتعاونى باستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج تقليص دور الوزارة على مراقبة الجودة لما يتم استيراده من مستلزمات مع إلغاء الدعم على تلك المستلزمات تدريجياً ورفع أسعار المحاصيل الزراعية.

بالنسبة إلى الأسمدة الكيماوية يتم العمل على ترشيد استخدامها وإيجاد التوازن بين العناصر الكبرى والصغرى أما بالنسبة للمبيدات تقوم الحكومة بإلغاء ادعم على المبيدات فيما عدا القطن حيث يستهدف إلغاد قيمة نصف الدعم الذى كان قائما عام ٨٨ / ١٩٨٩ تدريجيا وذلك حتى عام ١٩٩٢ إلى جانب إطلاق حرية القطاع الخاص فى استيراد وتداول تلك المستلزمات فى إطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاوني. مع تأكيد دور الوزارة فى الرقابة عل المبيدات التى يتم استيرادها وضمان تجريبها قبل استخدامها والسماح بتداولها واتباع برامج متكاملة لمكافحة آفات الحاصلات الزراعية بما يحقق ترشيد استخدام المبيدات وبما يكفل تنشيط استخدام الأعداء الطبيعية لتلك الآفات حفاظا على البيئة وفى مجال إنتاج التفاوى استهدفت الوزارة تحسين نوعية التقاوى التى تنتجها مع الاهتمام بالدور الرقابى على القطاع الخاص مع التأكيد على دور التعاونيات فى

استيراد مستلزمات الإنتاج كما هو حادث فى البرازيل والدانمرك وغيرها والتفتيش الحقلى الفعال فى حقول إنتاج التقاوى مع وضع مستويات القبول والرفض اللازم وإنشاد وتدريب جهاز لمتابعة حقول الإنتاج.

- تحديث سلالات تقاوى القطن حيث أن من أهم العوامل فى إنتاج التقاوى وإكثارها تحديد عدد الأجيال والإجرءات التنفيذية التى تؤدى للحصول على أعلى معامل إكثار لأحدث سلالات الأصناف حتى يمكن الإسراع بنشرها على القاعدة العريضة من الزراعة مع استخدام الحاسبات الآلية فى صناعة التقاوى فى عملية تحليل المواصفات والانتخاب وغيرها مع استيراد وتركيب وتشغيل مراكز إعداد التقاوي.

- عقد اتفاقيات مع الدول المتقدمة لتطوير وتحسين صناعة التقاوى على أن يقوم الخبراء الأجانب مع المصريين بإنشاء مراكز الإعداد اللازمة ومراكز الصيانة ومخازن التقاوي.

- تنفيذ خطة متكاملة لتحديث البنية الأساسية الداخلة فى صناعة التقاوى مع التركيز على بحوث التقاوى ونقل التكنولوجيا وتجهيز معامل لفحص البذور بالإضافة إلى معمل للتحكم ومعمل فحص أمراض البذور لحماية البلاد من دخول أمراض تنتقل عن طريق البذور مع تطوير وسائل النقل والمواصلات للتقاوى والتفتيش الحقلي.

- تكوين البنية الأساسية اللازمة لصناعة التقاوى وإنشاء أربعة محطات إعداد تقاوى محاصيل حقلية ومحطتين لغربلة تقاوى البرسيم مع رفع كفاءة العاملين بجهاز التقاوى بالتدريب المستمر للقائمين بالعمل.

- الاستمرار فى إنتاج تقاوى أساس القطن لضمان الحفاظ على صفاته الوراثية وإنتاج تقاوى ذاتية الإخصاب حتى يمكن للقطاع الخاص إنتاجها تجاريا بتغطية ٥٠٪ على الأقل من احتياجات السوق.

- وفى مجال إنتاج الأعلاف يجب العمل على زيادة إنتاج الأعلاف الخضراء رأسيا من خلال إنتاج أصناف جديدة عالية الإنتاج وتشجيع التحميل مما يؤدى إلى خفض مساحات البرسيم ورفع إنتاجيته بنحو ٣٠٪ وتحسين قيمته وتربية أصناف تتحمل الملوحة وإنتاج تقاوى حشيشة الرأى محليا مع العمل على زيادة إنتاج الذرة البيضاء والصفراء وتكثيف الجهود البحثية والفنية الخاصة بصناعة العلف الحيوانى وتنفيذ برامج الرقابة على جودة الأعلاف المصنفة وخفض كميات العلف المسوقة عن طريق البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى أو وسطاء القطاع العام إلى أكثر من ٦٠٪ من الكمية المسوقة عام ١٩٨٩ على أن يخرج القطاع العام مع نهاية ١٩٩٢ من توزيع الأعلاف الموحدة منخفضة السعر.

- تعديل أسعار وكميات العلف التقليدى منخفض الأسعار وذلك بإلغاء نصف الدعم الضمنى الباقى لكسب بذرة القطن، ونخالة القمح مع خفض الكميات المستوردة والمسوقة من الذرة الصفراء إلى ٥٠ ألف طن شهرياً على أن يتم إلغاء دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى استيراد وتسويق الذرة فى نهاية عام ١٩٩٢

### ٦ - ١ - ٦ - تطوير النظم والسياسات التسويقية الداخلية والخارجية:

لا شك أن التسويق يعتبر أضعف الحلقات فى مراحل إنتاج وتوزيع وتصدير واستيراد السلع الزراعية والتى ينتج عنها نسبة كبيرة من الفقد فى الإنتاج خاصة من السلع سريعة التلف. وهناك مجموعة من الإجراءات

والسياسات والآليات لرفع الكفاءة التسويقية من أهمها تبنى السياسات التى تحقق كفاءة عالية فى نظم التسويق الخاصة بالتجميع والفرز والتدريج والتغليف والتعبئة بالنقل والتخزين والتصنيع والتداول والتصدير والاستيراد للحاصلات الزراعية المختلفة فى حلقاتها المتتالية بهدف تقليل الفاقد والتالف.

- مراجعة التشريعات المرتبطة بتجارة السلع الزراعية داخليا وخارجيا لضمان تشجيع القطاع الخاص فى المجالات التسويقية التى كانت حكرا على القطاع العام هذا بجانب تحرير التعريفات والقيود التجارية والتدخل لتحرير العوائق الإدارية والبيروقراطية التى تكبل انطلاقة القطاع الخاص فى مجال الزراعة.

- إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية بصفة مستمرة للتعرف على التسويق فى مصر مع دعوة رجال الأعمال.

- نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة فى المعلومات والممارسات المزرعية والأساليب التكنولوجية الحديثة، فإن الأمر يتطلب تحسين وتطوير الجانب المعرفى والمهارى للزراع وكذا العاملين فى مجال الزراعة من خلال برامج الإرشاد والتدريب المستمر وأن تكون هذه البرامج لامركزية التخطيط والتنفيذ بحيث تتمشى هذه البرامج مع طبيعة كل منطقة والنشاط الإنتاجى السائد فيها.

- ضرورة تكثيف وإبراز دور أجهزة الإرشاد الزراعى والإعلام الريفى والاهتمام بالدور الرئيسى لتلك الأجهزة فى التنمية الزراعية مع ضرورة وصول الخدمة الإرشادية والإعلامية للزراع بطريقة محددة وفى التوقيت المناسب مع ربط كافى بالأجهزة البحثية لتوفير معلومات حول التقنيات الحديثة التى تنعكس على الزراع مع تشجيع القطاع الخاص والشركات على تقديم خدمات إرشادية للزراع.

- تطوير العلاقة بين البحث العلمى والإرشاد الزراعى من خلال تكوين مجلس يضم ممثلين عن جهات البحث العلمى الزراعى المختلفة كالجامعات ومركز البحوث الزراعية وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والمركز القومى للبحوث ومركز البحثو المائية ومركز بحوث الصحراد وغيرها وممثلين عن الجهاز الإرشادى بهدف تخطيط وتوجيه البحوث والإرشاد فى مجالات الزراعة وضمان احداث التكامل فى وظائفها.

- فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى التى تنتهجها الدولة وحرية المزارع فى اتخاذ القرارات المتعلقة بنوع المحصول الذى ينتجه وأسلوب التصرف فيه يصبح من الضرورى تدعيم التعاونيات الزراعية وتطويرها وزيادة فاعليتها باعتبارها أحد الأطر الهامة لتحقيق المشاركة الشعبية واللامركزية فى التخطيط الإقليمى الزراعي.

- إعادة التأهيل المهنى أو الحرفى للعمالة الزراعية والتركيز على التدريب التحويلى لهذه العمالة وتشجيع المشروعات الزراعية المكثفة لعنصر العمل ومشروعات الصناعات الزراعية والريفية خاصة المشروعات الصغيرة التى تتلاءم وظروف القرية المصرية لخلق فرص عمل جديدة فى الريف المصري.

- فى ضوء سياسة التحرر الاقتصادى وتشجيع الدولة لسياسة تصدير الحاصلات الزراعية يصبح من الضرورى قيام أجهزة الإرشاد الزراعى بتوعية الزراع فى مجال إنتاج وتسويق وتصدير الحاصلات ذات الميزة النسبية والمحاصيل غير التقليدية مع ضرورة التأكيد على توفير نظام المعلومات والبيانات بما يخدم الزراع فى مجال تسويق هذه المحاصيل.

- تدعيم دور الإرشاد الزراعى والإعلام الريفى من خلال توسيع مساهمة الأجهزة الإعلامية من إذاعة وتليفزيون

كوسيلة أساسية لنقل واستيعاب التكنولوجيا.

- تدعيم دور الإرشاد الزراعى والإعلام الريفى فى مجال ترشيد استخدام مياه الرى وادارة المياه داخل الحقل.

## ٦ - ٢ : آليات تحقيق التنمية المتواصلة

### ٦ - ٢ - ١ اليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية

#### (أ) تطوير نظم الري

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير نظم الرى فى الأراضى القديمة وترشيد استخدام مياه الرى كما أن استخدام أنظمة الرى المتطور فى معظم أراضى التوسع الأفقى يستلزم النظر فى نظام السدة الشتوية ليتناسب مع الفترة القصيرة التى يمكن أن يتحملها النبات تحت ظروف تشغيل هذه الأنظمة وكذلك العمل على استخدام وسائل الرى الحديثة من رى بالرش أو رى بالتنقيط وخاصة فى الأراضى القديمة واستخدام الوسائل الأوتوماتيكية لتشغيل أعمال الرى وإنشاء منظمات تعاونية لإدارة وصيانة نظم الرى تحت إشراف وزارة الأشغال العامة مع تحسين خواص الأراضى الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الرى والصرف مع إتاحة نظم الرى الحديثة بأسعار مناسب مع تصنيعها محلياً بكفاءة.

#### (ب) إعادة استخدام مياه الصرف

- ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مجابهة احتمالات نقص الكمية المستغلة من الصرف الزراعى نتيجة لترشيد استخدام المياه والعناية بالصرف السطحى والصرف المغطى للحفاظ على إنتاجية الأراضى الجديدة والاهتمام بالدراسات البيئية لمشروعات استصلاح الأراضى لتجنب التأثيرات الضارة لتنفيذ مثل هذه المشروعات وخاصة التى تستخدم المياه المخلوطة بمياه الصرف الزراعى مع إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى أما مباشرة أو بعد خلطها بمياه الرى وتحقيق الاستفادة القصوى بمياه الصرف الصحى بعد معالجتها كمصدر للمياه بالنسبة لاستصلاح الأراضى والتوسع الأفقي.

- ضرورة معالجة مياه الصرف قبل صرفها فى المصارف وإعادة استخدامها فى الري.

- تحسين خواص التربة الزراعية والعمل على حمايتها من التدهور وتحسين عمليات الرى والصرف وعدم صرف مخلفات المصانع فى المجارى المائية إلا بعد معالجتها من المكونات الضارة وتحسين الصرف حتى لا يكون سببا فى تدهور التربة وتضاؤل إنتاجها مع رفع الصيانة لمشاريع الصرف المكشوف والمغطي.

#### (جـ) تقليل الفاقد

- تقليل الفاقد الناتج من سوء استخدام المياه فى الاستخدامات المختلفة والعمل على القضاء على ورد النيل وغيرها من الحشائش فى المجارى المائية من خلال حملة قومية، والعمل على تقليل مياه النهر المهدرة فى البحر.

- إحكام ضبط المناوبات لعدم إعطاء تعويضات بعد الدور، وإزالة المخالفة وحتمية الرى الليلى تقليلا للفواقد مع إعادة النظر فى المساحات المنزرعة أرزا وذلك بالإكتفاء بحوالى ٩٠٠ ألف فدان فقط توفيرا للموارد المائية

مع التأكيد على تطوير الشبكات فى الأراضى القديمة بما يتناسب مع كل منطقة لتقليل فواقد النقل والتوزيع وتضافر جهود كافة الجهات للمحافظة على كل قطرة مياه وحسن استخدامها لتقليل الفاقد منها كما يجب العمل على تسوية أراضى الحياض لرفع كفاءة الرى الحقلى ولتوفير كميات من المياه مع منع الرى بالراحة وتحويله إلى الرى بالرفع توفيرا للمياه وحفاظا على خصوبة الأرض.

- حل مشاكل الرى الليلى الناتج عن فرق تشغيل الترع الرئيسية والفروع الداخلية والعمل على تحقيق التجميع الزراعى حفاظا على التحكم فى مياه الري.

(د) استخدام المياه الجوفية والسطحية والخزانات الجوفية فى الزراعة المطرية

- الإسراع فى إتخاذ الخطوات بتنفيذ البدء فى مشروعات أعالى النيل ومشروعات التخزين فى البحيرات الشمالية والتوسع فى استخدام المياه الجوفية بعد استكمال دراسة الخزانات الجوفية المتاحة ودراسة المياه السطحية واستغلالها سواء فى الرى المباشر أو بتغذية الخزان الجوفى مع زيادة العناية بالزراعة المطرية وإعداد برامج متكاملة للحفاظ على التربة والمياه.

- الاستفادة بزراعة شواطيء بحيرة السد العالى أو باستخدام المياه المتسربة منها جوفيا والعمل على تقييم المياه الجوفية وتأكيد المعلومات حول كمية هذه المياه وأماكن تواجدها والطرق المثلى لاستخدامها وتخزين مياه الأمطار والسيول فى خزانات سطحية أو جوفية واستخدامها فى أوقات مناسبة فى التنمية الزراعية.

- استخدام الخزان الجوفى فى الدلتا ووادى النيل ودراسة أثر السحب منه على المنشآت المقامة عليه مع الاحياط بعدم السحب بحرى خط (الزقازيق - طنطا - دمنهور) خشية تدفق المياه المعالجة مع وضع برنامج لعمليتى الرى والصرف فى الدلتا يمكن عن طريقه النبوء بكمية ونوعية مياه الصرف تحت الظرف السائد حاليا وأيضا فى حالة حدوث تغيرات خاصة بترشيد استخدام مياه الري. وتغيير التركيب المحصولى بزيادة مساحة الذرة على حساب الأرز، وكذا زيادة الكثافة المحصولية بزراعة محاصيل قصيرة العمر من القمح والقطن والأرز والذرة.

- العمل على زيادة الاستفادة من المياه الجوفية من الآبار القائمة حاليا وإنشاء آبار جديدة لاستغلال ٢,٣ مليار متر مكعب بالوادى والدلتا (بالإضافة إلى ٢,٦ مليار متر مكعب المستغلة حاليا) وذلك فى حدود امنه لا يترتب عليها تداخل المياه المالحة. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحى بعد معالجتها فى استصلاح الأراضى والتوسع الأفقي.

### ٦ - ٢ -٢ - مجال التنمية الريفية والتوطين

- إن تحقيق أهداف استراتيجية الزراعة فى التسعينيات وما تتضمنة من الحفاظ على الأراضى القديمة الخصبة يستلزم إعادة النظر فى السياسة السكانية والعمل على تشجيع التوطين والتعمير خارج الوادى فى المناطق الصحراوية والساحلية على أن يرتبط ذلك بسياسة معدلة استثمارات التعمير تركز على الأماكن خارج

الوادى والدلتا مع شق الطرق وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة بها والأخذ بتشريعات جديدة تشجع الاستثمار فى الأراضى الجديدة وتزيل العوائق البيروقراطية مع تقديم كافة التسهيلات مثل الإرشاد الزراعى والإسهام فى حفر الآبار ودارسات التربة فى الأراضى الجديدة بل أيضا فى الأراضى القديمة.

- تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية وإيجاد إطار تنسيقى بينها لزيادة فاعليتها ومساهمتها فى برامج التنمية الريفية وذلك من خلال التنمية المحلية بضم ممثلين لكافة المنظمات الريفية القائمة فى نطاق القرية يمكن من خلالها أن تطرح كل منظمة إمكانياتها ومقترحاتها ومن ثم يسهل بناء خطة محلية للتنمية الريفية تتضمن أدوارا تنسيقية ومتكاملة لمختلف المنظمات العامة بالقرية.

- إنشاء البنية الأساسية وصيانتها وتوفير مراكز الخدمات الضرورية خاصة فى المناطق الجديدة.

## ٦ - ٢ - ٣ - التوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى وتوزيعها على شباب الخرجين

تهدف الاستراتيجية الجديدة للدولة فى مجال استصلاح واستزراع وتملك الأراضى إلى تشجيع القطاع الخاص وشباب الخرجين على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة وسوف يقتصر دور الحكومة على المساهمة فى أعمال البنية الأساسية والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن استصلاحها وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع مع قصر الإدارة والاستغلال بالنسبة لهذه الأراضى الجديدة على القطاع الخاص وقد بدأت الوزارة فى العمل على تحقيق أهدافها المتعلقة بالحد من ملكية الدولة للأراضى وذلك بتبنى سياسة تشجيع الملكية الخاصة من خلال المحاور التالية:

- التصرف فى الأراضى التابعة للشركات الزراعية بالبيع للمستثمرين والتملك للعاملين ولشباب الخرجين وتوفير العائد لتمويل مشروعات استصلاح أراضى جديدة على الجرجين بعد وصولها إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادي.

- الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين وخاصة مشروع مبارك لتملك الخرجيين أراضى جديدة باعتباره مشروعا قوميا.

- بيع الأراضى المستصلحة بعد إجراء أعمال البنية الأساسية للقطاع الخاص والاستثماري.

- تأجير أو بيع أراضى جديدة قابلة للاستصلاح وغير مستصلحة للقطاع الخاص لتشجيعه ليمارس دورا متزايدا فى استصلاح الأراضى وملكيتها.

- استكمال أعمال البنية الأساسية والاستصلاح للمساحة المتبقية من الخطة السابقة.

- إعادة دراسة التكلفة الفعلية لأعمال البنية الأساسية واستصلاح الفدان طبقا للواقع والعمل على زيادتها بما يتناسب مع مشروعات الخطة وتدبير الاعتمادات اللازمة من النقد الأجنبى وتبسيط إجراءات فتح الاعتمادات.

- دراسة إمكانية منح إعفاء كامل لمدد طويلة لمستصلحى الأراضى فى المناطق الجديدة كالعوينات.

- إيجاد مصدر لتمويل المبالغ اللازمة لأجور الإعاشة بالنسبة للخرجين وتدريبهم.

- توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لشباب الخرجين بالأسعار والشروط المناسبة لقدرتهم المالية فى السنوات الأولى مع ربط مناطق شباب الخريجين بشبكات الطرق الرئيسية وإيجاد وسائل نقل وانتقال منظمة لهم وكذلك إقامة مشروعا وجمعيات زراعية صناعية تقوم على منتجات شباب الخرجين ولاسيما الصناعات التى تسد الاحتياجات الإنسانية لهم وتحقق الإكتفاء الذاتى لتلك المناطق النائية فضلا عن إقامة مشروعات وإمكانيات تسويقية لمنتجات الخريجين وحمايتهم من السماسرة والتجار.

- المتابعة المستمرة من خبراء الهيئة والإرشاد الزراعى لتلك التجربة الهامة.

- النهوض بجمعيات استصلاح الأراضى المتعثرة التى تعامل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك من خلال:

- منح الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى مساحات من الأراضى عن طريق الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المحافظات بغرض استصلاحها واستزراعها.

- أن تتضمن العقود مع الجمعيات مسئوليتها عن تدبير مصادر مياه الرى اللازمة لها.

- أن يتحمل أعضاء تلك الجمعيات تكاليف أعمال البنية الأساسية وإعمال المرافق المشتركة بالإضافة إلى تكاليف الاستصلاح الداخلي.

- قيام الدولة بتنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة ١٠٠ دان على أن تتحمل الدولة نصف هذه التكاليف وتتحمل الجمعيات النصف الآخر.

- زيادة الاعتمادات المدرجة فى موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

- إتاحة القروض اللازمة لتغطية باقى تكاليف أعمال البنية الأساسية.

- لنجاح سياسة إستصلاح الأراضى ضرورة العمل على التحديث المستمر للخطة الرئيسية Mater Plan لجميع الأراضى الصحراوية الصالحة للزراعة ومساحتها ومصادر مياهها وطريقة استزراعها.

- التوسع فس استصلاح الأراضى الجديدة على أن يصاحبه تخطيط عمرانى مستقبلى فى صورة خدمات تعليم باستخدام الأساليب الحديثة مثل الاستشعار عن بعد مع تحديث هذه التصنيفات دوريا لأهميتها فى وضع السياسة الزراعية لاستخدامات الأراضى والحفاظ عليها.

- تنمية المناطق الجديدة لعمل مجتمعات متكاملة ونموذج ذلك مشروع تنمية وتطوير منطقة شرق العوينات والذى يستهدف تشجيع القطاع الخاص والشركات الكبرى العاملة فى هذا المجال لتقوم بتنفيذ وإدارة المشروع واستغلال المساحات بفترة طويلة قابلة للتجديد بقيمة إيجارية كبيرة ولفترة تصل إلى ٥٠ سنة مع توجيه طاقات الشباب للعمل فى هذه المنطقة مقابل أجور مناسبة لتشجيعهم للاستفادة من طاقاتهم ويتمثل البرنامج الحالى للاستصلاح فى هذا المشروع فى التدرج فى المساحات المستصلحة سنويا ومد آبار توفر الاحتياجات المائية لها على أن يشمل التركيب المحصولى المبدئى المحاصيل التى تتلائم والظروف المناخية بالمنطقة مع تشجيع

تصنيع المنتجات الزراعية بهدف تسهيل النقل والتداول على أن تخصص ٥٠٪ من المساحة لأشجار الفاكهة و٢٥٪ لمحاصيل الأعلاف المستديمة ليقوم عليها نشاط الإنتاج الحيوانى والذى يوفر بدوره المادة العضوية اللازمة لأشجار الفاكهة بصفة خاصة ولأرض المشروع بصفة عامة وكذلك تخصيص ٢٥٪ من المساحة للمحاصيل التقليدية من الحبوب والبقول والمحاصيل الزيتية وغيرها من الخضر والنباتات الطبية والعطرية.

## ٦ ـ ٢ ـ ٤ ـ التنمية التكنولوجية

ـ تشجيع البحث والتطوير والابتكار محليا وكذا تشجيع نقل التكنولوجيا ومحاولة استيعابها وتطويعها بما يتلائم مع الظروف المحلية مع حشد وحفز القدرات العلية والتكنولوجية المصرية لتزيد من إسهاماتها مقابل الإسهامات الأجنبية.

ـ تنظيم وترشيد الإسهامات الأجنبية من التكنولوجيا وصنوف السلع والخدمات بهدف تعظيم فائدتها والآثار التى تحدثها فى الاقتصاد الوطني.

ـ اختيار التكنولوجيا الملائمة ونقلها بأفضل شروط مالية وفنية واقتصادية.

ـ العمل على تواجد القدرة التكنولوجية والإنتاجية والتنظيمية المحلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل على تطويعها.

ـ إصدار تشريعات خاصة لتحديد الأحكام التنفيذية التى لا يجوز تضمينها بالعقود الخاصة باستخدام التكنولوجيا.

ـ تحديد إطار سياسة وطنية واضحة ملزمة تضمن فرض رقابة ومساندة الدولة بشكل فعال على عمليات نقل التكنولوجيا بهدف تنظيمها وترشيدها على أن يتم ذلك من خلال نظام مؤسسى متكامل يحقق أهداف السياسة القومية فى هذا المجال مع التأكيد على المصادر المحلية للتكنولوجيا قبل اللجوء للمصادر الخارجية على ان تتضمن تلك الاهتمام باعداد جيل من الباحثين التكنولوجيين والفنيين القادرين على استيعاب التكنولوجيا المنقولة أو تحديث التكنولوجيا الجارية تطبيقها وتطويرها وعل زن تمتد خدماتها إلى كافة المجالات الزراعية من رى وتسميد وتغذية ومكافحة آفات وأعلاف حيوانات فضلا عن فتح افاق لاستخدام تكنولوجيا الاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء واشعة الليزر والهندسة اوراثية وزراعة الانسجة والزراعة المختلفة .

- الاهتمام بانشاء قاعدة صناعية قوية وسليمة للتصنيع المحلى للجرارات والالات والمعدات الزراعية مما يترتب عليه الحد من تنوع المتداول منها فى السوق وما يرتبط بذلك من تيسير عمليات صيانتها واصلاحها مع العمل على حماية الصناعة الوليدة وتوفير الائتمان الملائم لممارسة هذا النشاط والارتفاع بمستوى التدريب باعداد الكوادر الفنية على مختلف المستويات بالاضافة الى ضرورة الاتجاه نحو ايجاد مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وأخيرا يجب ان تتواكب الانشطة البحثية للميكنة الزراعية خلال الفترة القادمة لتلائم التقدم التكنولوجى الحادث فى مختلف المجالات الزراعية .

## ٦ - ٣ : مواجهة مشكلة البطالة

– فى مواجهة الزيادة السكانية وتجنب اثارها السلبية يتم التركيز عى استثمار العنصر البشرى وتنمية قدراته باعتباره هدف التنمية وأحد مواردها الهامة بحيث يشمل هذا الاستثمار تنمية القدرات البشرية فنيا واجتماعيا وثقافيا ومعنويا من خلال تطوير وتحديث وزيادة فاعلية انظمة ومؤسسات التعليم والتدريب والتوجيه والارشاد .

- الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين فى القطاع الزراعى لرفع كفاءتهم المهنية على الا يقتصر هذا البرنامج على المستويات القاعدية (التنفيذية) بل ضرورة ان تشمل هذه البرامج التدريبية المستويات الاشرافية والمستويات القيادية وعلى الا يتم التركيز فقط على تحسين المعلومات بل تشمل ايضا اكساب المهارات وتعديل الاتجاهات .

- الاهتمام باكتشاف واختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية فهم حلقة الوصل بين المرشدين الزراعيين وجمهور الزراع وهم أقدر من غيرهم على اقناع ذويهم وأقاربهم بتبنى المستحدثات الزراعية وبمساعدتهم يمكن اقامة علاقات طيبة مع بقية الزراع وبمشاركتهم فى تخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية تقل تكلفتها وتزداد فاعليتها التعلبمية ويتحقق عنصر الاستقرار لهذه البرامج.

- الاتجاه نو تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المكثفة لعنصر العمل وأن تقوم البنوك بتمويل تلك المشروعات بتقديم ضعف رأس المال المدفوع بقروض ميسرة أو بطريقة التمويل التأجيرى علاوة على أن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المستويات الادارية بالدولة النامية والاتجاه نحو الاخذ بتجربة اليابان وكوريا فى انشاء مشروعات صغيرة متخصصة تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل ويجمعها مجمع صناعى بحيث ينتج كل مشروع جزءا من المنتج وبذلك تجمع هذه المشروعات بين صغر حجم الوحدة الانتاجية وبين الاستفادة من وفروات الحجم.

- تأسيس مجموعة من الشركات المختصصة فى تقديم الخدمات الزراعية وتوريد مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل محليا وخارجيا يمكن ان يسهم صغار الملاك فى تمويلها وتساندها اجهزة الدولة التنفيذية ومؤسسات الحكم المحلى .

- التركيز فى تطبيق ميكنة الزراعة على الاساليب الغير موفرة للايدى العاملة حتى الا تتفاقم مشكلة البطالة والتى من المتوقع لو استمرت الاوضاع حتى عام ٢٠٠٠ على ما هى عليه الان ان تصل الى ما يتراوح بين ٢ – ٤ مليون عامل من جملة المؤهلات .

- ضرورة ادماج المرأة الريفية فى جهود التنمية باعتبارها نصف عدد سكان الريف على الاقل وذلك من خلال رفع مستوى ادراكها بحيوية مشاركتها فى جهود التنمية لصالحها الفردى ولصالح أسرتها ومجتمعها المحلى ثم تأهيلها الحرفى والاتجاهى والمهارى للقيام بادوارها فى التنمية وكذلك الاهتمام باكتشاف وتنمية

القيادات النسائية المحلية فى المجتمع .

- زيادة اهتمام أجهزة الارشاد الزراعى بالشباب الريفى باعتبارهم أكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له كما انهم فى مرحلة عمرية لم تثبت فيها بعد قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة فى وجدانهم مثل من يسبقونهم فى العمر وبالتالى فأن القيم الجديدة لا تلقى فى نفوسهم ذات المقاومة التى تلقاها لدى الأكبر عمرا .

- الاهتمام ببرامج محو الامية الوظيفية بحيث تتضمن كحد أدنى اكساب الريفيين القدرة على قراءة الصحف والمجلات والنشرات الارشادية الزراعية والعمل على الحد من تسرب الاطفال من المدارس قبل اتمام التعليم الاساسى وربط المناهج الدراسية بالبيئة والعمل على توعية الاباء بأهمية تعليم ابنائهم من خلال جميع المؤسسات العاملة فى الريف .

- علاج مشكلة البطالة على الامد الطويل باصلاح التعليم فى مصر بالشكل الذى يوفر اعدادا من الخرجين بما يتفق مع احتياجات السوق من حيث الكم والنوع والتخصصات المطلوبة .

## ٦ - ٤ : آليات تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى والدخل الزراعي

كثيرا ما يواكب سياسات الاصلاح الاقتصادى العديد من الاثار السلبية التى قد تعانى منها الشعوب فى المدى القصير خاصة فئات محدودى الدخل التى تتمثل فى المعاناه الناتجة من الغاء الدعم على السلع الاساسية ومستلزمات الانتاج وما يصاحبها من الارتفاع فى اسعار السلع والمنتجات الى جانب المعاناه التى ستقع على كاهل العمالة المشتغلة بالقطاع العام الامر الذى يتطلب :

– سعى الحكومة بالتعاون مع البنك الدولى لأنشاء الصندوق الأجتماعى للمساعدة فى تقليل الآثار السلبية لبرنامج الأصلاح الأقتصادى والسياسات الأنكماشية المصاحبة له وأثر ذلك على تفشى مشكلة البطالة وقد تم توجيه ذلك البرنامج لتشغيل وأعادة تدريب فائض العمالة التى عادت خالية الوفا بعد حرب الخليج الام الذى ينعكس على تنمية الصناعة وتوفير القروض والائتمان اللازم للمشروعات وتسهيل الحصول على التكنولوجيات المستحدثة للمشروعات المتوسطة والصغيرة لخلق فرص عمل جديدة كذلك يسهم البرنامج فى تمويل المشروعات الضرورية وترسيخ قواعد البنية الاساسية فى الدولة مثل شق الترع والقنوات وانشاء ورصف الطرق ويتوقع ان تبدا تلك الانشطة الاجتماعية فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢ .

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإنشاء صندوق استثمار مدخرات العاملين بالحكومة والذى يمول باستثمار جانب من الزيادة السنوية فى مرتبات العاملين فى الحكومة مقابل اعطائهم صكوك بعائد متغير لا يقل عن ١٠٪ على ان تصرف قيمة هذه الصكوك عند ترك الخدمة وهذا الاجراء من شأنة الحد من الضغوط التضخمية التى تنعكس على أسعار السلع عادة عقب أية زيادة فى الاجور.

- لتحقيق هذف العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل يجب أن تأخذ استراتيجية التسعينات بآلية تعديل

الحوافز السعرية والتى كانت تعمل حتى قرب نهاية الثمانينات وحتى الغاء نظام التوريد الاجبارى والتسعير الحكومى للحاصلات الزراعية لغير صالح قطاع الزراعة . حيث يجب الأخذ بتحرير الاسعار والاعتماد على آليات السوق بما يؤدى لحدوث قدر اكبر من التوازن فى توزيع الدخل القومى بين الزراعة وغيرها من القطاعات وكذا لضمان عدالة توزيع الدخل الزراعى داخل قطاع الزراعة نفسه .

### ٦ - ٤ : تشجيع الصادرات الزراعية

يعد تحقيق هدف تشخيع الصادرات الزراعية أمر رهون باتخاذ العديد من السياسات والاجراءات التنفيذية والتى يمكن من خلال تطبيقها تحقيق زيادة وتنويع الصادرات الزراعية المصرية وتوسيع اسواقها الخارجية بما يكفل زيادة مساهمتها فى اجمالى الصادرات القومية وخفض العجز فى الميزان التجارى القومى .

ويأتى فى مقدمة تلك الآليات التوسع فى الزراعات المتطورة التى تستهدف التصدير بالدرجة الاولى وليس أعتبار التصدير على انه الجزء الفائض من احتياجات السوق المحلى وتوفير المعلومات والارشاد المتطور حول احتياجات الاسواق الخارجية ومواصفات الجودة المطلوبة مع تيسسير اجراءات التصدير بالتنسبق مع الجهات المعنية بالتصدير والجمارك وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة حفاظا على الاسوقا العالمية والتوسع فى انتاج تقاوى البطاطس محليا حتى يتم احلالها محل التقاوى المستوردة ، وفتح المجال للقطاع الخاص ليساهم بدور أكبر فى التصدير واستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة .

- دعم الصناعة التصديرية المقترحة عن طريق تشجيع مصدرى السلع الزراعية وتسهيل حصولهم على مستلزمات الانتاج المستوردة وغير ذلك من اجراءات دعم الصادرات مع تشجيع اتحاد منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية وهيئات التصدير التابعة للقطاع الخاص للقيام بدور فعال فى تصدير الحاصلات الزراعية .

- وضع خطة لتصدير المنتجات الزراعية ذات أهداف واضحة ومحددة عن طريق انشاء صناعة تصديرية متطورة تعتمد على دراسة الاسواق الخارجية للتعريف على الطلب فى هذه الاسواق وشروطها ومواصفات السلع التى تستوردها ومواعيدها الدول المنافسة وانشاء نظام تسويقى تصديرى فعال ودعم نظم المعلومات والبيانات والاحصاءات حول الاسواق المحلية والاقليمية والدولية مع ضرورة قيام المكاتب التجارية الزراعية الخارجية بدور نشط فى التعرف على طاقات تلك الأسواق وتوفير المعلومات للمنتجين والمصدرين والقيام بدور همزة الوصل بين الأنتاج المحلى والأحتياجات الخارجية .

### ٦ - ٤ - ٢ : تشجيع الاستثمارات الزراعية

ضرورة تخصيص نسبة أكبر من الاستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة بما يتمشى مع اهميته فى الاقتصاد القومى مع الاهتمام بتوجية استثمارات الحكومة نحو انشاء البنية الاساسية خاصة فى المناطق الجديدة وتدعيم البحث والارشاد الزراعى كذلك ضرورة أن تولى خطة التنمية الخمسية الثالثة اولوية فائقة للقطاع الزراعى عند توزيع الاستثمارات الحكومية بين القطاعات الانتاجية المختلفة بما يتمشى مع أهداف استراتيجية

التنمية الزراعية فى التسعينات بالعمل على تشجيع الاستثمار الخاص فى الزراعة وازالة المعوقات أمام المستثمرين ، وفى هذا الصدد يمكن تطوير النظم الادارية حتى تتعامل بمرونة وكفاءة مع المستثمرين والتغلب على مشاكل البيروقراطية وتبسيط اجراءات التعامل مع الجهات الرسمية.

- وضع خرائط الاستثمار الزراعى ليوضح فيها مجالات الاستثمار الزراعى مواقعه وترتيب أولوياته مثل تحديد الاراضى القابلة للاستصلاح والمرافق المتاحة بها وكيفية الحصول عليها .

- الترويج للفرص الاستثمارية فى القطاع الزراعى داخليا وخارجيا وارسال البعثات الترويجية للاستثمار وتوفير البيانات والاحصاءات اللازمة للمستثمر واقامة المعارض وعقد الندوات والمؤتمرات عن الاستثمار الزراعى والمجالات الاستثمارية المتاحة ومزايا الاستثمار فى مصر واجراءاته وضماناته .

- تدعيم مراكز الاستثمار المختصصة مثل مكتب الاستثمار الزراعى التابع لوزارة الزراعة لتمكينه من توفير البيانات والمعلومات حول المجالات الاستثمارية المتاحة ، واعداد دراسات جدوى أولية لها ، والترويج لهذه المجالات بالوسائل الاعلامية المختلفة وخدمة المستثمرين وتسهيل أعمالهم .

## ٦ - ٥ : آليات الاصلاح المؤسسى والتشريعي

### ٦ -٥ - ١ : الاصلاح المؤسسى :

يستلزم تحقيق الأصلاح المؤسسى وضع برنامج زمنى لخروج الدولة من المجالات الانتاجية والتوزيعية الزراعية مع أعادة النظر فى الهياكل المؤسسية لقطاع الزراعة بما يضمه من وزارة الزراعة والهيئات الخدمية والاقتصادية وهيئات قطاع الاعمال بطريقة تحقق إزالة التداخل فى الاختصاصات وإزالة المعوقات والتكالم فى تقديم الخدمات للزراع والمستثمرين بطريقة عالية من الكفاءة تواكب وتتلاذم مع طبيعة القطاع الخاص وتتسق مع أهداف سياسة التحرر الاقتصادى .

ان تنفيذ برامج الاصلاح الهيكل بكفاءة يتطلب تغيرا هاما فى ماهية وطبيعة دور الدولة فى القطاع الزراعى وادخال تعديلات جوهرية فى منهجية التخطيط الزراعى وذلك بالتركيز على التخطيط التأشيرى أو التوجيهى والذى يعتمد على سياسات إقتصادية ومالية ونقدية ملائمة لتشجيع الحافز الفردى ودعم دور القطاع الخاص فى التنمية الزراعية وعلى أن يقتصر دور وزارة الزراعة وأجهزتها على البحث والارشاد والسياسات الاقتصادية وتوفير المعلومات دون الدخول مباشرة فى عمليات الانتاج أو التوزيع .

### ومن أهم المجالات التى سوف تعمل فيها الحكومة :

- وضع ملامح السياسة الزراعية ووضع البرامج والتوجيهات السياسية مع إنشاء مخزون غذائى إستراتيجى من السلع الأساسية كذلك العمل على تنمية وصيانة الموارد المائية والارضية وتحسين التربة والصرف الزراعى وإدخال إجراءات تطبيقية لترشيد إستخدام مياه الرى وادارة المياه داخل الحقل وفضا عن ذلك تقوم الدولة بانشاء البنية الاساسية الريفية وتوفير مراكز الخدمات الضرورية خاصة فى المناطق الجديدة

مع تشجيع إقامة نظام تعاونى قوى ينبع من مصالح المشاركين فيه دون تدخل الدولة كذلك تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى الأنتاج والتسويق والتجارة الخارجية والزراعية مما يتناسب مع طبيعة المرحلة وكسر الاحتكار وتوفير المعلومات السوقية والتجارة الخارجية والزراعية مع العمل على ضمان المنافسة وكسر الاحتكار وتوفير المعلومات السوقية وتطوير التشريعات الزراعية مما يتناسب مع طبيعة المرحلة الراهنة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر فضلا عن الدور الرقابى والذى يتضمن مراعاة مواصفات الجودة خاصة فى التقاوى والمبيدات وغيرها من مستلزمات الأنتاج مع قيام الدولة بدور هام فى الحجر الزراعى والبيطرى لفحص الصادرات والواردات حفاظاً على الأسواق العالمية وحماية للمستهلك المحلى .

- حماية المستهلك من الغش مع تشجيع الجمعيات والمنظمات الشعبية العاملة فى هذا المجال مثل جمعية حماية المستهلك .

- خروج الحكومة من العملية الانتاجية إذ تعد المشروعات الانتاجية عبء إنتاجى كبير يستغل الموارد البشرية ذات الكفاءة فى الادارة التنفيذية ويستنزف جهد الجهاز الادراى والعناصر النشطة فى الادارة بما لا يترك لديه متسعا من الوقت للتفكير والتخطيط أو حل المشاكل بأسلوب مناسب .

- تغيير الجهاز الادارى بما يتمشى مع الدور الجديد للحكومة فى اطار التغيير الجوهرى للاطار المؤسسى للدولة والاستغناء عن بعض الاجهزة فى الهيكل نفسه .

- العمل على خلق بيئة تنافسية بين الجهات والهيئات العاملة فى مجال الخدمات الزراعية وتوزيع مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وذلك للحد من الممارسات الاحتكارية .

- تشجيع البحث العلمى وتدعيم الارشاد الزراعى والتنسيق بين المؤسسات القائمة عليها .

- كذلك القيام بتوفير البنية الأساسية فى مجال أستصلاح الأراضى وترك عمليات الأستصلاح والأستزراع للقطاع الخاص والتعاونى والأستثمارى .

### ٦ - ٥ - ٢ : التعاون الاقليمى والدولى :

تتضمن الآليات الجديدة إبرازاً لأهمية التركيز على التعاون الأقليمى والدولى لزيادة الإنتاج الزراعى ما يلى :

- التعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات التمويلية الدولية فى مجال النشاط الزراعى مثل البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة وبنك التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الأفريقية وكافة الصناديق العربية وكذا التنسيق مع العديد من المؤسسات الفنية الزراعية الدولية فى مختلف أوجه النشاط الزراعى .

- التنسيق مع بعض الول الشقيقة فى المجالات الزراعية المختلفة لفتح مجالات عمل جديدة أمام شباب العاملين وتدعيم التعاون الاقتصادى بين الاقطار الشقيقة .

- تدريب مبعوثى الدولة النامية من إفريقيا وأسيا وامريكا اللاتينية ودول الكاريبى فى مصر على أحدث أساليب الانتاج الزراعى من خلال المركز المصرى الدولى للزراعة مع دعم هذا المركز وتطويره باستمرار

لتتمشى برامجه مع المستجدات المحلية والاقليمية والدولية واحتياجات الدول المستفيدة والتقدم التكنولوجى الحادث فى الزراعة المصرية .

- دراسة الاطار الذى توضع فيه الاستراتيجية بصفة مستمرة لتلاحق التغيرات وذلك بتدعيم الاجهزة القائمة على الدراسات الاقتصادية والدولية لمتابعة أيارها ومتطلباتها وأليات التعامل معها لامكان رسم الخرائط الاقتصادية الملائمة .

## ٦ - ٥ - ٣ : اصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص

– يعتبر تطوير دور الحكومة فى القطاع الزراعى احد الوسائل لتحسين اداء هذا القطاع لمواجهة التحديات القومية ولاخارجية ولايقتصر دور الدولة فى القطاع الزراعى على الوزارة والهيئات التى تعمل بصفة مباشرة فى هذا القطاع ، بل يتسع ليسمل وزارات وهيئات اخرى لا تقل عنها فى الاهمية مثل وزارة التموين والصناعة والاقتصاد والمالية والأعلام والتعليم والتخطيط وغيرها حيث أن أداء القطاع الزراعى ليس محصلة للسياسات الزراعى ثمارها الكاملة إلا إذا تمت فى اطار مناخ اقتصادى عام ملائم لذا فان تحرير القطاع الزراعى لابد وان يتم فى اطار متكامل يضم جميع الهيئات الحكومية والخاصة العاملة والمرتبطة بهذا القطاع فى مجال تنمية الموارد الزراعية ، وعوامل الانتاج الزراعى ، والتسويق والاستهلاك بالاضافة الى ربط السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة .

- تشجيع دور القطاع الخاص من خلال فك القيود وتقليل الأجراءات وطلب التصاريح والتراخيص وفرض القيود الكمية .

- تحويل جزء من مشروعات القطاع العام تدريجيا الى قطاع خاص مع تشجيع القطاع الخاص لانشاء مشروعات انتاجية جديدة خاصة فى مجال القطاعات السلعية من خلال توفير الحوافز والامكانيات المالية واتباع سياسات نقدية ومالية مناسبة .

- قيام البنوك بالمبادرة فى شراء جزء من شركات القطاع العام والمساهمة فى انشاء بعض المشروعات الإنتاجية ثم بيع المشروعات للقطاع الخاص فى مرحلة زمنية لاحقة بعد اكتمالها وذلك من خلال استغلال إمكانات البنوك من عمالة فنية مدربة وخبرات مالية وإدارية متعددة سواء بطريقة مباشرة عن طريق الإسهام المباشر لها فى العملية الإنتاجية بإقامة المشروعات بنفسها أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فتح مجالات للقطاع الخاص بشراء مشروعات ناجحة قائمة بالفعل.

## ٦ ـ ٥ ـ ٤ ـ الإصلاح الاقتصادى فى مجال الائتمان الزراعي

لا شك أن السياسة الأئتمانية تعتبر من أهم الآليات لتحقيق التنمية الزراعية ولتطوير السياسة الائتمانية لتحقيق التنمية الزراعية فإن الأمر يتطلب مجموعة من الإجراءات والتوجيهات أهمها:

ـ وضع سياسة قروض زراعية متطورة تضمن تقدير حجم القروض المطلوبة للتنمية لزراعة ومصادر

الحصول عليها والفائدة وتوجيهها طبقا لاغراضها وإجراءات عقدها وفتحها ضمانات سدادها.

- اتحاد إجراءات السقوف الائتمانية ورفع أسعار الفائدة لحل مشكلات الفجوة التضخمية نتيجة لزيادة الطلب المحلى بمعدل أسرع بكثير من معدل زيادة الإنتاج مع ضرورة التفريق بين بنوك التنمية وبين أى بنك تجارى تقتصر على خلق أئتمان وترتكز سياسة الإصلاح الاقتصادى فى هذا الصدد على محورين:

- خفض الطلب النقدى الفعال فى المدى القصير عن طريق رفع سعر الفائدة مع إيقاف سد عجز الموازنة عن طريق الإتجاه إلى الإصدار النقدى وخفض أرصدة الائتمان المحلى عن طريق وضع أسقف ائتمانية للحد من السيولة فى السوق.

- زيادة الكفاءة الإنتاجية لقطاع الأعمال على المدى الطويل عن طريق تحرير الأسعار وتبنى سياسة التحول للقطاع الخاص وزيادة مساهمته فى الإنتاج.

- تمشيا مع توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص والتعاونى فى مجال الائتمان الزراعى لابد من التأكد على أهمية الإسراع فى تطوير خدمات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتمكينه من إلقاء بدوره كمؤسسة تمويليه متخصصة تستهدف دفع عجلة التنمية الزراعية فى الريف المصري، وفى هذا الصدد فإنه من الضرورى أن يسمح للبنك بتقديم كافة الخدمات البنكية والائتمانية اللازمة للقطاع الزراعي.

- تطوير مصادر التمويل المتاحة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى واتجاهه نحو الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية ذات تتناسب وأسعار الفائدة التى يمكن أن يقدم بها القروض للمزارعين.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع دور القطاع الخاص والتعاونى للاتجار فى مستلزمات الإنتاج وبالشكل الذى لا يؤدى إلى حدوث اختناقات أو هزات عنيفة فى سوق مستلزمات الإنتاج.

- وضع سياسة ائتمانية مرنة تتناسب مع احتياجات زراع الأراضى الجديدة بما يتفق وأوضاعهم القانونية وأنماط الحيازة السائدة فى تلك المناطق، واستخدام أشكال مستحدثة من الضمانات تتناسب وظروف هؤلاء المنتجين.

- مساهمة البنك فى المشروع ذات الصبغة القومية سواء لتوفير الاحتياجات اللازمة للائتمان أو الإنتاج مثل مشروعات إنتاج المحاصيل الزيتية ومعاصر الزيتون أو مشروعات إنتاج المبيدات الزراعية.

- التوسع فى تمويل المشروعات التى كانت تدخل فى خطة الدولة الاستثمارية لقطاع الزراعة مثل مشروعات تحسين التربة والصرف الزراعى وتسوية الأراضى وتبطين قنوات الري.

- التوسع فى تمويل استصلاح الأراضى عن طريق فتح قروض ذات منخفضة خلال السنوات الأولى ثم رفع سعر الفائدة عن الوصول إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادي.

### ٦ - ٥ - ٥ - الإصلاح التشريعي

- التعجيل بإصدار قانون موحد للاستثمار كخطوة لتحسين المناخ الاستثمارى والقضاء على التفرقة بين

المستثمرين وإزالة المعوقات الإدارية فى هذا المجال.

- التنسيق بين السياسات المختلفة كالتعليم والسكان وتنمية القدرات البشرية والأجور والأسعار والسياسات المالية والائتمانية لتشجيع الاستثمار وعلاج مشكلة البطالة وتحقيق الأهداف القومية.

- إعادة النظر فى التشريعات القائمة حتى تتمشى مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية والمتوقعة.

- تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية من إطار يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة بين المالك والمستأجر.

- سن التشريعات التى تضمن عدم التعدى على الأراضى الزراعية والبناء عليها والعمل فى نفس الوقت على توفير البنية الأساسية فى محافظات الحدود بهدف إعادة توزيع السكان والحد من الضغط المتزايد على الأراضى الزراعية.

### ٦ - ٥ - ٦ تدعيم دور التعاونيات

- إن القبول بالتعاونيات كأفضل صور التنظيم الشعبى - غير الحكومى - للزراعة المصرية يتطلب تبنى الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه التعاونيات بما يسهم فى فاعلية دورها فى تنظيم الزراعة المصرية فى إطار التحرر الاقتصادى وذلك عن طريق توحيد الجهة الإدارية المختصة بالتعاون وتحديد دورها وقد يكون من الملائم كذلك إمكان إسهام التعاونيات ماليا فى توفير بعض المتطلبات المادية لهذه الهيئة الحكومية سواء من خلال رسوم مقابل ما تؤدية الهيئة من خدمات محددة للتعاونيات أو من خلال تخصيص التعاونيات لنسبة من صافى فائضها لدعم هذه الهيئة كى تقدم خدماتها بأكفأ صورة ممكنة لصالح التعاونيات.

- استمرار الدور الحكومى فى دعم ورعاية التعاونيات وهو نتيجة طبيعية لقبول قيام التعاونيات بالدور التنظيمى الفعال الذى تتطلبه بإلحاح ظروف الزراعة المصرية ويشمل الدعم والرعاية المطلوبة للتعاونيات إعطاء أولوية للتعاونيات فى المزادات والمناقصات الحكومية وذلك عند تساوى الأسعار مع المنافسين لها وإعفائها من التأمين للدخول فى هذه المزادات.

- توفير المعونة الفنية للتعاونيات: وذلك اعتمادا على نتائج البحوث والدراسات من خلال برامج للإرشاد التعاونى ومتسقة ومتكاملة مع نظيراتها المتعلقة بالإرشاد الزراعى التقنى بما يوفر للتعاونيات قواعد المعلومات والمعرفة التى تيسر لها اتخاذ قرارات رشيدة تسهم فى تحقيق أهداف التنمية القومية وفى هذا الصدد فإن الحكومة ينبغى أن تولى قدرا ملائما من اهتماماتها البحثية والإرشادية تجاه التعاونيات بما يوفر للتعاونيات خيارات تبادلية يمكن فى حالة تبنيها أن تحقق رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لأنشطة التعاون وأعضائها.

- الاسراع فى إصدار تشريع تعاونى ملائم لتوجيهات التحرر الاقتصادى وفى هذا الصدد فإن الحكومة ينبغى أن تسعى لسرعة إصدار قانون جديد للتعاون الزراعى - إن لم يكن ممكنا أن يتسنى مثل هذا القانون

لكافة قطاعات التعاون - بحيث يشتمل هذا القانون على القواعد العامة المنظمة لأعمال التعاونيات دون الدخول فى تفصيلات ينبغى إحالتها إلى اللوائح الداخلية للمنظمات التعاونية والتى تصدر من جمعياتها العمومية.

- شاتراك التنظميات التعاونية فى وضع السياسات الزراعية الإنتاجية والتسويقية على مختلف المستويات وبذلك يتخلص العمل التعاونى من دور المتفرج إلى دور المشارك بإيجابية.

- توجيه جهد التعاونيات إلى المجالات الجديدة فى العمل الإنتاجى مثل: مشروعات تحسين التربة واستصلاح واستزراع البور المتحلل واستثمار المجارى المائية من ترع ومصارف فى الإنتاج الغذائى ونشر جمعيات مربى النحل ودودة القز.

- نشر الصناعات الزراعية أصبحت ضرورة حتمية تستوجب من التعاونيات اهتماما كبيرا سواء منها الصناعات الغذائية أو غير الغذائية والتى تعتمد على مخلفات المزرعة لإنتاج الأعلاف غير التقليدية ومواد التعبئة.

- حشد الجهود التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة بدءا بصغار المربين ونشر الجمعيات المتخصصة للثروة الحيوانية والداجنة لزيادة الإنتاج فى هذين الفرعين وبما يتيح الإنتاج بمختلف اشكاله للمستهلك بصورة أجود وبسعر ملائم.

- وبالنسبة للتسويق: فإن التعاونيات لابد لها من القيام بدور واسع ومؤثر فى توفير المدخلات وتوريد مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات وبالأسعار المناسبة حتى تحافظ على مصداقيتها لدى أعضائها.

- وحتى تقوم التعاونيات بواجباتها التسويقية فإنه لابد أن يقوم بداخلها صناديق لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية.

- ويجب أن تدخل التعاونيات بجدية وعلى نطاق واسع وملموس فى قناتين تسويقيتن وهما الاستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج والمدخلات بصفة عامة وتصدير الإنتاج الزراعى خاما أو نصف مصنع أو مصنع بالكامل والعمل على ارتياد أسواق جديدة.

- وبالنسبة للتمويل : إنشاء التعاونيات لصناديق التأمين والإدخار والاستثمار خاصة صناديق التأمين على الماشية واستعادة هويتها التعاونية وصناديق التأمين ضد الحوادث وهى أنماط لابد أن تأخذ الشكل التعاونى لتوفير التمويل الذاتى بصورة مستحدثة.